قضايا معاصرة

فى التنمية الاقتصادية



دكتـــورة

سحر عبد الرؤوف سليم

مدرس الاقتصاد

كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

دكتـــورة

عبير شعبان عبده

مدرس الاقتصاد

كلية التجارة - جامعة الاسكندرية



قضايا معاصرة
في التنمية الإقتصادية

الدكتورة
سحر عبد الرؤوف سليم
مدرس الإقتصاد
كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

الدكتورة
عبير شعبان عبده
مدرس الإقتصاد
كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

الطبعة الأولى
2014م

الناشر
مكتبة الوفاء القانونية
محمول: 00201003738822 الإسكندرية

رقم الإيــداع : 2013/16838
الترقيم الدولى : 7-76-6441-977-978

مقدمة

يتناول هذا الكتاب بعض القضايا المعاصرة في التنمية الاقتصادية مع الاشارة الى أوضاع الاقتصاد المصري في الفترة الأخيرة. فيقدم **الفصل الاول** الملامح الرئيسية لظاهرة التخلف من حيث المفهوم ومن حيث الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للدول المتخلفة.

ويتناول **الفصل الثاني** قضيتي الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخول. حيث يستعرض الفصل تعريف الفقر وأنواعه وعلاقته بالتخلف الاقتصادي، هذا فضلا عن تناول أسباب الاهتمام العالمي بمشكلة الفقر ، وأسباب ظاهرة الفقر، والآثار المترتبة عليها ، والمقاييس المستخدمة لقياس الفقر. ويدرس الفصل أيضا مشكلة التفاوت في توزيع الدخول، والمقاييس المستخدمة لقياس التفاوت فى توزيع الدخل، والوسائل المستخدمة لإعادة توزيع الدخل.

ويختص **الفصل الثالث** بعرض المفاهيم الأساسية للتنمية حيث يتناول المفاهيم المختلفة للتنمية: مفهوم التنمية الاقتصادية ومفهوم التنمية البشرية و مفهوم التنمية المستدامة ، كذلك يستعرض طرق قياس النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية والتنمية البشرية.

ويتناول **الفصل الرابع** بالتحليل والدراسة مشكلة البطالة من حيث تعريفها وقياسها وأنواعها المختلفة وأسبابها، هذا فضلا عن عرض وتحليل الاثار المترتبة عليها. ثم يستعرض في نهاية الفصل طبيعة مشكلة البطالة في مصر.

ويدرس **الفصل الخامس** الجوانب المتعلقة بالموارد البشرية باعتبارها محور أساسي في مجال التنمية. فيتناول الفصل مجالات تنمية الموارد البشرية وتشمل الاستثمار في كل من التعليم والتدريب والصحة ، مع الاشارة الى الأوضاع السائدة في الدول النامية.

ويختص **الفصل السادس** بقضية تمويل التنمية الاقتصادية، حيث تم عرض وتحليل مصادر التمويل المختلفة سواء المحلية أو الاجنبية. كذلك يتطرق الفصل الى المشاكل المرتبطة بكل مصدر ووسائل تنميته.

وقد قامت الدكتورة سحر عبدالرؤوف سليم بكتابة الفصول من الأول الى الثالث ، وقامت الدكتورة عبير شعبان عبده بكتابة الفصول من الرابع الى السادس. وتم عرض الأفكار الأساسية التي تضمنها هذا الكتاب بأسلوب مبسط قدر الامكان.

وندعو الله سبحانه وتعالى أن يكون ما في هذا الكتاب علما نافعا لأبنائنا من الطلاب والدارسين، وأن يوفقنا الى ما فيه الخير دائما، والله ولي التوفيق.

المؤلفان

الاسكندرية ، فبراير ٢٠١٣

محتويات الكتاب

الفصل الاول

التخلف الاقتصادى مفهومه وخصائصه

١-١: المقدمة:

يطلق علي الدول المتخلفة لفظ العالم الثالث أو الدول النامية أو الدول المتاخرة ويقصد بها الدول التي يقل متوسط الاستهلاك والرفاهية المادية لسكانها عن البلاد المتقدمة وذلك علي الرغم من إمكان تحسين الأوضاع الاقتصادية فيها بوسائل معروفة وواضحة

ويرى البعض ان مصطلح الدول المتخلفة هو مصطلح غير مقبول على الاقل انسانيا لان كثير من الدول التى يطلق عليها هذا المصطلح هى من الدول التى لديها تاريخ حضارى مشرف مثل مصر وسوريا والعراق والهند واليمن فجميعها كانت منبع للحضارة فى حقبة ماضية من الزمن،

---

* **كتب هذا الفصل د. سحر عبد الرؤوف القفاش.**

تم الاستعانة بالمراجع التالية:

1-TODARO M.P ,SMITH S C.,**ECONOMIC DEVELOPMENT**،11TH EDITION.,PEARSON ADDETION WESLEY,N.Y.,2010

2- WORLD BANK, **WORLD DEVELOPMENT INDICATORS**، WASHINGTON D.C , DIFFERENT ISSUES.

3- SHARP, ANSELL M., ET AL., **ECONOMICS OF SOCIAL ISSUES: SELECTED ISSUES,** RICHARD D. I., INC., HOME WOOD, IL., (1996). .

4- **INTERNATIONAL JOURNAL OF SOCIAL ECONOMICS**, DIFFERENT ISSUES.

٥- سوزان حسن أبو العينين، الفقر في الدول العربية، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، العدد - الرابع، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٤.

٦- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص –النظريات والاستراجيات– المشكلات**، مطبعة البحيرة ،دمنهور ٢٠٠٨.

٧- عبد الخاق فاروق،**اقتصاديات الفساد فى مصر كيف جرى افساد مصر والمصريين** ١٩٧٤-٢٠١٠،الهيئة المصرية العامة للكتاب،مكتبة الاسرة ٢٠١٢.

٨- **تقرير التنمية البشرية** الصادر عن الامم المتحدة لعام ٢٠٠٧،و٢٠٠٨،و ٢٠١١.

ولذلك كان هناك رفض من هذه الدول لاستخدام هذا المصطلح الذى تم تغييره الى اصطلاح الدول الأقل تقدماً ثم اصطلاح الدول النامية.

وقد لاقى مصطلح الدول النامية استحسانا من ابناء هذه الدول،الا ان بعض الاقتصاديون يرون ان مصطلح الدول النامية لا يعبر عن طبيعة مشكلة التخلف الاقتصادي وجوهرها والتي تعبر عن حالة الركود الاقتصادي التى غالبا ما تكون مصاحبة للتخلف الاقتصادى.ولاسباب سياسية فى الستينات من القرن الماضى تم اطلاق مصطلح العالم الثالث على الدول المتخلفة تمييزا لها عن الكتلتين الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها والاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي ويشير هذا المصطلح الى طبيعة التمايز والاختلاف بين هذه الدول وبعضها.

ويلاحظ أن مفهوم التخلف الاقتصادي يحمل في طياته معنى النسبية، فإطلاق صفة التخلف الاقتصادي على دولة معينة يعني بالضرورة أنها متخلفة بالنسبة لدولة أو لدول أخرى تفوقها في التقدم، وتشترك الدول المتخلفة فيما بينها في كثير من الخصائص إلا أنها في الوقت ذاته تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً وذلك فيما تمتلكه من موارد طبيعية، وفي الظروف الاقتصادية لكل منها، وفي كل من التنظيم الاجتماعي والسياسي، الا ان هناك مجموعة من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية التي تتصف بها هذه الدول . وسوف نتناول بالتحليل فى هذا الفصل:

- مفهوم التخلف الاقتصادى.
- خصائص التخلف .
- الخصائص الاقتصادية للتخلف
- الخصائص السياسية للتخلف

•الخصائص الاجتماعية للتخلف

١–٢ : مفهوم التخلف الاقتصادى :

ينطوى مفهوم التخلف على الفقر والجهل والمرض وعدم المساواة وعدم المشاركة السياسية وانعدام الثقافة بالاضافة الى الانخفاض فى مستوى المعيشة. ومن ثم فإن توفير نظام سياسي واجتماعي وثقافي رشيد يمكن أن يحقق مستوى اقتصادياً متقدماً. والتنمية الاقتصادية وهي مطلب جميع الدول النامية لا تتم في صورة أحادية حيث أنها عملية إنسانية شاملة تتطلب متغيرات اقتصادية وكذلك عوامل نفسية واجتماعية وسياسية. وبالتالي فإن التركيز علي التأثير على المتغيرات الاقتصادية وحدها دون الوضع في الاعتبار الأهمية النسبية لباقي المتغيرات الأخرى الثقافية والاجتماعية والسياسية هو تشويه لحقيقة ومعني التخلف الاقتصادي.

ومثل معظم المفاهيم المتعلقة بالعلوم الاجتماعية نجد ان التخلف الاقتصادى ليس له تعريف مانع جامع وان كان الاقتصادى **سيمون كوزنتس** يضع ثلاثة تعاريف للتخلف هى:

• أولا: التخلف يعني الفشل في الإستفادة الكاملة من الانتاج نظرا لتخلف المعرفة الفنية والفشل الناجم عن مقاومة المؤسسات الإجتماعية .

• ثانيا: قد يعني التخلف الفشل في أداء الاقتصاد القومي بالمقارنة بالدول المتقدمة .

• ثالثا: قد يعني التخلف الفقر الإقتصادي أي الفشل في تحقيق الراحة المادية لمعظم سكان الدولة .

ويعرف أوسكار لانج الاقتصاد المتخلف على انه اقتصاد لا يتوافر لديه رؤوس الاموال اللازمة لاستخدام اليد العاملة المتوفرة على اساس التقنية الحديثة للانتاج ولا القادرة على استثمار الثروات الطبيعية الموجودة لديه.

ويوجد تعريفات اخري للتخلف الاقتصادي مثل: انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن حد معين و لكن هذا التعريف لا يعتبر دقيقا للحكم علي التخلف فبعض البلاد المتخلفة المصدرة للبترول يرتفع فيها الدخل القومي بدرجة كبيرة .اويعرف بانه انخفاض مستوى الإنتاج مع عدم عدالة فى توزيع الدخل بين أفراد المجتمع إضافة إلى ركود النمو الاقتصادي. او يعرفونه على أنه حالة اقتصادية واجتماعية تعوق النمو الاقتصادي وتخلق عقبات في طريق استثمار الموارد الطبيعية استثماراً أمثل واستخدام القوة العاملة المتوفرة استخداماً أكمل بما يكفل تأمين اشباع الحاجات الأساسية لأغلبية السكان.

بينما يعرفه اخرون بانه انخفاض في مستويات الاستهلاك والرخاء مع وجود العوامل الكامنة المؤدية الى التقدم والازدهار. ويفترض هذا التعريف ان التخلف يكمن في ضعف القدرة المادية التي توصل الفرد الى حالة الرخاء،مع وجود عوامل كثيرة في هذه البلدان عن طريق استغلالها يمكن تحقيق حالة من التقدم والازدهار.

وهناك انواع اخرى من التخلف الاقتصادي وهى:

١- التخلف الاجتماعي والذى يعنى انتشار النظام الطبقي الجامد وفقدان امكانية الحراك الاجتماعي ، كذلك نجد ان تقدير الفرد يعتمد علي المكانة الموروثة بالاضافة الى انتشار الافكار الخرافية و السلبية .

٢- التخلف السياسي ويشير الى عدم وجود فصل بين السلطات فى المجتمع و عدم المشاركة السياسية بالاضافة الى غياب الديمقراطية.

١-٣ خصائص التخلف الاقتصادى :

هى مجموعة من السمات أو الصفات المشتركة التى توجد فى الدول التى تعانى من التخلف الاقتصادي و تميزها عن الدول المتقدمة ، ولا يعنى ذلك ضرورة تواجدها فى جميع هذه الدول انما يعنى توافر معظمها بدرجات مختلفة فى هذه الدول.وهذه الخصائص تمثل الى حد كبير الصفات التى يجب التخلص منها للقضاء على ظاهرة التخلف الاقتصادى. وتنقسم هذه الخصائص الى خصائص اقتصادية، و خصائص سياسية، و خصائص اجتماعية وفيما يلى عرض لهذه الخصائص.

١-٣-١: الخصائص الاقتصادية:

١-انخفاض مستويات المعيشة وارتفاع معدلات الفقر: يعانى معظم سكان الدول النامية من انخفاض مستوى المعيشة والذى يمكن قياسه بصورة كمية بأستخدام بيانات احصائية عن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ،ومعدل نمو الدخل القومى ،وسوء توزيع الدخل القومى،أو بصورة نوعية وكيفية عن طريق قياس مستوى التعليم ونسبة الامية ومدى توافر الخدمات الصحية مثل المياة النقية والصرف الصحي وغيرها من المعايير التى تصنف ضمن الخصائص الاجتماعية. وسوف يتم التركيز على الاسلوب الكمى كوسيلة للتعبير عن انخفاض مستوى المعيشة والذى يتمثل فى:

أ- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقى ومعدل نموه :
أدى ضعف الجهاز الانتاجي وعدم كفائته فى هذه الدول بالاضافة الى وجود جزء كبير من الثروات غير المستغلة أو التى لم يتم استغلالها الاستغلال الأمثل إلي إنخفاض الدخل القومي الحقيقى ومتوسط نصيب الفرد منه . و بالرغم من ان مؤشر الدخل القومى الحقيقى على عدد السكان

يعتبر مقياس مضلل لانه لا يبين مدى التشتت فى توزيع الدخل بين فئات وافراد المجتمع ، فالدخل لا يتوزع بالتساوى فى المجتمع، بل عادة ما توجد فئة قليلة فى المجتمع تستحوذ على نسبة كبيرة من الدخل، وتعيش فى مستوى معيشة يحاكى مستوى معيشة الفئات المماثلة لها فى الدول المتقدمة اى فى حالة كبيرة من البذخ المادى. بينماالغالبية العظمى من السكان تعيش عند او قريب من او دون مستوى الكفاف. ووفقا لبيانات البنك الدولى لعام ٢٠١١ بلغ اجمالى الناتج المحلى الحقيقى فى مصر فى عام ٢٠٠٩ حوالى ١٨٨.٤ مليار دولار وكان فى عام ٢٠٠٠ حوالى ٩٩.٨ مليار دولار، كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلى الحقيقى (GDP) حوالى ٢٣٤٠ $ تقريبا بينما كان ١٥٣٠ دولار فى عام ٢٠٠١ وكان معدل النمو السنوى فى عام ٢٠٠٩ جوالى ٠.٨% بينما كانت قيمته ٩.٢% فى عام ٢٠٠٠ .

ويعتبر متوسط دخل الفرد في مصر متدني بالمقارنة مع مثيله في الدول المتقدمة حيث نجد ان متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلى الحقيقى فى عام ٢٠٠٩ فى كل من الولايات المتحدة واليابان والمانيا هو ٤٧.١٤٠ و ٤٢.٩١٥ و ٤٣.٣٣٠ على التوالى وكان معدل النمو فى الدخل لنفس الدول هو -٢.٦ و-٥.٢ و-٤.٧ على التوالى، ففى عام ٢٠٠٩ كانت معدلات النمو سالبة فى معظم الدول المتقدمة بسبب الازمة المالية العالمية.

ومشكلة الدول النامية ومنها مصر ليس فقط فى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل ولكن ايضا وجود التفاوت الصارخ في توزيع الدخل والذى يشكل عقبة مهمة في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والانسجام الاجتماعي لانه يؤدي الي تقسيم المجتمع الي طبقتين هما طبقة الاغنياء الاثرياء الذين

ينفقون بشكل كبير على السلع الرفاهية والكمالية وطبقة الفقراء التي تتميزبانخفاض الدخل وانعدام الادخار.

ب- ارتفاع معدلات الفقر وسوء توزيع الدخل فى المجتمع:

يعتبر زيادة معدلات الفقر من اهم خصائص العالم النامي حيث تشير إحصاءات عام ٢٠١١ إلى أن نصف سكان العالم فقراء حوالى ٤.٥ مليار انسان من ٧.١ مليار هم اجمالى سكان العالم منهم نحو ١.٣ مليار إنسان يعيشون تحت خط الفقر. ومع اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء من ناحية، وتراجع مؤشرات المساعدات والمعونات الموجهة للدول النامية من ناحية اخرى،ستنخفض قدرة تلك البلدان مستقبلاً على مجرد توفير الحدود الدنيا لمعيشة شعوبها.وبالرغم من ان ظاهرة الفقر توجد فى جميع المجتمعات الا انه تزيد حدتها فى الدول النامية. قد كان كثير من الاقتصاديين يعتقدون أن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادى والعدالة فى توزيع الدخل(فرضية كوزنيتس). اى أن اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء ملازم للزيادة في معدلات النمو، وأن محاولة تحقيق توزيع عادل للدخل يضر بالنمو الاقتصادي. وكان تبرير هذا الاعتقاد يقوم على ثلاثة حجج:

أولا: إن الفئات الغنية تميل إلى ادخار جزء كبير من دخلها مقارنة بالفئات الفقيرة وذلك لانخفاض ميلها الحدى للاستهلاك. مما يساعد على القيام بعملية التركيم الرأسمالى واستخدام هذه المدخرات في تمويل مشاريع استثمارية منتجة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي الذي يستفيد منه جميع افراد المجتمع وصولاً الى الفئات الفقيرة.

ثانياً: إن اللجوء إلى سياسات توزيعية إرادية من طرف الحكومات يمكن أن يؤدي إلى تقليص الحوافز على النشاط الاقتصادي والاستثمار، مما قد يضرّ بالنمو ويزيد معدلات الفقر.

ثالثاً: إن تكلفة تنفيذ السياسات التوزيعية وإدارتها مرتفعة جداً، مما يحدّ من فعاليتها.

غير ان الدراسات الحديثة تشير إلى عدم صواب هذه العلاقة ، وإلى أنه على المدى الطويل، ليس ثمة علاقة تناقضية او عكسية بين النمو الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل، بل على العكس، اذ إن عدالة التوزيع لمكاسب النمو يمكن ان تكون عامل أساس في دعم هذا النمو. فقد تبيَّن أن ما يميز الدول الصاعدة (خاصة :النمور الاسيوية) التي نجحت في تحقيق مستويات نمو مرتفعة خلال السنوات والعقود القليلة الماضية هو قدرتها على تحقيق عدالة في توزيع الدخل. فكلما ارتفع سوء توزيع الدخل كلما انخفضت امكانية النمو الاقتصادي المستدام. وهناك بعض العوامل التى تبرر ضرورة ان يصاحب النمو الاقتصادى عدالة فى التوزيع:

أولاً: عدم الرشد الاقتصادى للطبقات الغنية في كثير من الدول النامية حيث تميل هذه الطبقات إلى الاستهلاك المفرط للسلع والخدمات الباهظة الثمن والمستوردة في غالب الأحيان من الخارج ، بالاضافة الى قيام تلك الطبقات بتحويل جزء كبير من اموالها الى الخارج، وبالتالي يتسرب جزء من الادخار القومى إلى الخارج بدل من أن يتم استخدامه فى استثمار منتج يخلق الوظائف ويساهم في تحسين مستوى الرفاه الاقتصادية للمجتمع. في حين أن استهلاك الشرائح المتوسطة والفقيرة عادة ما يتركز على استهلاك السلع والخدمات المحلية، ما يساهم في دعم النمو الاقتصادي.

ثانياً: عادة ما يؤدي الاختلال الكبير في توزيع الدخل إلى احتجاجات اجتماعية وعدم استقرار أمني، ما يؤثر سلباً في الاستثمار والنمو الاقتصادي.ولا شك في أن سوء توزيع الدخل في الدول العربية قد لعب دوراً أساساً في عدم استقرار النمو، وفي إذكاء موجات الغضب الشعبي وإشعال فتيل الثورات العربية.

٢- ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض انتاجية عنصر العمل:

بالرغم من عدم امكانية تحقيق التوظف الكامل فى اى مجتمع مهما بلغت درجة تقدمه، الا ان الدول النامية عادة ما تعانى من تفشى هذه الظاهرة خاصة خلال العقدين الماضيين بسبب فشل أو ضعف النمو الاقتصادي فيها، فضلاً عن عدم تحسن الإنتاجية الفردية التى ترتب عليها انخفاض الطلب على عنصر العمل وزيادة معدلات البطالة .

أ- **ارتفاع معدلات البطالة** :والتعريف الشاسع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية ينص على أن " العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينه وراغب فى العمل و قادر عليه و يبحث عنه عند مستوى الأجر السائد لكنه لا يجده .وهناك اختلاف بين شكل البطالة واسبابها في كل من الدول المتقدمه والدول النامية

اولا: البطالة في الدول المتقدمة : فنجد انها تتميز بأنها بطالة سافرة واضحة وتنقسم الى عدة انواع اهمها :

١- **البطالة الدورية** : وهي التي تحدث في الدول المتقدمة ويرجع سببها الى طبيعة النشاط الاقتصادى الراسمالى والذى يتميز بوجود الدورات التجارية.ففى فترات الرواج تنخفض معدلات البطالة والعكس فى اوقات الكساد.

٢- **البطالة الاحتكاكية** :وتتمثل فى وجود فترات بطالة يتخللها فترات عمل وهذا النوع من البطالة يحدث عادة نتيجة للتحسينات التكنولوجية في وسائل الإنتاج أو التغيرات في هيكل الطلب او لاسباب تتعلق بالدراسة والتدريب، وهو ما يدعو أحياناً إلى تغيير وظيفة العامل أو إعادة تدريبه.

٣- **البطالة الطبيعية** : يقصد بهذه البطالة تواجد نسبة من العاطلين حتى لو كان الاقتصاد في حالة توصف بالتوظف الكامل. وهى نسبة لا يجب ان تتعدى ٥% من اجمالى قوة العمل فى الدولة .

ثانياً: البطالة في الدول النامية : نجد انها تنقسم الى بطالة سافرة وبطالة مقنعة ١ **-البطالة السافرة وهى تشمل بالاضافة الى الاشكال الموجودة فى الدول المتقدمة:**

أ- **البطالة الهيكلية**: وهي أشد واصعب انواع البطالة معالجة وتنتج عن فشل السياسات الاقتصادية والركود الاقتصادي ووجود خلل فى أسواق العمل يتمثل في وجود فائض طلب على انواع معينة من الاعمال مع وجود بطالة او فائض عرض فى اعمال اخرى، مع عدم امكانية توظيف هؤلاء العمال فى الوظائف المتاحة ، فهى مرتبطة بما يطرأ على الهياكل الإنتاجية من تعديل نتيجة إما تطوير طرق الإنتاج ، أو تحديث وسائله أو خفض حجم الأيدي العاملة المستخدمة كأثر لاستخدام الآلية الكاملة في الإنتاج. ويتطلب علاج هذا النوع من البطالة تغيير فى هيكل الطلب على اليد العاملة واستهداف مهارات معينة.بالاضافة الى تغيير منظومة التعليم والتدريب لانتاج عمال تتوافر فيهم المهارات المطلوبة فى سوق العمل .

ب-**البطالة الموسمية**: ويرتبط هذا النوع من البطالة بانواع معينة من الانشطة الاقتصادية مثل: الصيد والزراعة ، ويقصد بها وجود افراد فى حالة بطالة في بعض المواسم وينتشر هذا النوع من البطالة في البلاد

الزراعية.وبالرغم من وجود هذا النوع من البطالة فى جميع الدول الا انه يعتبر مشكلة فى الدول النامية بسبب زيادة نسبة المشتغلين فى النشاط الزراعى فى هذه الدول.

٢-**البطالة المقنعة**: وتتمثل فى وجود اعداد من القوى العاملة تزيد عن حاجة مستوى الانتاج السائد مما يترتب عليه أن تصبح الإنتاجية الحدية لهذه القوة العاملة الفائضة تقترب من او مساوية للصفر.

وهناك نوع اخر يندرج تحت مسمى البطالة المقنعة وهو **العمالة الناقصة** (أو **بطالة الفقر**): وتنشأ عندما يكون إنتاج الفرد أدنى من قدراته أو عندما يكون الاجر السائد غير كافى لتحقيق حياة كريمة للعامل ، ويسود هذا الوضع عادة عندما يحول الوضع الاقتصادى فى الدولة دون توفير الوظائف الملائمة لأبنائها عندما يعمل خريج جامعى مثلا فى مجال لا علاقة له بمؤهلاته العلمية.أو عندما ينتج عن النظام التعليمي مهارات غير مطلوبة في سوق العمل، أو عندما يشهد الاقتصاد انكماشاً أوأنخفاضاً في الطلب على اليد العاملة. بمعنى ان الفرد يعمل ولكن لا يستطيع توفير حاجاته الاساسية من السلع والخدمات اللازمة لبقاءه على قيد الحياة وتوفير حياة جيدة له.

ب-انخفاض انتاجية عنصر العمل :

تعاني الدول النامية – بصفة عامة- من انخفاض كبير في الانتاجية المتوسطة لعنصر العمل مقارنة بنظيرتها في الدول المتقدمة.

الإنتاجية المتوسطة لعنصر العمل = الناتج الكلي /عدد العمال

وفقاً لبيانات عام ٢٠٠٢م كان متوسط انتاجية العامل في الدول المتقدمة حوالي ٥٩٠٠٠ دولار في حين كان متوسط انتاجية العامل في الدول النامية

حوالي ٣٢٠٠ دولار أي أن متوسط انتاجية العامل في الدول المتقدمة يعادل ١٨.٤ ضعف متوسط انتاجية العامل في الدول النامية ككل وفي أمريكا وسويسرا على سبيل المثال كان متوسط انتاجية العامل حوالي ٧٤٣٠٠، ٧٠٦٠ دولار على التوالي، بينما كان متوسط انتاجية العامل في مصر ٣٨٠ في العام نفسه.

اسباب انخفاض انتاجية عنصر العمل في الدول النامية:

انخفاض متوسط نصيب الفرد من رأس المال العيني.

تعاني معظم الدول النامية من ندرة نسبية كبيرة في عنصر رأس المال العيني الذي يمثل الطاقة الانتاجية الحقيقية في المجتمع، وينقسم رأس المال المادي الى نوعين:

النوع **الأول:** رأس المال الإنتاجي وبتمثل في المعدات والآلات والأدوات التي تستخدم في عمليات الإنتاج، وتسهم بصورة مباشرة في العمليات الإنتاجية.

النوع **الثاني:** رأس المال الاجتماعي: ويتمثل في البنية الأساسية في المجتمع من مكان الطرق والجسور والكهرباء والصرف الصحي والمدارس والمستشفيات التي تسهم بصورة غير مباشرة في العمليات الإنتاجية.

- **قصور الخبرات الإدارية والتنظيمية:**

من أجل القيام بعملية نمو اقتصادي حقيقية لا بد من توفر طبقة من المنظمين الأكفاء الذين تتوفر لديهم روح المغامرة والرغبة في تنفيذ استثمارات طويله الأجل. وتعاني الدول النامية من نقص شديد في هذه الطبقة، حيث يسعى المستثمرون في هذه الدول إلى الربح السريع، واللجوء إلى الاستثمارات قصيرة الأجل في النشاط التجاري والخدمي،والتي لا تنطوي على درجة عالية من المخاطرة.

ج- الاعتماد المتزايد على النشاط الزراعي:

حيث تعتمد الدول النامية بصورة كبيرة على النشاط الزراعي كمصدر أساسي في توليد الناتج وفي استيعاب الجزء الأكبر من العمالة، وتسود البطالة المقنعة في القطاع الزراعي بسبب سيادة نظام العائلة الممتدة في الريف وما يترتب على ذلك من انخفاض الإنتاجية المتوسطة للأفراد العاملين في القطاع الزراعي بصورة كبيرة.

د- انخفاض مستوى التعليم والتدريب:

تعاني الدول النامية من ضعف إمكانيات التدريب مما يؤدى الى عدم توافر الكفاءات الإدارية والتنظيمية والعمالة المدربة وهو ما يترتب عليه انخفاض الإنتاجية المتوسطة لعنصر العمل بها.

هـ - انخفاض المستوى الصحي والغذائي:

يوجد ارتباطاً قوياً بين الحالة الصحية للشخص وإنتاجيته، حيث أن سوء التغذية في الطفولة يقيد النمو الذهني والجسماني للأفراد، كما أن عدم كفاية الغذاء وانخفاض مستويات الصحة العامة في يترتب عليها تدهوراً في صحة العامل وتضعف من قدرته على العمل والانتظام فيه مما يسبب في انخفاض إنتاجية عنصر العمل.

٣-سيادة القطاع الاولى وضعف التصنيع:

يقسم الاقتصاد المحلى إلى ثلاث قطاعات:

- القطاع الاولى : ويتكون من النشاط الزراعي والنشاط الاستخراجي وما شابه .
- القطاع الصناعي: ويتكون من الانشطة الصناعية الخفيفة والمتوسطة والثقيلة.

•قطاع الخدمات: ويتكون من البنوك وشركات التأمين و الفنادق والمطاعم ....الخ.

أ- **سيادة القطاع الاولى** :تتميز الدول النامية بسيادة القطاع الاولى سواء كان زراعيا او استخراجيا وزيادة اعتماد الاقتصاد المحلى عليه ، وسيادة القطاع الأولى في الدول النامية.لا تعني تقدم هذا القطاع عن الدول المتقدمة ، حيث تتسم الزراعة في الدول النامية بالتخلف وانخفاض الإنتاجية نتيجة استخدام الاساليب البدائية فى الرى والزراعة . ومن المؤشرات التي تعبر عن حجم القطاع الاولى هى نسبة المشتغلين في هذا القطاع ومدى مساهمته في الناتج القومي ونسبة صادرات الدولة من منتجات هذا القطاع، ، وفى مصر نجد ان القطاع الزراعي في مصر يعاني من ضعف خبرة العمال الزراعيين وعدم كفاءة اساليب الانتاج وضالة راس المال العينى واستخدام اساليب الري البدائية وسوء توزيع ملكية الارض الزراعية وتفشى البطالة المقنعة ، ووفقا لبيانات البنك الدولى لعام ٢٠٠٩ يمثل انتاج القطاع الزراعى فى مصر حوالى ١٤% من اجمالى الناتج القومى المحلى ، ويبلغ نسبة العاملين فى القطاع الزراعى حوالى٢٩.٩١% من اجمالى قوة العمل فى مصر، بينمايمثل انتاج القطاع الصناعي والخدمي ٣٦%و٥٠% على التوالى ، ويبلغ نسبة العاملين فى القطاع الصناعى والخدمى حوالى ٢٣.٧% و ٤٦.٦% من اجمالى قوة العمل فى مصر. بينما نجد مثلا فى امريكا يعمل ٣% بالزراعة وينتجون ٢٧% من الانتاج الزراعي العالمي اما عندنا فيعمل اكثر من ٣٠% بالزراعة ولا نحقق مجرد الاكتفاء الذاتى من المواد الزراعية.

ب-ضعف القطاع الصناعى :

يلاحظ أن القطاع الصناعى فى مصر لا يلعب دورا محركا بالنسبة لتطور بقية قطاعات الاقتصاد، ويرجع ذلك الى مجموعة من الاسباب من اهمها :

١- ضعف معدل التركيم الرأسمالى الصناعى ،فاغلب هذا التراكم يأتى عن طريق الفوائض المحولة من القطاع الزراعى، وهو ما اسهم من ناحية أخرى فى أضعاف القطاع الزراعى.

٢- انخفاض نسبة العاملين المنتجين فى مجال الصناعة، فى الوقت الذى تتضخم فيه العمالة الإدارية فى القطاع الصناعى وهذه إحدى مشكلات الإدارة الصناعية.

٣- الاستخدام الجزئى لطاقات الإنتاج ، وهو ما يفسر بصعوبات الإمداد الداخلى والطابع الموسمى لبعض المنتجات مثل السكر.

٤- الضعف البنيوى للصناعة المصرية الذى يرجع أساسا الى ضعف الروابط والعلاقات بين الفروع الصناعية، أواعتمادها جميعا على مجموعة من العوامل الخارجية وكذلك طبيعة العلاقات بين الزراعة والصناعة من جوانب عديدة.

٤- ندرة رؤوس الاموال وضعف التكوين الراسمالي وسوء استخدام رووس الاموال:

يعتبر نقص رؤوس الأموال أحد الخصائص الاقتصيادية المهمة للدول النامية والتى تشكل عقبة أساسية من العقبات التي تواجه مسيرة التنمية الاقتصادية فى هذه الدول.

أ- **ندرة رؤوس الاموال**: يمكن النظر إلى مشكلة ندرة رؤوس الأموال المستثمرة على أنها مشكلة ضعف مستويات الادخار والتي تقف عقبة في سبيل تحقيق الاستثمار المطلوب، وهذه المشكلة لها وجهان:

أولا: **انخفاض عرض رؤوس الأموال نتيجة لانخفاض الادخار والذى يرجع الى** :

١-انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى.: وبالتالى فان الطبقات الفقيرة تصبح عاجزة عن القيام بالادخار نتيجة لتوجيه معظم دخلها الى الاستهلاك من اجل الحصول على حاجاتها من السلع والخدمات الضرورية .

٢-ارتفاع الميل الحدى للاستهلاك لدى الطبقات الغنية فى هذه الدول والتى كان يعول عليها القيام بعملية الادخار ومن ثم الاستثمار،حيث تميل هذه الطبقات عادة الى تقليد انماط الاستهلاك السائدة فى الدول المتقدمة عن طريق اثر التقليد والمحاكاة.

ثانيا: **انخفاض الطلب على رؤوس الأموال نتيجة لانخفاض الحافز على الاستثمار**، والذى يرجع الى تدني الإنتاجية و عدم كفاءة الجهاز الانتاجى فى الدول النامية.

ب-ضعف التكوين الراسمالي وسوء استخدام رؤوس الاموال: والذى يرجع الى عدة عوامل اهمها :

١-نقص الادخار حيث لا تتجاوز نسبة الادخار القومى في مصر ٥% من الدخل القومي .

٢-الادخار السلبي مثل الحصول على قرض من الدولة لشراء سيارة او لشراء ارض او منزل .

٣- الاكتناز في المعادن الثمينة(الذهب والفضة) وفي العملات الاجنبية

٤- توجيه الاستثمارات نحو نشاطات غير منتجة كعمليات المضاربة في العقارات والاسهم والسندات.

٥- تهريب رؤوس الاموال الي الخارج حيث بدا واضحا في الاونة الاخيرة الحجم الكتير للاموال المصرية المودعة في البنوك الاجنبية .

٦- الاستهلاك الترفي المقلد للدولة المتقدمة والذي يحد من الادخار والتكوين الراسمالي.

٥- التبعية الاقتصادية:

وتعني تبعية الاقتصاد القومى الى الخارج والتبعية الاقتصادية في الدول النامية لها جذور تاريخية، ترجع لفترة الاستعمار الأجنبي وانتشار الاستثمارات الأجنبية فى الدول النامية خلال القرن التاسع عشر والتي عملت على دمج الدول النامية بالسوق الرأسمالية، حيث تم توجيه هذه الاستثمارات نحو مجالات الإنتاج الأولى في الدول النامية مما ادى الى ظهور الثنائية الاقتصادية وانقسام الاقتصاد القومي إلى قطاعين أحدهما متخلف بدائي والآخر قطاع تصديري منعزل عن بقية قطاعات الاقتصاد القومي، وأصبحت الدول النامية بمثابة مراكز أمامية للاقتصاد الأجنبي يمدها باحتياجاتها من المواد الخام بأبخس الأسعار، بالاضافة الى جعلها اسواق لمنتجاتها.ومما يعزز هذه التبعية فى الحاضر تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات والتى تعمل على بلورة خصائص وآليات النظام-الاقتصادي العالمي الجديد والتأكيد على عالميته.

ظاهرة الثنائية الاقتصادية:

وهى تعني انقسام الاقتصاد القومي إلى قطاعين:-

الأول/ كبير نسبياً وشديد التخلف وهو في العادة زراعي يرتبط بالسوق المحلي ورأس المال المحلي، ويتميز بانخفاض الكفاءة الإنتاجية ومستويات الأجور.

الثاني/ صغير نسبياً ومتقدم، وعادة ما يكون صناعياً أو تعدينياً أو زراعياً حديثاً، غير أن هذا القطاع يرتبط عادة بالمستعمر ويعتبر جيباً أجنبياً وهو يعتمد على رؤوس الأموال الأجنبية، ويتميز بارتفاع الكفاءة الفنية ومستويات الأجور ولا يرتبط القطاعان السابقان ببعضهما إلا بأضعف الصلات.

وتتخذ التبعية الاقتصادية عدة اشكال اهمها :

أ- **التبعيـة التجاريـة** : وتعنـى قيام الدول النامية فـى التخصص فـى انتاج عدد محدود من السلع الاولية حيث تتصف اقتصاديات الدول النامية بأنها خارجية التوجه، وأن التجارة تشكل نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك الى أمرين، الأول: ترابط قطاعات الاقتصاد القومى للدول النامية مع قطاعات الاقتصاد في البلدان الرأسمالية ، والثاني: تركز صادرات الدول النامية على المواد الاولية والنفط الخام .وهناك العديد من المؤشرات التى يمكن استخدامها لقياس حجم التبعية التجارية للخارج.مثل مؤشر الانكشاف الاقتصادى ومؤشر التركز السلعى ومؤشر التركز الجغرافى [1]

ب- **التبعية الغذائية:** تتمثل في اعتماد كثير من الدول النامية اعتماداً كبيراً على العالم الخارجي (ولاسيما الدول الرأسمالية المتقدمة) في الحصول على حاجتها من السلع الغذائية الأساسية كالحبوب والقمح. وهذه التبعية تؤدي إلى تعاظم المخاطر التي يمكن أن تنتج عن الاعتماد المتزايد على الغرب الرأسمالي والتي تتجلى في امكانية استخدام سلاح التجويع ، كما فعلت

[1] - لمزيد من التفصيل ارجع الى :محمد عبد العزيز عجمية ،مرجع سابق ،ص ص٤١-٤٦

الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب حظر النفط العربي عام ١٩٧٣.ومن اهم مؤشراتها نسب الاكتفاء الذاتى من الغذاء ، وحجم الفجوة الغذائية ، ومؤشر الميزان التجارى الغذائى .

ج- التبعية المالية : تعتبر معظم الدول النامية دولاً مستوردة لرأس المال،حيث تعاني من النقص الشديد في العملة الأجنبية اللازمة لتمويل إنفاقها الاستهلاكي والاستثماري، الوضع الذي يدفعها إلى الالتجاء إلى القروض الخارجية الربوية، التي أثقلت كاهل اقتصادها وزادت من علاقاتها غير المتكافئة، وتبعيتها للدول المتقدمة الدائنة، وعلى النقيض من ذلك نجد أن هناك بعض الدول النامية التى لديها فائض مالي وهى الدول المصدرة للبترول ونجد ان هذه الفوائض المالية تشق طريقها نحو الاقتصاديات الرأسمالية ، بشكل زاد من اندماج اقتصاد دول الفائض بالاقتصاد الرأسمالي المتقدم، مع ما يترتب على ذلك من تبعية اقتصادية ومخاطر متنوعة. كما تتجلى هذه التبعية في الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية بصورها المختلفة، (رأس مال نقدي، خبرة ومعرفة فنية...).

د- التبعية العسكرية: ومن اهم مجالات هذه التبعية:

١-المعونة العسكرية: وهي شبيهة بالمعونة الاقتصادية، تقدمها الدول المتقدمة في شكل قروض لشراء أسلحة من الدولة نفسها أو بالشروط التي تفرضها تلك الدولة من حيث التدريب وأهداف الاستخدام، وتكاد الولايات المتحدة الامريكية تحتكر المعونات العسكرية لبلدان المنطقة. وتعد تلك المعونات عاملاً مهماً في تشكيل علاقات التبعية، فهي تتم بين حكومات مباشرة (عامل سياسي) ويرتبط بها تدريب أمريكي مستمر للضباط (عامل عسكري) وتقتضي رد فوائد القروض وأصوله التي تتزايد باستمرار (عامل

اقتصادي)، ثم تفترض استمرار العلاقات الوطيدة مع الدول المصدرة للسلاح لضمان وصول قطع الغيار (عامل سياسي وعسكري).

٢- وتعد علاقات التبعية التكنولوجية في مجال الصناعة الحربية أكثر خطورة من أي حقل صناعي آخر، لأن عمر الأسلحة الحديثة قصير للغاية بسبب التطور التكنولوجي السريع .

هـ -التبعية التكنولوجية : وتنتج عن عدم مقدرة الدول النامية على تصنيع التكنولوجيا الخاصة بها والتى تضطرها الى اللجوء الى استيرادها من الخارج. و تتضمن التكنولوجيا جانبين : مادي ويتمثل في المعدات والآلات.وغير مادي ويتمثل في المعرفة المحيطة بابتكار التكنولوجيا المادية وكيفية استخدامها .

وهكذا نجد ان التبعية بالإضافة إلى أنها قيد على الإرادة الوطنية فأنها تنطوي على علاقة استغلالية تتمثل فى : تسخير موارد البلد التابع لخدمة الدول الرأسمالية ، الحيلولة دون قيام هيكل إنتاج متكامل داخلياً من ناحية ومتوافق مع هيكل الاستهلاك المحلي من ناحية أخرى ،استنزاف موارد البلد التابع (البترول، الغاز، الثروات المعدنية والموارد غير المتجددة)،الأرباح المحولة لصالح الشركات متعددة الجنسية، أثمان السلاح والتكنولوجية الباهظة. فوائد الديون الخارجية وخدمتها المرهقة ، بالاضافة الى زرع التكنولوجية الأجنبية وترسيخها في محاولة لفرض التبعية التكنولوجية والاعتماد على السوق الرأسمالية تقنياً واقتصادياً، وهذا يؤدي إلى سياسة استنزاف العقول ونقل التكنولوجية العكسي عن طريق اجتذاب الكوادر في ميادين العلم والتكنولوجية وتسهيل هجرتها من أوطانها فيما يعرف بهجرة العقول.

اليات التبعية الاقتصادية فى الدول النامية:

أولا: استخدام وسائل الإعلام والتسويق المعاصرة من أجل خلق نماذج استهلاك جديدة في دول العالم الثالث والسيطرة على مجالات الترفيه لإحداث تغيرات أساسية في القيم والاتجاهات والثقافات، وفرض سيطرة الثقافة الرأسمالية الاستهلاكية.

ثانيا:الاستثمار المباشر في قطاع إنتاج سلع التصدير الأولية خاصة فى مجال البترول والثروات المعدنية .

ثالثا: استخدام القروض والمساعدات الدولية كأداة لتوجيه السياسات وتكوين التحالفات فى الدول النامية.

رابعا:استخدام المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى كأداة لتوجيه السياسات الاقتصادية، وإحكام السيطرة على أسواق الدول النامية وتحديد توجهاتها التنموية.

خامسا: استغلال الحاجة للتسلح ومبيعات السلاح والتدريب العسكري والمساعدات والمعونات العسكرية كأداة للهيمنة والسيطرة.

١-٣-٢: الخصائص السياسية:

عانت معظم الدول المتخلفة من الاستعمار الأوربي ولم تحصل على استقلالها السياسي إلا منذ زمن قصير نسبيا يعود إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية،وقد عمدت الدول الاستعمارية إلى استنزاف كل الموارد الاقتصادية للدول النامية والوقوف في سبيل تطورها السياسي والاجتماعي، ومن اهم الخصائص السياسية للدول النامية:

١-تفشى ظاهرة الفساد السياسى، وظهور بعض طبقات المجتمع التي ترتبط مصالحها بالسلطة مما يجعلها تقاوم كل محاولات التطور السياسي والاجتماعي(الفلول) .

٢-اعتماد الديكتاتورية كنظام للحكم وسيطرة الحزب الواحد على الحياة السياسية فى معظم الدول النامية ،وعدم مشاركة الجماهير في صنع القرارات وتركيز السلطة في هيئة واحدة و عدم تحقيق الفصل بين السلطات .

٣- عدم توافر الاستقرار السياسي.

٤- غياب مفهوم المواطنة وظهور حالات من التمييز الدينى او العرقى او الطائفى، وقد نجح الاستعمار فى إحداث هذه التفرقة بين شعوب هذه المجتمعات عن طريق افتعال الازمات بين الطوائف الدينية أو العرقية أو الطائفية.

ولذلك فإن عدم وجود تنظيمات سياسية متحررة من التبعية وقادرة على مواجهة المشاكل يعتبر عاملا أساسيا في عرقلة التنمية الاقتصادية.

١-٣-٣: الخصائص الاجتماعية:

يمكن أن نلخص الخصائص الاجتماعية للدول النامية في:

١- زيادة عدد السكان وارتفاع معدل النمو السكانى :

تمثل الزيادة السكانية مشكلة كبيرة في البلدان النامية على عكس الدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلى زيادة معدلات المواليد نتيجة الزواج المبكر وانتشار الثقافات التي تشجع على الانجاب ، فى الوقت الذى تنخفض فيه معدلات الوفيات نتيجة للتحسن فى الخدمات الصحية والتقدم التقنى فى المجال الصحى بوجه عام ، وينعكس هذا مباشرة على زيادة معدلات البطالة وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى.

وتعانى الدول النامية من ارتفاع معدل النمو السكاني مقارنة بالدول المتقدمة فوفقا لتقرير الامم المتحدة للتنمية البشرية فى العالم لسنة ٢٠١١ نجد معدلات النمو السكانى كانت تتراوح قيمتها فى الدول النامية مابين ٣.٢% فى اوغندا و ١.٨٤% فى ساحل العاج و ١.٢٦% فى كل من تركيا

والبرازيل و ١.٧٦% فى مصر بينما نجد انها فى سويسرا وايطاليا وبولندا هى ٨٣.%و٠.١٣% و-٠.١٥ %على التوالى.

٢-انخفاض الانفاق على التعليم والبحث والتطوير:

ويترتب على انخفاض الانفاق على التعليم والبحث العلمى ما يلى :

أولا: انخفاض مستوى التعليم وتخلف نظمه:

تعانى الدول المتخلفة من انخفاض مستوى التعليم وارتفاع مستوى الأمية بها وتخلف النظام التعليمي الذي يؤدي إلى نقص المهارات والكفاءات الإنتاجية للعمال. فوفقا لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١ وجد ان نسبة القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي في الدول ذات التنمية العالية تقدر بـ ٩٤ % ، وفي الدول ذات التنمية المتوسطة بـ ٦٩ % ، أما الدول ذات التنمية المنخفضة فهي لاتزيد عن ٤٠% . ويبلغ نسبة المنفق على التعليم فى الدول ذات التنمية المرتفعة حوالى ٨% من اجمالى الدخل المحلى بينما فى دول العالم الثالث مثل مصر لاتزيد هذه النسبة عن ٢.١%.

اما بالنسبة لمعدلات الامية فنجد أن إلاشخاص الذين تتجاوز أعمارهم الـ١٥ عاماً ولم يتعلموا القراءة والكتابة وهم إلاميون تبلغ متوسط نسبتهم حوالي ٣٠% من السكان البالغين في الدول النامية، وتتفاوت هذه النسبة بين ٧١% كما في اليمن و ٩% كما في الأردن، وتصل هذه النسبة فى مصر حوالى ٤٥%. وتتصدر البحرين أعلى معدل بالالتحاق بالمدارس الثانوية إذ تبلغ ٩٢% تليها قطر ٧٨% ومصر ٧٦% بينما ادنى نسبة توجد فى موريتانيا حيث تبلغ ١٧%.

ثانيا: تردى مستوي البحث العلمي الذى هو عصب التقدم الاجتماعي والاقتصادي:

نلاحظ أن الدول النامية تحتل المرتبة الأخيرة بين المجموعات السكانية في العالم في هذا المجال من خلال مجموعة مؤشرات منها معدل الإنفاق على البحث العلمي وعدد براءات الاختراع وحقوق التصنيع، حيث نلاحظ عدم وجود استراتيجيات خاصة بتطوير العلم والتكنولوجيا بالرغم من وجود القدرات البشرية والعلمية والتقنية فى العديد من دول العالم النامى مثل: العراق ومصر ولبنان والمغرب .

وتبلغ نسبة الانفاق على البحث العلمى فى متوسط الدول المتقدمة٢.٦ % من اجمالى الناتج المحلى ويبلغ عدد المشتغلين فى مجال البحث والتطوير حوالى ٣٥٠٠ نسمة لكل مليون نسمة من السكان ، بينما تبلغ هذه النسب فى مصر حوالى ٠.٢% نسبة الانفاق على البحث العلمى من اجمالى الناتج المحلى ويبلغ عدد المستغلين فى هذا المجال ٤٥٠ نسمة لكل مليون نسمة.

اهم المشاكل التى تواجه التعليم فى الدول النامية :

١-**التسرب من التعليم**: يقصد بالتسرب ترك التلميذ للدراسة قبل إتمام المرحلة التي يدرس فيها إلى نهايتها وهي ظاهرة مهمة لرصد الواقع التعليمي وفى مصر وجد ان نسبة التسرب في التعليم الابتدائي بلغت ٨.٤% وفي الثانوى ٢٣% وذلك فى عام ٢٠٠٩. وهى نسبة تزيد عن مثيلتها فى العديد من دول العالم سواء المتقدم او النامي ،حيث تبلغ نسبة التسرب من التعليم فى فلسطين فى المرحلة الابتدائية حوالى ٠.٩% و٣% فى المرحلة الثانوية و فى الاردن ٢% فى المرحلة الابتدائية وحوالى ٣.٤ % فى المرحلة الثانوية.

٢-**ارتفاع معدلات الامية** : يبلغ عدد الأميين فى العالم حسب تقارير منظمة اليونسكو UNESCO لعام ٢٠٠٩ حوالى المليار أى ما يقرب من سبع(١/٧) سكان العالم ، وتشكل النساء ثلثى هذا العدد ، وتعيش الغالبية العظمى من الأميين (٩٨%) في البلاد النامية ، والهند والصين، وتبلغ نسبة الأمية فى أفغانستان ٧٢% وهى أعلى نسبة فى العالم ، بينما تصل هذه النسبة في باكستان الى ٥٠% ، وفى موريتانيا ٤٩% ، وفى المغرب ٤٨%، وفى السودان ٣٩% ، وفى جيبوتى ٣٢% ، وفى الجزائر ٣٠% ، وفى تركيا ١٢.٦%، وفى مصر 28% ويبلغ عدد الاميين فى مصر حوالى١٧ مليون أمى.

٣-**تدنى مستوى التعليم** : والذى يتمثل فى ارتفاع الكثافة الطلابية فى المراحل التعليمية المختلفة الابتدائية والمتوسطة والجامعية ، وقلة المتفوقين بالقياس إلى أعداد الطلاب المتخرجين في الجامعات والمعاهد العلمية المختلفة، كذلك قلة الكوادر المدربة في المجالات العملية مثالا على ذلك المدارس التجارية والصناعية ، بمعنى هل يجيد خريج المدارس التجارية الثانوية نظام المحاسبة واستخدام الكمبيوتر ، وهل يستطيع خريج المدارس الصناعية أن يمارس المهنة التي حمل منها شهادته أم لا ؟ وضعف الإنفاق الحكومي على التعليم ومراكز البحث العلمي.

٣-**انخفاض مستوى الصحة وضعف الخدمات الصحية المقدمة** :

يرجع انخفاض مستوى صحة الافراد فى الدول النامية الى انخفاض الدخل الفردي الذى لا يتحمل تكلفة العلاج ولا يضمن الحد الأدنى من التغذية السليمة ، وبالتالي تنتشر الأمراض والأوبئة ، كما يرجع أيضا الى انخفاض دخل الحكومات الذى لا يمكنها من إقامة المستشفيات أوالوحدات

الصحية وتوفير العلاج المجانى للمواطنين، كما تساعد بعض العادات والسلوكيات الفردية(كالتدخينن،وتعاطى المخدرات) على توطن بعض الأمراض فى البلدانِ المتخلفة مثل امراض السل والالتهابات الرئوية. فانخفاض المستوى الصحى إن كان نتيجة للتخلف فإنه يعتبر أيضا سببا له إذ أنه يؤدى إلى انخفاض إنتاجية العمل وانخفاض الأجور ، وبالتالي يدخل المجتمع فى الدائرة الخبيثة للفقرِ. وبالاضافة الى ذلك تعانى دول العالم الثالث من انخفاض فى حجم الخدمات الصحية مقارنة بالدول المتقدمة ويمكن قياس حجم الخدمات الصحية لدولة ما باستخدام عدة مؤشرات أهمها:

- عدد الاطباء لكل ١٠٠٠٠ من السكان.
- عدد الاسرة لكل ١٠٠٠٠ من السكان
- عدد الممرضات لكل ١٠٠٠٠ من السكان
- نسبة الانفاق على الصحة من اجمالى الانفاق الحكومى .
- متوسط نصيب الفرد من الانفاق على الصحة.

فحسب تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠١٠ بلغ عدد الاطباء لكل ١٠٠٠٠ من السكان فى كل من مصر وانجلترا والاردن والكويت هى٢٨،و٢٧ ،و ٢٥ ،و٨٣ على التوالي .وبلغ عدد الاسرة لكل١٠٠٠٠ لنفس الدول السابقة علي التوالى ١.٧،و٣٣.٨،و١.٨،و١٩ .وبلغ عدد الممرضات لكل ١٠٠٠٠ من السكان هى ٣٥،و١٠١،و٤٠،و٤٩ فى كل من مصر وانجلترا والاردن ودول الخليج العربى على التوالى .

كما توجد مؤشرات اخرى يمكن استخدامها للحكم على مدى كفاءة الخدمات الصحية مثل نسبة الانفاق على الصحة من اجمالى الانفاق الحكومى و متوسط نصيب الفرد من الانفاق على الصحة،ونجدهذه النسب

فـي مـصر هـي ٧.٣% و ١٢٩ دولار .وفـي انجلتـرا ١٦.٥%و ٢٤٥٤ دولار .وفي الاردن كانت هذه النسب هي ٩.٥% و ٢٥٧ دولار .وتبلغ هذه النسب في الكويت ٤.٩%و ٤٨٢. وبالرغم من زيادة عدد الاطباء في مصر مقارنة بمثيله في انجلترا الا اننا نلآحظ ارتفاع اعداد الخدمات الصحية المكملة مثل عدد الاسرة وعدد الممرضات لكل ١٠٠٠٠ من السكان كذلك ارتفاع نسبة المنفق على الصحة من اجمالي الانفاق الحكومي وزيادة متوسط نصيب الفرد من الانفاق على الصحة بنسبة كبيرة دلالة على ان الخدمة الصحية هي خدمة لابد من إن تتوافر لها جميع العناصر المكملة من اجل خدمة صحية جيدة فالاطباء مهما توافرت لهم الكفاءة الفنية يصبحوا عاجزين عن تقديم خدمة صحية جيد طالما لم توافر لديه الخدمات الصحية المكملة او الموارد المادية اللازمة لتقديم خدمة صحية جيدة .

كما يرجع الانخفاض في مستوى الصحة في الدول النامية بشكل اساسي إلي سوء التغذية وتدني الظروف الحياتية لدى الأفراد وكذا انخفاض الوعي الصحي والخدمات العلاجية كالأطباء والمستشفيات و الممرضات والأدوية................الخ.

٤- انتشار بعض المعتقدات والافكار غير الحضارية، وسيطرة العقلية الخرافية على الفرد في دول العالم الثالث :

•يسود الدول المتخلفة ثقافات غير مشجعة على العمل بسبب بعض معتقدات الاتكال ،او بسبب النظر الى بعض الاعمال نظرة متدنية .

• لجوء بعض الافراد الى السحر والشعوذة ،حيث تنتشر بين بعض افراد العالم الثالث سواء المتعلم منهم أو الجاهل بعض المعتقدات الخرافية التي تدفعهم الى الاعتماد على السحر والاعمال من اجل تسيير امورهم الحياتية.

• كثير من سكان الدول النامية يعيشون حياتهم اليومية بشكل عشائري او طائفي.وينتشر بين هؤلاء الجماعات المسلحة التي تمارس العنف تجاه الاخرين اما بذهنية عشائرية او طائفية.

• انتشار الثنائية الاقتصادية والاجتماعية : ويترتب على الثنائية الاجتماعية استيراد حضارة الاخر ونمط معيشته وتفكيره. اما الثنائية الاقتصادية فيترتب عليها تشويه بنية الاقتصاد القومى والتفاوت الكبير في توزيع الدخل والتبعية الاقتصادية للعالم المتقدم تجاريا وماليا وتكنولوجيا.

٥- تفشى ظاهرة الفساد:

الفساد هو ظاهرة سياسية واقتصادية واجتماعية لا يكاد يخلو مجتمع أو نظام سياسي منها.

تعريف الفساد : يعرف بأنه خروج عن القانون والنظام (عدم الالتزام بهما) أو استغلال غيابهما من اجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية للفرد أو لجماعة معينة. وهناك اتفاق دولي على تعريف الفساد كما حددته "منظمة الشفافية الدولية" : بانه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لفرد أو لجماعته، ويعرفه البنك الدولي بأنه اساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص .

أشكال و مظاهر الفساد :وترتبط ظاهرة الفساد بمجموعة من السلوكيات التي يقوم بها بعض من يتولون المناصب العامة من اهمها :

➢ **الرشوة** : أي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من اجل تنفيذ عمل او الامتناع عن تنفيذه مخالفة للقانون.

➢ **المحسوبية**: أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة...الخ، دون أن يكونوا مستحقين لها.

- **المحاباة** : أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة.
- **الواسطة** :أي التدخل لصالح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بقواعد العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لاسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفؤ أو مستحق.
- **نهب المال العام** : أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة.
- **استخدام المنصب العام من قبل بعض افراد السلطة التنفيذية** : كالوزراء، والوكلاء، والمستشارون ....الخ للحصول على امتياز خاصة كالاحتكارات المتعلقة بالخدمات العامة ومشاريع البنية التحتية، والوكالات التجارية للمواد الأساسية، اوالحصول من آخرين على العمولات مقابل تسهيل حصولهم على هذه الامتيازات دون وجه حق.
- **غياب النزاهة والشفافية في طرح العطاءات الحكومية**، واعطائها لشركات ذات علاقة بالمسؤولين، أو أفراد عائلاتهم، دون اتباع الإجراءات القانونية المطلوبة كالإعلان عنها أو فتح المجال للتنافس الحقيقي عليها لضمان تكافؤ الفرص للجميع.
- **استغلال المنصب العام لتحقيق مصالح سياسية** مثل تزوير الانتخابات أو شراء أصوات الناخبين، أو التمويل غير المشروع للحملات الانتخابية، أو التأثير على قرارات المحاكم، أو شراء ولاء الأفراد والجماعات.

انواع الفساد:

وينقسم الفساد وفقا لحجم ومرتبة من يمارسه إلى :

١-**فساد صغير** : وهو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين بحيث يتطلب إنجاز أية معاملة مهما كانت صغيرة تقديم رشوة للموظف المسؤول.

٢-**فساد كبير**: يقوم به كبار المسؤولين ويتعلق بقضايا اكبر من مجرد معاملات إدارية يومية، كما يهدف إلى تحقيق مكاسب اكبر من مجرد رشوة صغيرة.فهو غالبا ما يكون مرتبط بالصفقات الكبرى في عالم المقاولات وتجارة السلاح.

ومن حيث درجة الانتشار ينقسم الفساد الى :

١-**فساد دولى** : وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسع عالميا يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليها (بالعولمة) . حيث ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتمرير منافع اقتصادية نفعية وهذا النوع من الفساد يعتبر أخطر أنواع الفساد.

٢-**فساد محلى** : وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشأته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود (مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية.

ومن حيث مظهره يشمل أنواع عدة منها:-

١-**الفساد الاقتصادى** : ويرجع الى انعدام المبادئ والأخلاق والعدالة وتفاقم الرشوة، بالاضافة الى الفقر الذى قد يجلب افة الفساد للمجتمعات

٢-**الفساد السياسي**: ويتعلق بجميع الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والقوانين التي تنظم عمل المؤسسات السياسية في الدولة. وتتمثل مظاهر

الفساد السياسي في: الحكم الشمولي الفاسد، وفقدان الديمقراطية، وفقدان المشاركة، وفساد الحكام وسيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد وتفشي المحسوبية. وإساءة استخدام السلطة من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة كالرشوة، الابتزاز، المحسوبية، والاختلاس.

٣- **الفساد الادارى** :- ويتمثل فى جميع الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للمحاسبات وغيره من الجهات الرقابية .

٤-**الفساد الأخلاقي**. والمتمثل فى جميع الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته فى العمل وخارجه.وهذا النوع من الفساد يؤدي إلى انهيار القيم الأخلاقية القائمة على الصدق والأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص وغيرها،ويؤدي إلى انتشار الجرائم بسبب غياب القيم وانعدام الاخلاق.

٥-**الفساد اللغوى** : ويقصد به انتشار الالفاظ والتعبيرات غير المألوفة او الخارجة واعتمادها كلغة حوار بين الافراد. مما يؤدى الى تدهور القيم الاخلاقية بين افراد المجتمع.

وسائل مكافحة الفساد:

١-تحسين الظروف المعاشية للموظفين من خلال ايجاد كادر وظيفي مناسب لكل فئة تناسب وضعه الاجتماعي والاسري وتتناسب مع الظروف المعيشية للبلد .

٢-تطبيق الاستراتيجيات المضادة للفساد وسن الانظمة والتشريعات والقوانين التى تتسم بالشفافيه والوضوح بما لا يدع مجال للشك في تطبيقها،لكي لا

تستغل الثغرات القانونية وخاصة القابلة للتفسير بأكثر من رأي من قبل ضعاف النفوس لتحقيق مأربهم ولمنع الاجتهاد.مع توقيع الجزاءات الصارمة في حق المخالفين.

٣-عقد ندوات دينية في الدوائر الحكومية يحاضر فيها رجال دين حول دور الدين في القضاء على الفساد الإداري، وكذلك في دور العبادة والجامعات والمدارس والقنوات المسموعة والمرئية والمكتوبة للتوعية بهذا الداء وخطورته على المجتمع

٤-وضع عقوبات وجزاءات رادعه وواضحة تناسب كل فساد وتحد من ظهوره مره ثانية وتكون معلنه ومتاحه للجميع

٥-وضع الشخص المناسب في المكان المناسب بالاعتماد على الكفاءة والابداع العلمي وعدم الاعتماد على العلاقات الشخصية والمحسوبية والواسطة والعلاقات الاسرية .

٦-وضع نظام لتقويم الأداء للموظفين واعتماده كأساس للترقية وتقلد المناصب ويكون واضحاً ومعلناً للجميع وأن يراعي المسئولين الله وعظم المسئولية في التقويم.

٧-تطوير نظام اختيار وتعيين وترقية العاملين اعتمادا على مبدا الكفائه وليس الولاء.

٨- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذي و والقضائية

٩-حرية الصحافة والراي والتعبير كاداة للرقابة

١٠- اصدار قوانين صارمة لمكافحة الفساد وتطبيق مبدا من اين لك هذا.

الآثار السلبية للفساد:

١. سوء تخصيص الموارد الاقتصادية، سواء على جانب الإنتاج أو الاستهلاك.

٢. إعاقة عملية التنمية، حيث يسهم الفساد في استمرار الدولة في دوامة التخلف والفقر، بسبب تهريب الأموال للخارج وإقامة مشروعات عقيمة.

٣. انخفاض الاستثمار وسوء توجيهه، وبالتالي، إعاقة بناء قاعدة انتاجية سليمة مما يحد من التراكم الرأسمالي في الدول النامية.

٤. تشويه القرارات الرسمية، وبالتالي إهمال الأولويات تفضيلاً لمشاريع يحددها المسئولون وتحقق مصالحهم.

٥. عدم تحقيق العدالة الاجتماعية، متمثلاً في سوء توزيع الدخول والثروات المصاحب لعملية النمو الاقتصادي. وتزايد الفجوة الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء وعدم كفاية الخدمات المقدمة .

٦. زيادة حدة عجز الموازنة العامة للدولة، نتيجة لزيادة الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة. الذي يؤدي إلى فرض ضرائب جديدة أو اللجوء إلى الإستدانة من الخارج.

٧. ضعف الشرعية السياسية، مما تضطر الحكومات إلى استخدام القوة والتدابير القهرية للمحافظة على النظام السياسي الذي يخدم مصالحها. ويعمق الفساد الشعور بالحقد تجاه السلطة من قبل المتضررين مما يزيد من حدة التمرد لدى الشعوب والطبقات المطحونة .

١-٥ اسئلة عامة على الفصل الاول:

السؤال الاول : اذكر لماذا توافق اوتعترض على كل من العبارات التالية:

١- تتفق الدول النامية جميعها فى خصائصها.

٢- يترتب على اعادة توزيع الدخل القومى لصالح الفقراء زيادة فى الادخار القومى.

٣- تعتبر التبعية العسكرية من اخطر انواع التبعية التى تعانى منها الدول النامية .

٤- يترتب على الفساد زيادة معدلات الفقر فى المجتمع.

٥- تتميز الدول النامية بالاعتماد الشديد على النشاط الزراعي.

السؤال الثانى :اذكر مع الشرح المختصر:

١- اسباب انخفاض انتاجية عنصر العمل فى الدول النامية .

٢- اشكال البطالة واسبابها فى كل من الدول المتقدمة والدول النامية.

٣- الاشكال المختلفة للتبعية التى يمكن ان تعانى منها الدول النامية .

٤-اهم الخصائص الاقتصادية للتخلف .

٥- اهم الخصائص السياسية للتخلف .

السؤال الثالث: وضح ما المقصود بالمصطلحات التالية:

١- التبعية التكنولوجية .

٢- التسرب من التعليم .

٣- البطالة المقنعة .

٤- سوء توزيع الدخل.

٥- الفساد الادارى.

الفصل الثانى

مفهوم الفقر ومفهوم سوء توزيع الدخل

٢-١ مقدمة:

اذا كنا عرفنا التخلف الاقتصادى : بأنه انخفاض مستوى معيشة ورفاهية الافراد فى المجتمع بالرغم من وجود مقومات تجعلها قادرة على تحقيق حياة افضل لهم . فمن هذا التعريف يمكن التفرقة بين التخلف والفقر، بأن الفقر يعنى : انخفاض فى مستوى المعيشة مع عدم توافر المقومات اللازمة لتحقيق حياة افضل. فالتخلف الاقتصادي ليس مرادفا للفقر وإنما هو خلل اقتصادي وحضاري واجتماعي ساعد على وجوده عوامل عديدة . ومع مشكلة التخلف الاقتصادى ومتلازمتها مشكلة الفقر تبرز مشكلة سوء

---

* كتب هذا الفصل د. سحر عبد الرؤوف القفاش.

تم الاستعانة بالمراجع التالية:

1-TODARO M.P.,SMITH S.C.,ECONOMIC DEVELOPMENT،11TH EDITION.,PEARSON ADDETION WESLEY,N.Y.,2010

2- WORLD BANK, **WORLD DEVELOPMENT INDICATORS**، WASHINGTON D.C., DIFFERENT ISSUES.

3- SHARP, ANSELL M., ET AL., **ECONOMICS OF SOCIAL ISSUES: SELECTED ISSUES**, RICHARD D. I., INC., HOME WOOD, IL., (1996).

4- **INTERNATIONAL JOURNAL OF SOCIAL ECONOMICS**, DIFFERENT ISSUES.

٥- سوزان حسن أبو العينين، الفقر في الدول العربية، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٤.

٦- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص -النظريات والاستراتيجيات- المشكلات**، مطبعة البحيرة ،دمنهور ٢٠٠٨.

٧- **تقرير التنمية البشرية** الصادر عن الامم المتحدة لعام ٢٠٠٧و٢٠٠٨و٢٠١١.

٨- محمد زكي شافعى، **التنمية الاقتصادية**، الجزء الأول والجزء الثانى، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠١.

٩- رمضان محمد مقلد،دراسة تحليلية للفقر مع الاشارة الى مصر ،**مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**،ملحق العدد الاول، كلية التجارة ،جامعة الاسكندرية،الاسكندرية ،١٩٩٩.

توزيع الدخل والتى تؤدى الى زيادة معدلات الفقر فى المجتمع وتعوق اى محاولات للقضاء على التخلف الاقتصادى، وهنا يجب التأكيد على ان الفقر هو فقر افراد في الاساس وليس فقر دول ويؤكد ذلك وجود اعداد كبيرة من الفقراء في اكثر الدول تقدما وثراءا.

وسوف نتناول بالتحليل فى هذا الفصل :

- تعريف مفهوم الفقر وانواع الفقر .
- العلاقة بين الفقر والتخلف الاقتصادى.
- اسباب الاهتمام العالمى بمشكلة الفقر.
- أسباب ظاهرة الفقر.
- الآثار المترتبة على ظاهرة الفقر.
- المقاييس المستخدمة لقياس الفقر.
- طرق مكافحة الفقر .
- مشكلة لتفاوت فى توزيع الدخل .
- المقاييس المستخدمة لقياس التفاوت فى توزيع الدخل
- التفاوت وتأثيرها في توزيع الدخل
- كيفية إعادة توزيع الدخل:

٢-٢ تعريف مفهوم الفقر :

تعرف المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي الفقر بانه :
"الحرمان الشديد من الحياة الجيدة، والحرمان المادي من الدخل والصحة والتعليم، والمعاناة من التعرض للمخاطر كالمرض والبطالة والعنف والجريمة والكوارث والانتزاع من المدرسة، وعدم قدرة الشخص على إسماع صوته وانعدام حيلته، وانعدام أو نقص الحريات المدنية والسياسية"وبالاضافة للتعريف السابق يوجد عدة تعاريف للفقر من اهمها :

أ- **التعريف الكمي للفقر** :والذي يتعلق بانخفاض الدخل بحيث لا يستطيع الفرد تلبية حاجاته الأساسية وفي ظل التحليل الكمي لظاهرة الفقر يتم تحديد مستوى أدنى للمعيشة يعتبر من لا يحصل عليه من ضمن الفقراء،
ويسمى خط الفقر، ويحسب على أساس حجم الدخل كمؤشر لمستوى المعيشة في الدول المتقدمة وعلى أساس حجم الإنفاق الإستهلاكي كمؤشر لمستوى المعيشة في الدول النامية ،ولقد أستخدم مؤشر خط الفقر لأغراض تقدير إنتشار الفقر في العالم حيث حدد خط الفقر الدولي بانفاق الفرد دولارا أمريكيا واحدا في اليوم إلا أن إستخدام هذا المؤشر واجه عدة صعوبات تعلق بالمقارنات الدولية كما أن التعريف الكمي للفقر ذو نظرة ضيقة ومحدودة بحيث يحدد الفقر بدلالة السلع وملكيتها فقط .

ب-**التعريف الكيفي للفقر** :والذي يركز على رفاهية الفرد من خلال تحقيق ملكية السلع والحصول على الخدمات الإنسانية. وعليه فإن الفقر لا يقتصر على إنخفاض الدخل وعدم تلبية الحاجات الأساسية بل يشمل أيضا التهميش والرعاية الصحية المتدنية وإنخفاض فرص التعليم وتدهور البيئة السكنية ،وعلى هذا الأساس فإن الفقر عكس التنمية البشرية .

ج-**التعريف الذاتي للفقر**:وفيه يعرف الفقر من وجهة نظر الفرد ذاته ، فإذا شعر الفرد بأنه لا يحصل على ما يحتاج إليه - بصرف النظر عن احتياجاته الأساسية- يُعد فقيراً. فالفقر من وجهة نظر هؤلاء ينتج من عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد والأسرة من وجهة نظرهم وهنا لا يرتبط الفقر بمستوى دخل معين بقدر ارتباطه بمفهوم الرضا النفسى او الدينى.

د- **التعريف الاجتماعى للفقر**:وفيه يعرف الفقراء بانهم من يحصلون على مساعدات او اعانات اجتماعية

انواع الفقر : يمكن النظر إلى ظاهرة الفقر من عدة زوايا منها:

١- **الفقر المطلق و الفقر النسبي:** حيث يعطي المفهوم الأول حداً معيناً من الدخل، وتعتبر الأسرة فقيرة إذا قل دخلها عن هذا الحد، في حين يشير الفقر النسبي إلى الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة أقل بنسبة معينة من متوسط الدخل في البلد، وبالتالي تتم المقارنة في هذه الحالة بين فئات المجتمع المختلفة من حيث مستويات المعيشة.

٢- **الفقر الدائم و المؤقت:** الفقر الدائم المتواصل وهو يرجع الى خلل هيكلي فى الاقتصاد المحلى،اما الفقر الطارئ أوالمؤقت فينتج عن أزمة اقتصادية أو عسكرية أو سياسية عابرة أوعن كوارث طبيعية وهو عادة ما يمكن تجاوزه بالتكافل و التضامن الشعبي والدولي.

٣- **<u>تصنيفات أخرى للفقر:</u>**

أ- **الفقر الاقتصادي:** ويعني عدم قدرة الفرد على كسب المال وعلى الاستهلاك والتملكوالحصول على غذاء...الخ.

ب- **الفقر الإنساني:** هو عدم حصول الفرد على بعض الخدمات مثل الصحة والتغذية والمياه النقية والمسكن الملائم

ج- **الفقر السياسي:** ويتمثل في غياب حقوق الإنسان وعدم المشاركة السياسية ونقص الحريات السياسية والإنسانية.

د- **الفقر الاجتماعي الثقافي:** ويتمثل فى عدم القدرة على المشاركة وفقدان الهوية وعدم الانتماء وصعوبة التواصل بين الفرد والمجتمع.

٢-٣: العلاقة بين الفقر والتخلف الاقتصادى وسوء توزيع الدخل :

يخلط كثير من الكتاب غير المتخصصين بين مفهوم الفقر والتخلف الاقتصادى وربما يرجع ذلك الى التلازم الطبيعى بينهما الا ان مفهوم التخلف أوسع كثيرا من مجرد وجود ظاهرة الفقر فى المجتمع ،كما ان الفقر

ايضا يشمل فئات موجودة في كل من الدول المتخلفة والدول المتقدمة . فهناك بعض الدول المتقدمة يوجد بها فقراء وهو ما يعتبر دليلا علي سوء توزيع الدخل القومي ورغم هذا لا توصف بأنها دولة فقيرة أو دولة متخلفة وبالمثل هناك دول الجنوب يوجد بها أغنياء كثيرون غير أن ذلك لا ينفي حقيقة كونها دولا فقيرة. أيضا وجود فقر في دولة غنية لا تعتبر هذه الدولة متخلفة، والعكس صحيح. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالتنمية قد ركزت في مراحلها الأولى على محاولة إيجاد تفسيرات لظاهرة التخلف والبحث عن سبل التخلص منها من خلال الاتجاه إلى التصنيع وإعادة هيكلة الاقتصاديات النامية، وأغفلت بالمقابل ظاهرة الفقر وتوزيع الدخل على وجه التحديد. وهو ما ادى إلى إخفاق كثير من هذه الدول في القضاء على ظاهرة الفقر من مدخل النمو الاقتصادي.مما يجعلنا ندرك ان الفقر والتخلف ليسا مترادفان وانما هما ظاهرتان مختلفتان يجب التصدى لهما وايجاد حلول جذرية لهما

وهذا يتطلب اولا توجيه الجهود إلى معالجة الفقر من خلال فهم وتحليل ظاهرة الفقر وفق الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يعيش فيها الفقراء، لإن الفقر لا يزال يشكل معضلة إنسانية وعلي الرغم من عالميتها إلا أنها تبرز بصفة خاصة عند شعوب العالم الثالث التى تعانى من التخلف والفقر معا، ومع بقاء صورة الفقر بصورتها القاتمة تلك ، فإن الفجوة بين الأغنياء والفقراء ازدادت اتساعا هي الأخرى خلال العقود الثلاثة الأخيرة بشكل يثير التساؤل حول الوضع الراهن والمستقبل الاجتماعي لهذه المجتمعات.

وقبل الدخول في تفاصيل موضوع الفقر، سنقف وقفة قصيرة مع التقرير الصادر عن الأمم المتحدة عام ٢٠٠٧ والذى يبين الحالة المالية في العالم يقول التقرير :

١-يعيش فوق كوكب الأرض ٦.١ مليار من البشر، يبلغ عدد سكان الدول النامية ٤.٣ مليار، يعيش منهم ما يقارب ٣ مليار تحت خط الفقر وهو دولاران أميركيان في اليوم، ومن بين هؤلاء يوجد ١.٢ مليار يحصلون على أقل من دولار واحد في اليوم.

٢-ان حوالى ثلث سكان٣٣.٣% الدول النامية ليس لديهم مياه صالحة للشرب، و ٢٥% يفتقرون للسكن اللائق، و ٢٠% يفتقرون لأبسط الخدمات الصحية. واكثر من ٢٠% من الأطفال لايصلون لأكثر من الصف الخامس الابتدائي، و ٢٠% من الطلبة يعانون من سوء ونقص التغذية.

٣-ان ثروة ثلاثة من أغنى أغنياء العالم يعادل الناتج المحلي لأفقر ٤٨ دولة. كما أن ثروة ٢٠٠ من أغنى أغنياء العالم تتجاوز نسبتها دخل ٤١% من سكان العالم مجتمعين (٢.٤ مليار نسمة) .

٤- ان حوالى خُمس سكان البلدان النامية لا يحصلون على كفايتهم من الغذاء ويموت ٣٥ ألف طفل يومياً بسبب الجوع و المرض،هذا وتقل قيمة المساعدات التى تقدمها منظمة الأمم المتحدة للدول الفقيرة عما تنفقه تسع دول من البلدان المتقدمة على غذاء القطط والكلاب في ستة أيام فقط.

وهنا نتساءل **هل الفقر الذى يعانى منه الافراد يرجع الى فقر البلاد وتخلفها الاقتصادى ؟ اى ان الفقراء يعيشون فى البلدان الفقيرة ودول العالم الثالث فقط ؟**

والاجابة الصادمة هى لا . وذلك لإن كثير من الدول الغنية بها عدد من الفقراء، وإن البلاد الفقيرة بها أعداد متفاوتة من الأغنياء. فمثلاً ألمانيا، وهي

من الدول الغنية بل تعتبر في المرتبة الثالثة في العالم من حيث الثراء بلغت نسبة الفقر فيها ١٣.٥%، وأميركا وهي الدولة الأولى في العالم فيها حوالى ٣٠ مليون فقير أي ما يعادل ١٥% من عدد السكان.

ومن هنا كانت معالجة الفقر التي تركز على زيادة الدخل القومي معالجة خاطئة. فزيادة الثروة في البلاد غالباً ما تذهب إلى يد فئات قليلة من المجتمع، فمثلاً في حالة ألمانيا، وكما ورد على لسان وزيرة الشؤون الاجتماعية في تقريرها السنوى لعام ٢٠٠٣: إن نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر ارتفعت بين العام ١٩٩٨ - ٢٠٠٣ من ١٢.١ إلى ١٣.٥% ،بينما زاد الدخل المحلى بنسبة ١٧% خلال نفس الفترة . وقد أوضح التقرير أن هذه الزيادة فى الدخل ليست موزعة بشكل متساوٍ، فنسبة 50% من السكان يمتلكون ٤% فقط من الثروة، بينما تحصل نسبة ١٠%من السكان على 47%، فقد حصلت زيادة حقيقية في الدخل القومي وحصل بالمقابل زيادة في الفقر ، فسبب الفقر فى الدول المتقدمة يرجع اساسا الى سوء توزيع الدخل فيها، بينما يرجع الفقر فى الدول المتخلفة الى كل من التخلف وسوء توزيع الدخل .

معنى هذا إن الدول المتقدمة يوجد بها فقراء وهو ما يعتبر دليلا مهما علي سوء توزيع الدخل القومي، ورغم هذا لا توصف بأنها دولة فقيرة أو دولة متخلفة وبالمثل هناك دول الجنوب يوجد بها أغنياء كثيرون غير أنه لا ينفي حقيقة كونها دولا فقيرة ومتخلفة.وتعانى بشدة من سوء توزيع الدخل.فالفقر اذا ليس فقر البلاد، ولا ان العلاج هو زيادة الدخل القومى والانتاج وخفض معدل التضخم، إنما المشكلة هي فقر الأفراد، سواء كانوا يعيشون في بلاد فقيرة أم غنية، فهناك أفراد في المجتمعات لهم حاجات أساسية محتاجة إلى

إشباع، ولذا لابد من حصر الأسباب التي أدت وتؤدي إلى فقر الأفراد، ومن ثم محاولة علاج والقضاء على هذه الاسباب.

٢-٤ : أسباب الاهتمام العالمى بمشكلة الفقر :

١-فشل النظرية الرأسمالية فى علاج مشكلة الفقر :

اولا: بسبب عدم واقعية بعض افتراضاتها مثل:

أ-فكرة اليد الخفية **invisible hand** والتى تفترض أن الفرد الذي يقوم بالاهتمام بمصلحته الشخصية يساهم فى تحقيق مصلحة المجتمع ككل.وأن العائد العام للمجتمع هو مجموع عوائد الإفراد.

ب- **فرضية كوزنتس للعلاقة بين النمو الاقتصادى و التفاوت فى توزيع الدخل** : و التي وضعها سايمون كوزنتس في أواسط الخمسينات من القرن الماضي ان العلاقة بين النمو الاقتصادى والتفاوت فى توزيع الدخل تأخذ شكل حرف "U" المقلوب(**Kuzents Inverted – U Hypothesis**) وذلك على اساس أن كل الناس تقريبا في مجتمعات ما قبل عصر الصناعة كانوا متساوين في الفقر ومن ثم كان عدم المساواة او التفاوت فى توزيع الدخل منخفضا .ثم أخذت مستويات التفاوت فى توزيع الدخل في الارتفاع مع انتقال الشعوب من قطاع الزراعة قليل الإنتاجية إلى القطاع الصناعي الأكثر إنتاجية، حيث يرتفع متوسط الدخل وتصبح الأجور والدخول اكثر تفاوتا. لكن مع نضج المجتمع وازدياد ثراؤه، تتقلص الفجوات بين المناطق الحضرية والريفية، وتؤدي معاشات المسنين وإعانات البطالة وغيرها من التحويلات الاجتماعية إلى تخفيض عدم المساواة.

ثانيا : فشل اسلوب التنمية الكلاسيكى والقائم على فكرة التركيم الرأسمالى فى علاج الفقر capital accumulation:(الفقر من اجل النمو): فالتراكم الراسمالي اي زيادة المخزون المادي والبشري لدى اي

مجتمع تكون بدايته اقتطاع هذا المجتمع جزء من دخله في مرحلة ما وادخاره اي عدم استهلاكه ومن ثم تحويل هذه المدخرات الى استثمارات، وترى النظرية الرأسمالية ان التفاوت فى توزيع الدخل هو امر ضرورى فى المراحل الاولى من النمو الاقتصادى وذلك لارتفاع الميل الحدى للادخار لدى الطبقات الغنية وبالتالى ارتفاع قدرتها على التركيم الرأسمالى والقيام بأستثمارات تعمل على زيادة معدل النمو الاقتصادى .

وبالرغم من نجاح النظرية الرأسمالية فى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى للدول المتقدمة الا انها فشلت فى علاج كل من مشكلة الفقر وسوء توزيع الدخل فى كل من الدول النامية والمتقدمة على حد السواء أولا :لعدم واقعية فكرة اليد الخفية نتيجة لتضارب المصلحة العامة مع المصالح الخاصة من جهه وتضارب المصالح الخاصة مع ببعضها من جهة اخرى ، ثانيا:عدم امكانية الاعتماد على فكرة التركيم الرأسمالى فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى الدول النامية نتيجة لعدم الرشد الاقتصادى الذى تعانى منه الطبقات الغنية فى تلك الدول، ثالثا:عدم توافر اى بيانات واقعية تؤيد فرضية كوزنتس من امكانية القضاء على الفقر من خلال تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى.

٢-نظام العولمة GLOBALIZATION: مع ظهور العولمة وتنامى البحث عن استراتيجية عالمية للتنمية المستدامة اصبح من الضرورى البحث عن طرق فعالة لعلاج الفقر. خاصة مع ظهور الشركات العملاقة متعدية الجنسيات والتى ساعدت على تعميق النزعة الاستهلاكية لدى شعوب العالم خاصة النامى منه.

بالاضافة الى زيادة معدلات الفقر والتفاوت* فى توزيع الدخل بسبب:

أ- ان منتجات تلك الشركات عادة ما تحل محل المنتجات المحلية الرخيصة والتى تستخدمها الطبقات الفقيرة .

ب- تساعد على ظهور ثنائية اقتصادية واجتماعية فى الدول النامية .

ج- تعمل على تحويل ارباحها الى الدولة الام وعدم اعادة استثمارها فى الدول النامية .

ففى الحقبة الثانية للأمم المتحدة للحد من الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) التي أعلنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر ٢٠٠٧ دعت إلى ضرورة اغتماد منظور اجتماعي social perception للتنمية يعمل على مواجهة الفقر فى كل أبعاده. ويدعم فى الوقت نفسه طرق المشاركة الكاملة للفقراء في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. والعمل على الحد من الفقر و تحقيق المزيد من المساواة في توزيع الثروة والدخل وتوفير غطاء الحماية الاجتماعية بالاضافة الى تأمين سبل المعيشة المستدامة sustainable livelihood.

١- **تزايد أعداد الفقراء والمحرومين فى العالم** : واتساع حدة التفاوت المعيشي بين أغنياء العالم وفقرائه وبين درجات التقدم والتنمية في الدول الصناعية الكبري والدول الأقل نمواً، مما ينبئ بحالة من عدم التوازن في ظل العولمة وينذر بحركات اجتماعية سلبية من شأنها تدمير ما وصلت إليه وما حققته القوي الرأسمالية المهيمنة على العالم.والدليل على ذلك تصاعد حدة الثورات فى الدول العربية وهو ما تخشاه الدول المتقدمة.

٢-**الطبيعة الدائرية للفقر(دوائر الفقر الخبيثة)**: فقد وجد ان الفقر يولد فقرا ويعمل على انتشار ما يعرف بثقافة الفقر Culture of Poverty و ثقافة الفقر هي نتاج لعدة عوامل اقتصادية واجتماعية ونفسية تؤدي إلى مجموعة من الأعراض بتمثل في تضاؤل مشاركة الفقراء في حركة المجتمع، فضلا

عن سيادة ظاهرة اللامبالاة والاستسلام، تجاه الواقع وكل ما يحمله المستقبل. وثقافة الفقر تُملي على الفرد أن يخصص كل قوته وطاقاته ومهاراته من أجل كسب العيش وبالتحديد من أجل صراع البقاء، وكل الطرق مباحة من أجل ذلك، حتى لو أدّى ذلك إلى قيامه بالاحتيال والمراوغة أو بيع الضمير أو النفاق للسلطة أو حتى الخيانة وانتهاك الحُرمات وارتكاب الجرائم والبلطجة.فثقافة الفقر أشبه بثقافة الغاب بما تحويه من صراعات على مصادر الماء ومناطق النفوذ وافتراس القوي للضعيف. ومن المؤسف ان هذه الثقافة تتناقلها الاجيال فى المجتمعات المهمشة وهى ما يمثل خطرا مجتمعيا كبيرا.ولذلك يجب علاج ثقافة الفقر والتخلص منها فى سبيل القضاء الفعلى على مشكلة الفقر .

٣-الإغراق في الديون: تعمل الدول الكبرى وعلى رأسها أميركاعلى اغراق الدول النامية حتى الغنية منها والتي تملك الثروات بالديون لإقامة مشاريع استهلاكية بها، وتجعل منها سوقا لبضائعها وأسلحتها التي لم تعد صالحة للاستعمال، ومع تكاثر الديون على الدول النامية تضطر الى الاذعان لشروط البنك الدولي والدول الدائنة، والمتمثلة فى زيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة وخفض الدعم واتباع ما يطلق عليه برامج الاصلاح الاقتصادى والتى ترتب عليها ارتفاع معدلات البطالة وزيادة معدلات الفقر وزيادة التفاوت فى توزيع الدخل فى الدول النامية

٤= **التدهور البيئى:** وقد أثبتت الدراسات أن العلاقة بين الفقر والبيئة هى علاقة مزدوجة الاتجاه، فالفقر هو أحد مسببات التدهور البيئي لأن احتياجات الفقراء وسبل معيشتهم الملحة تعني في كثير من الأحيان القيام بممارسات وسلوكات مدمرة للبيئة مثل الإفراط في صيد الأسماك والحيوانات البحرية في المناطق الساحلية واستخراجها بطرق غير سليمة ودون إعطاءها

فرصة للتكاثر وتجديد مواردها، كذلك أدى اندفاعهم نحو الأراضي الهامشية بسبب قلة مواردهم وزيادة أعدادهم وعدم كفاية التنمية إلى تدمير الأراضي في الغابات المطيرة وحرث المنحدرات شديد الانحدار والرعي الجائر في أراضي المراعي الهشة،فالمجتمعات الفقيرة تعتمد بصورة أساسية على الموارد الطبيعية فى معيشتها اليومية ، ومن ناحية اخرى نجد ان التلوث البيئى يؤثر على البيئة والإنسان،فزيادة معدلات التصحر وضعف إنتاجية الأراضي الزراعية وانخفاض الأمن الغذائي وتردّي صحة الإنسان ،يؤدى الى الوقوع فى دائرة الفقر.كذلك عندما تحدث مشاكل و كوارث بيئية مثل الفيضانات اوالجفاف فإن الفقراء هم أكثر الناس تعرضا لها وتأثراً بها،لأنهم لا يملكون السبل والوسائل المالية والتقنية التي يمكنهم من خلالها مواجهة مشاكل البيئة.

والتلوث البيئي من أهم العوامل المؤثرة على صحة الأفراد لا سيما في المجتمعات الريفية فحوالي ٢٠% من الأمراض التي تصيب الأفراد وبشكل رئيس الفقراء تعود إلى أسباب بيئية، وأكثر الأمثلة على ذلك أن حوالي ٣ ملايين شخص؛ منهم ٨٠% من الأطفال يموتون سنوياً بسبب الإسهال الناجم عن تلوث المياه السطحية، كما تشير احد الدراسات إلى أن معالجة الملاريا تستنزف حوالي ٣٣% من دخل الفقراء في إفريقيا مقارنة بحوالي ٤% فقط من دخل الأغنياء .

٢-٥: اسباب الفقر:

يعتبر الفقر محصلة لمجموعة من العوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، لذلك فإن أسباب زيادة حدة الفقر تختلف من مجتمع إلى آخر، لانها تتعلق بالعوامل السابقة:

٢-٥-١: الأسباب الإقتصادية : والناتجة عن:

١- البطالة :

يؤدى ارتفاع معدلات البطالة فى المجتمع الى زيادة معدلات الفقر، وتعبر معدلات البطالة المرتفعة عن حالة الإختلال التي يشهدها سوق العمل، وقد ساهم برنامج التصحيح الهيكلي وسياسة الخصخصة وبرامج الإصلاح الاقتصادي في إتساع حدة هذا المشكلة من خلال إنخفاض الطلب الكلي على عنصر العمل.كذلك ادت الأزمة المالية العالمية الى زيادة معدلات البطالة فى العالم ، بالإضافة إلى اعتماد الدول النامية على استيراد التكنولوجيا المكثفة لرأس المال وعدم السعي إلى تصنيع التكنولوجيا الملائمة لظروفها الاقتصادية، والتي نتج عنها خفض في فرص العمل، كل هذه العوامل ساعدت على زيادة معدلات الفقر فى المجتمع.

٢-سوء توزيع الدخل و إتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء :

وهى مشكلة لاتظهر فقط لدى الدول النامية التى نجد فيها نسب قليلة من السكان تمتلك غالبية الثروات.انما تظهر ايضا فى الدول المتقدمة فف الولايات المتحدة الامريكية على سبيل المثال نجد ان٥% من السكان يستحوذون على حوالى ٥٠% من الدخل.ما جعل الفقر ظاهرة لا تقتصر فقط على الدول النامية او الفقيرة.

ومن نتائج بحوث الدخل والإنفاق التى يجريها دوريا الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، وجد انه فى عام ٢٠٠٩ كان أفقر ١٠٪ من المصريين يحصلون على أقل من ٤٪ من الدخل (اجمالى الإنفاق الاستهلاكى)، بينما يحصل أغنى ١٠٪ من السكان على أكثر من ٧ أضعاف هذه النسبة.وفي عام ٢٠١٢ قدر عدد الافراد الذين يحصلون على معاش الضمان الاجتماعي الذي يبلغ ٣٠٠ جنيه شهريا بحوالى مليون شخص .

١-**انخفاض معدل النمو الإقتصادي و ارتفاع معدلات التضخم** : والذى ادى الى تدني الدخول وإرتفاع تكاليف المعيشة ، ومن اهم اسباب انخفاض معدل النمو الاقتصادى هو عدم الاستفادة من الموارد و عدم الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية الموجودة في المجتمع. بالاضافة الى ان انخفاض أسعار المواد الخام المصدرة والذى ادى الى تدهور معدل النمو الاقتصادي كثيرا في معظم الدول النامية.

٢- **السياسات الإقتصادية الانكماشية**:والتي تركز على رفع الدعم عن السلع الضرورية وتخفيض الإنفاق الإجتماعي.بالاضافة الى سياسة الخصخصة والتى تهدف إلى تخلي الدولة عن مسؤولياتها للقطاع الخاص، ومعروف أن القطاع الخاص يهدف بشكل أساسي للعملية الربحية، مما يساهم في زيادة أسعار السلع والخدمات، خاصة الضرورية منها كالتعليم والصحة وغيرها. فقد ادت هذه السياسة إلى تسريح ألاف العمال الذين أضيفوا إلى الفقراء.كذلك اتباع شروط وسياسات صندوق النقد الدولي ومن أهمها رفع الدعم عن السلع والخدمات، وهوما ادى الى مزيد من الفقر.

٣-**الديون الخارجية** : تعتبر المديونية الخارجية إحدى التحديات الرئيسية التي تواجه الدول النامية حيث أن تسديد الديون وأقساطها يستنزف جزءا مهما من دخول الدول المدينة ويزداد الوضع خطورة إذا كان الإقتراض بغرض تسديد فوائد وأقساط الديون السابقة، لذلك تصبح تلك الدول تعاني من حلقة مفرغة من الديون ، مما يؤدى الى إستمرار وتفاقم أزمات ومشاكل عديدة وبالتالي زيادة مشكلة الفقر فى المجتمع.

٤-**الفساد السياسي والمالي والإداري**: يعتبر الفساد المالى والادارى من اهم اسباب الفقر فانتشار المحسوبية والرشوة والاختلاسات وغيرها من الوان الفساد تعمل على زيادة الفقر وترسيخه فى المجتمع.

فالنظام السياسى الجائر لا يشعر فيه المواطن بالأمن والاطمئنان إلى عدالة تحميه من الظلم. ويستفحل الأمر إذا دعم العامل السياسي بعامل اقتصادي يتمثل في انفراد الحكم وأذياله بالثروة بالطرق غير المشروعة نتيجة استشراء الفساد والمحسوبية، فيجتمع الاستبداد السياسي بالاستبداد الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يؤدى اى اتساع رقعة الفقر حتى عندما يكون البلد زاخرا بالثروات الطبيعية كما حدث ويحدث في عدة بلدان إفريقية أو في أمريكا اللاتينية.

٢-٥-٢ :الأسباب الإجتماعية :وتتمثل فى :

١- **الإنفجار السكاني** يشكل تزايد السكان ضغطا على الموارد والبيئة، كما يؤثر على نوعية الحياة على الكرة الأرضية، خاصة إذا كانت تلك الزيادة تتم بين السكان الذين يعيشون في حالة فقر،كما أن الحياة على الكرة الأرضية لا يمكنها أن تتحمل ٦ مليارات نسمة الأخدين في التزايد بحيث سيصبح عدد سكان العالم ١٠ مليارات نسمة خلال السنوات القليلة القادمة ٢٠٢٥.

٢- **انخفاض حجم الخدمات الاساسية المقدمة لأفراد المجتمع مثل الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل** : وهو ما يعتبر من أهم الأسباب المؤدية لظهور الفقر،فزيادة الاستثمار فى رأس المال البشرى عن طريق توفير التعليم والتدريب والخدمات الصحية للفقراء تؤدى الى زيادة قدرتهم على الحصول على دخل فى المستقبل.

٢-٥-٣:الأسباب السياسية والأمنية :وتتمثل في :

١-**الصراعات والحروب الاقليمية والمحلية** : تشكل الصراعات والحروب عاملا مهما في تفاقم حدة الفقر سواء الداخلية أو الإقليمية خاصة في الدول النامية، ومن أهم اثارها السلبية مشاكل توفير الحاجات الانسانية خاصة الغذاء لفئات اللاجئين والمعاقين واليتامى والارامل،بالاضافة الى ما ينتج عن

الحروب من تدني أوضاع التنمية البشرية خاصة التعليم والصحة والإسكان والرعاية الإجتماعية، كما تؤثر الحروب على النشاط الاقتصادي وعلى الموارد المتاحة فى المجتمع وتؤدى الى خفض مستوى معيشة لافراد فى المجتمع

٢ -**عدم الإستقرار السياسي** :حيث يصعب تعايش الاستثمارات طويلة الاجل مع حالات الانفلات الامنى او عدم الاستقرار السياسى.

٣-**العقوبات الاقتصادية** :مثل حالات الحصار الاقتصادى الذي يفرض على الدولة يعتبر من الامور التى أدت إلى تفاقم مشكلة الفقر وحولت شعوبا كانت في الأصل غنية إلى حالة من الفقر الشديد. ففي فلسطين وليبيا والعراق كانت الشعوب المتضرر الأول من هذه السياسات، وفي أفغانستان تردت الأوضاع التي لم تكن بالجيدة أصلا إلى درجة تصل إلى حد الكارثة الإنسانية.

٢-٦ الآثار المترتبة على ظاهرة الفقر:

يؤدى الفقر الى العديد من الآثار غير المرغوبة فى المجتمع من أهمها:

١-التفكك الاسرى :

فقد يكون فقدان القدرة على الكسب من العوامل التي تخلق التوترات في العلاقات الأسرية، وتؤدى الى ظهور المشكلات الاجتماعية مثل التفكك الأسري الناتج عن عدم قدرة رب الأسرة على تحمل مسؤولية أفراد الأسرة وهو ما يؤثر على العلاقة بين الزوجين والتى يمكن أن تصل إلى حدّ الطلاق.

كذلك فانّ للفقر باعتباره الحالة التي لا يكفي فيها دخل الأسرة عن إشباع حاجاتها الأساسية للمحافظة على بنائها المادي والنفسي والاجتماعي، نتائج خطيرة على الصحّة ونوع الثقافة السائدة في حياة الأسرة ومدى ما يتوفر لها

من فرص التعليم ، والفقر قبل أي شيء آخر هو الذي يحرم الأسرة من المشاركة الإجتماعية وبصفة خاصة في المجالات السياسية والإجتماعية والإقتصادي.

٢-**انتشار عمالة الاطفال** : حيث يضطر الطفل إلى نزول الى مجال العمل وترك الدراسة للمساعدة فى سد احتياجات الأسرة من مأكل وملبس. كما تؤثّر المكانة الإقتصادية للأسرة تأثيرا بالغا في تكوين الإيديولوجية الخاصة بأفرادها، فالطفل الذي يعيش في أسرة ذات دخل منخفض غالبا ما يشعر بكثير من مشاعر النقص والدونية ، ويرى بعض علماء الاجتماع ان الضنك المالي المستمر ينتج صلابة الشخصية كما ينتج الشعور بعدم الأمن.

٣-**زيادة معدلات الجريمة وانتشار ظاهرة البلطجة**: حيث تزداد جرائم القتل والسرقة والاختلاس بسبب انخفاض الدخل ومستوى المعيشة والرغبة في الشراء أو الحصول على المال لسد احتياجات الأسرة.كما يؤدى التهميش والحرمان الى ازدياد ظاهرة البلطجة والتي تعتبر وسيلة يلجأ إليها الإنسان من اجل رفض الظلم والبحث عن طريقة حتى لو كانت غير مشروعة لرفع هذا الظلم. وكثير من الدراسات تعتبر الفقر سبب كل المشاكل المتعلقة بقضية الإنحراف والفساد فى المجتمع

٤ – **الهجرة وانتشار العشوائيات** : يؤدى الفقر والبطالة والأمية وفقدان الأمن الغذائي والمائي والصحي الى هجرة الملايين من الشعوب الفقيرة إلى الدول الغنية كل سنة سعيا وراء المال وهو ما لا يمكن إيقافه أو التحكم فيه. كذلك تعمل الهجرة الداخلية الى زيادة العشوائيات حول المدن الكبرى.

وقد أشار تقرير للأمم المتحدة حول التنمية الإدارية إلي أن ١.٥ مليون مصري يعيشون بالقاهرة في مقابر البساتين والتونسي والإمام الشافعي وباب الوزير والغفير والمجاورين والإمام الليثي وجبانات عين شمس ومدينة نصر

ومصر الجديدة. وأشار التقرير إلي أن معظم هؤلاء مصابون بأمراض الصدر والحساسية والأنيميا والأمراض الجلدية. كما أكد التقرير أن الخارجين علي القانون يتخذون المقابر مسرحا لتنفيذ جرائمهم. واشار التقرير الى وجود ١,٠٣٢ منطقة عشوائية في جميع المحافظات فى مصر.

٥- فقدان الديمقراطية : فالديمقراطية لا تتعايش مع الفقر إذ أن الفئات المهمشة ماديا وإجتماعيا لا تجد الوقت اللازم للنشاط السياسي والمشاركة في تنظيمات المجتمع المدني بل تقضي وقتها لإشباع حاجاتها الأساسية. والتاريخ السياسي لأوروبا يؤكد أن التوترات الإجتماعية والإضطرابات الشعبية وإنتشار البطالة ساهم في إنتكاس الديمقراطية فى كثير من دول العالم.

٤-ظهور وانتشار الأمراض وانخفاض مستوى الرعاية الصحية: مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات، بالاضافة الى ان نقص وسوء التغذية والتي تؤدي لانتشار الأمراض.

٢-٧:المقاييس المستخدمة لقياس الفقر :

عند قياس الفقر لابد اولا من تعريف كل من:

٢-٧-١: **خط الفقر**: ويعبر عن الدخل اللازم للحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية.

ويحسب عن طريق تحديد سلة من الحاجات الاساسية تتضمن الغذاء بالاضافة التى تكلفة السلع غير الغذائية كالمسكن والملبس والخدمات الآساسية كالتعليم و الخدمات الصحية والمواصلات..... الخ . وتم حساب خط الفقر الدولي بانفاق الفرد دولارا أمريكيا واحدا في اليوم .

٢-٧-٢: أهم المقاييس المستخدمة لقياس الفقر المطلق:

أ- دليل (مقياس) نسبة الفقر فى المجتمع *Head Count Index* :

نسبة الفقر فى المجتمع = عددالسكان تحت خط الفقر/ اجمالى عدد السكان

$$HCI = \frac{H}{N}$$

وبالرغم من اهمية حساب نسبة الفقر فى المجتمع الا انها لا تعطى صورة حقيقية عن حجم الفقر فى المجتمع ومدى قرب اوبعد هؤلاءِ الفقراء عن خط الفقر .وهنا نقوم بحساب فجوة الفقر الكلية التى تعبر عن حجم الفقر فى المجتمع .ومتوسط فجوة الفقر والتى تعبر عن ما يحتاجه الفقير من زيادة فى الدخل فى المتوسط حتى لايصبح فقيرا. وفجوة الفقر النسبية أو المعيارية.

ب-فجوة الفقر الفردية Poverty Gap(PG) :

هى الفرق بين دخول الفقراء وخط الفقر، فبفرض ان خط الفقر يقدر ب ١٠٠$ سنويا، فالفرد الذى يحصل على ٩٠$ فقير والفرد الذى يحصل على ٢٠ $ هو ايضا فقير، ولكن فجوة الفقر لدى الاول اقل كثيرا من فجوة الفقر لدى الثانى.

$$PG = Yp - Yi$$

ج-فجوة الفقر الكلية(Total Poverty Gap(TPG

اى حجم الزيادة فى الدخل اللازمة للقضاء على مشكلة الفقر فى المجتمع. وتحسب كالأتى:

$$TPG = \sum_{i=0}^{h} (Yp - Yi)$$

حيث:H تعبر عن عدد السكان تحت خط الفقر

Yp تعبر عن الدخل الذى يمثل خط الفقر

Yi يعبر عن دخل الفرد i

د- متوسط فجوة الفقر فى المجتمع Average Poverty Gap (APG)ويمكن حساب متوسط فجوة الفقر فى المجتمع والتى تعبر عن

متوسط الدخل اللازم ان يحصل عليه كل فقير حتى يصل الى خط الفقر ، اى ما يحتاجه الفقير فى المتوسط حتى لايصبح فقيرا وتحسب كالتالى:

$$APG = \frac{TPG}{H}$$

هـ-فجوة الفقر النسبية(المعيارية) **Normalized Poverty Gap(NPG)** كما يوجد مقياس اخر لفجوة الفقر يعرف بفجوة الفقر النسبية ويتم فيها قسمة متوسط فجوة الفقر /الدخل الخاص بخط الفقر كالتالى:

$$NPG = \frac{APG}{Yp}$$

ويمتاز مقياس فجوة الفقر المعيارية بامكانية استخدامه فى المقارنة بين الدول. وتتراوح قيمة هذا المقياس بين ٠ و ١ ولذلك يستخدم للمقارنة بين الدول المختلفة وللمقارنة عبر الزمن.

هـ - دليل مقياس فوستر وجريرو ثروبيك(FGT) **FOSTER, GRER& THROBECK**

وهو احد المقاييس الشهيرة للرقم القياسى sen (sen index) الذى يطلق عليه P_α

$$= \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{h}\left(\frac{Yp-Yi}{Yp}\right)^{\alpha} P\alpha$$

حيث N: تعبر عن اجمالى عدد السكان فى الدولة.

YP تعبر عن الدخل الممثل لخط الفقر

Yiتعبر عن دخل الفرد i .

H تعبر عن عدد السكان تحت خط الفقر.

وتعتمد قيمة الدليل على قيمة المعلمة α والتى تتراوح قيمتها بين الصفر و الواحد الصحيح.

فاذا كانت α= صفر يصبح هذا الدليل مساوى لدليل نسبة الفقر في المجتمع *Head Count Index* (HCI)

$$P\alpha = \frac{H}{N}$$

واذا كانت α= ١ فان هذا الدليل يعطى حجم الفجوة النسبية (المعيارية) (NPG) Normalized Poverty Gap

$$P\alpha = \frac{Yp - Yi}{N}\left(\frac{1}{Yp}\right)$$

وحيث ان:

$$APG = \frac{Yp - Yi}{N}$$

يصبح المقدار مساوى لفجوة الفقر النسبية:

$$P\alpha = \frac{APG}{Yp} = NPG$$

و- دليل الفقر البشرى:

في سنة ٢٠٠١ تبنى **تقرير** التنمية **البشرية للأمم المتحدة** مقياس للفقر البشري لتحديد الفقر وإظهار نقاط الحرمان البشري من خلال حساب معدل الوفيات للأطفال الرضع ومعدل الأمية ودرجة النقص في الحصول على الحاجات والخدمات الضرورية ودرجة سوء التغذية. تحت اسم "دليل الفقر الإنساني او البشري"، ويقيس هذا الدليل الحرمان والفقر بالنظر لثلاثة جوانب او خصائص اومقاييس فرعية للفقر:

١-مقياس الوفاة المبكرة أو الحرمان من الحياة:

ويقصد به نسبة السكان الذين يموتون قبل سن معين.

٢-مقياس الحرمان من التعليم الاساسى:

ويقصد به نسبة السكان البالغين الاميين (أكثر من ١٥ عام).

٣-مقياس الحرمان من الخدمات الاساسية:

ويقصد به نسبة السكان الذين لا تتوافر لديهم خدمات الرعاية الصحية مثل الصرف الصحى والمياه النقية، بالاضافة الى الاطفال الذين يعانون من سوء التغذية .

وكلما قلت قيمة هذا الدليل كلما كان ذلك مؤشر لانخفاض حدة الفقر المطلق لدى المجتمع.

وتعتبر جهود التنمية الاقتصادية ناجحة كلما امكن:

١-خفض عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

٢-تقليل حجم كل من فجوة الفقر الكلية ومتوسط فجوة الفقر .

٣-خفض نسبة الفقر فى المجتمع : $\frac{H}{N}$

٢-٨ طرق مكافحة الفقر:

١- ضرورة أن تتبنى الدولة سياسات تكفل الحد من الفقر. والعمل على إعادة توزيع الدخول.وخفض الإنفاق الحكومي وزيادة الإنفاق الاجتماعي،والاهتمام بالدعم وتقديم وسائل التكافل والضمان الاجتماعي.

٢- تنظيم الدور الاجتماعي لرجال الأعمال وتعميق مفهوم التوازن بين المصلحة العامة والخاصة.

٣- توفير فرص العمل وتنمية القدرات والموارد الطبيعية. (وهي توازن بين الأعداد البشرية وبين ما لدى المجتمعات من قدرات).

٤-العمل على توفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتغذية والتعليم والسكن وذلك لتنمية مستوى حياة الأفراد.

٥- تدعيم المشاريع الصغيرة (حيث أحد أهم السبل للحد من الفقر ويعني ذلك أن يتم إقامة المشاريع الصغيرة والاهتمام بها) وتوفير المنح من أجل تزايد الاستثمار. والاهتمام بخلق وتنمية فرص العمل المنتج بما يتناسب مع قدرات الفقراء.

٦- توفير القروض الصغيرة وتسهيل الإجراءات الخاصة بالحصول على هذه القروض. توفير المساعدات الفنية والتدريب لتمكينهم من القيام ببعض المشروعات الصغيرة. والقيام ببعض التدريبات التي تساعدهم للقيام ببعض الأعمال الحرفية التي تساعد على زيادة دخلهم.

٢-٩ مفهوم التفاوت فى توزيع الدخل:

تتطلب التنمية الاقتصادية احداث زيادة كبيرة فى الدخل القومى،وعندما تستطيع الدولة تحقيق ذلك تظهر مشكلة كيف يتم توزيع هذه الزيادة على افراد المجتمع، ومن هنا تظهر اهمية الدراسات التى تحاول قياس العدالة فى توزيع الدخل لمعرفة مدى مساهمة مشروعات التنمية الاقتصادية فى القضاء على مشكلة الفقر وتحسين الاوضاع الاقتصادية لافراد المجتمع ، ومن الملاحظ ان عوائد التنمية الاقتصادية ليست عوائد مادية فقط انما تتضمن عوائد اجتماعية ومؤسستية تظهر فيها عدم العدالة اكثر مما تظهر فى مجرد التفاوت فى توزيع الدخل، وقد وجد ان عمليات التنمية الاقتصادية فى معظم الدول النامية تتضمن عدم عدالة فى توزيع القوة السياسية والاجتماعية وفى درجة المشاركة وحرية الاختيار ، فعندما تكون عوائد التنمية تتم لصالح طبقة الاغنياء اوالصفوة تكون النتيجة زيادة

القوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه الطيقة على حساب زيادة هامشية وفقر الطبقات الاخرى.

٢-٩-١: مفهوم وأهمية توزيع الدخل القومي:

يقصد بتوزيع الدخل القومي" تحديد حصة كل عنصر انتاج ومساهمته في تكوين هذا الدخل"واسلوب هذا التوزيع يعكس طبيعة النظام الاقتصادي والية عمله .والتوزيع هو حصيلة عمل الية النظام الاقتصادي لتوزيع ماتم انتاجه على العناصر التي ساهمت في خلقه ، كل حسب وزن هذه المساهمة .ويتم التوزيع في كل نظام حسب مبدأ معين يقوم عليه النظام بالشكل الذي يعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين عناصر الانتاج وبعضها.

٢-٩-٢: طرق توزيع الدخل:

عند الحديث عن توزيع الدخل يميز الاقتصاديون بين مبدئين فى قياس توزيع الدخل ،التوزيع الحجمى(الشخصى)للدخل والتوزيع الوظيفى للدخل.

أولا:**التوزيع الشخصي**: وهو المقياس الاكثر استخداما لدى الاقتصاديين وفيه يتم قياس حجم الدخل الذى يحصل عليه الشخص او رب العائلة. ولا يهتم هذا المقياس مطلقا بالطريقة او المصادر التى يحصل منها الافراد على دخولهم (سواء كانت ارباح او هدايا او نظير عمل)،كما انه يتجاهل المكان الذى يعيش فيه الشخص (حضر /ريف) او الجهة التى يحصل منها على الدخل (القطاع الزراعى / الصناعى / الخدمى).

٢-١٠:المقاييس المستخدمة لقياس التفاوت فى توزيع الدخل:

قد حاول علماء الاقتصاد والاحصاء أن يستخرجوا القوانين التي بموجبها يقاس التفاوت في توزيع الدخل ومن أشهر هذه القوانين هو قانون باريتو **pareto** ومؤداه انه كلما ازداد الدخل كلما أدى الى زيادة التفاوت في توزيعه بسبب ظهور قوى او متغيرات تعمل على ذلك و في مقدمتهاالفسادوهو ما يؤدي بدوره الى تقليل عدد المستفدين منه أي بعبارة أخرى ان مقدار الدخل يتناسب تناسباً عكسياً مع عدد الافراد الذين يستحوذون عليه. ومن اشهر المقاييس المستخدمة فى قياس مدى العدالة فى توزيع الدخل الشخصى فى المجتمع:

٢-١٠-١ معامل كوزنتس Kuznets Ratio

وهى نسبة متعارف عليها يتم فيها قسمة حجم الدخل الذى يتلقاه اغنى ٢٠% من السكان **Top20%** / على حجم الدخل الذى يتلقاه افقر ٤٠%من السكان **Bottom 40%**، وتستخدم لقياس مدى العدالة فى توزيع الدخل فى المجتمع بين الاقل فقرا والاكثر ثراءا فى المجتمع .

ووفقا لهذا المقياس يتعين اولا: تقسيم المجتمع الى مجموعات متساوية من الافراد على اساس حجم الدخل ويتم ترتيب هذه المجموعات تنازليا ، ثم تحديد النسبة المراد معرفة حجم دخلها من اجمالى الدخل القومى ،فمثلا اذا اردنا معرفة حجم الدخل الذى يحصل عليه اغنى ٥% من السكان يتم ترتيب الافراد وفقا لحجم دخولهم ثم يتم تقسيم المجتمع الى ٢٠ مجموعة متساوية فى عدد الافراد ثم نحسب النسبة المئوية التى تحصل عليها المجموعة الاولى

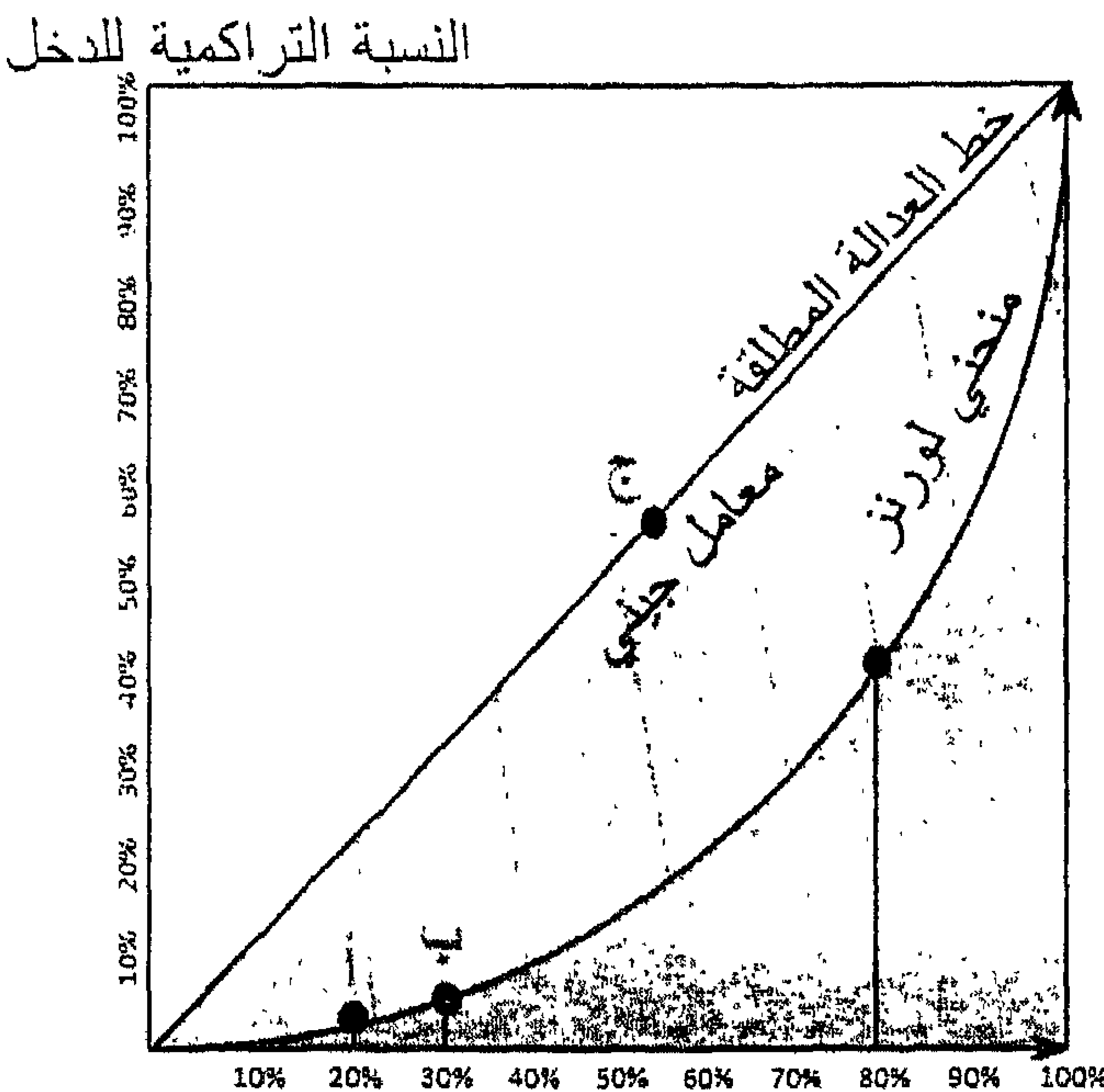
من اجمالى الدخل القومى .وتنحصر قيمة معامل كوزنتس بين الصفر والواحد الصحيح ، وكلما كانت قيمته اكبر كان التفاوت في توزيع الدخل اكبر ،وافترض كوزنتس ان التباين في توزيع الدخل يزداد في المراحل الأولى من التنمية ثم يصل الى أقصى درجاته، ليعاود الارتفاع مرة أخرى ، أي تبدأ درجة التفاوت بالانخفاض مع زيادة معدلات النمو الاقتصادى (فرضية كوزنتس للعلاقة بين التفاوت فى توزيع الدخل ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومى)

٢-١٠-٢: منحنى لورنز Lorenz Curve

و قد أستخدم هذا المنحنى لأول مرة من قبل الاحصائي الأمريكي**M.O.Lorenz** سنة ١٩٥٠ ، وهو يعد حاليا من أكثر الأشكال البيانية أستخداماً للتعبير عن حجم التفاوت في توزيع الدخل أو الثروة وغيرها . وهو واحد من أهم الأستخدامات في تحليل بيانات الدخل العائلي،ويتم فيه رصد النسبة التراكمية للدخل على المحور الرأسى وعلى المحور الافقى يتم رصد النسبة التراكمية لحجم السكان مرتبة تنازليا وفقا لحجم الدخل .كما فى الشكل التالى :

ويتم رسم المنحنى كالتالى النقطة (أ) تعبر عن حجم الدخل الذى تحصل عليه افقر ٢٠% من السكان، والنقطة (ب) تعبر عن حجم الدخل الذى يحصل علية ٨٠% من السكان وهكذا . ويعبر القطر او خط التوزيع الامثل عن مفهوم العدالة المطلقة حيث تعكس كل نقطة عليه نسبة من الدخل مساوية لنسبة السكان حيث تعبر النقطة (ج) عن ان ٥٠% من السكان تحصل على ٥٠% من الدخل وهي حالة نادرا ما تحدث أو لاتحدث على الاطلاق، وكلما اقترب منحنى لورنز من خط المساواة كلما كان هذا دليل على توزيع أكثر عدالة.

وكلما اتسعت الفجوة بين هذا المنحنى والخط المرشد كلما زدات عدم العدالة فى التوزيع والعكس صحيح .

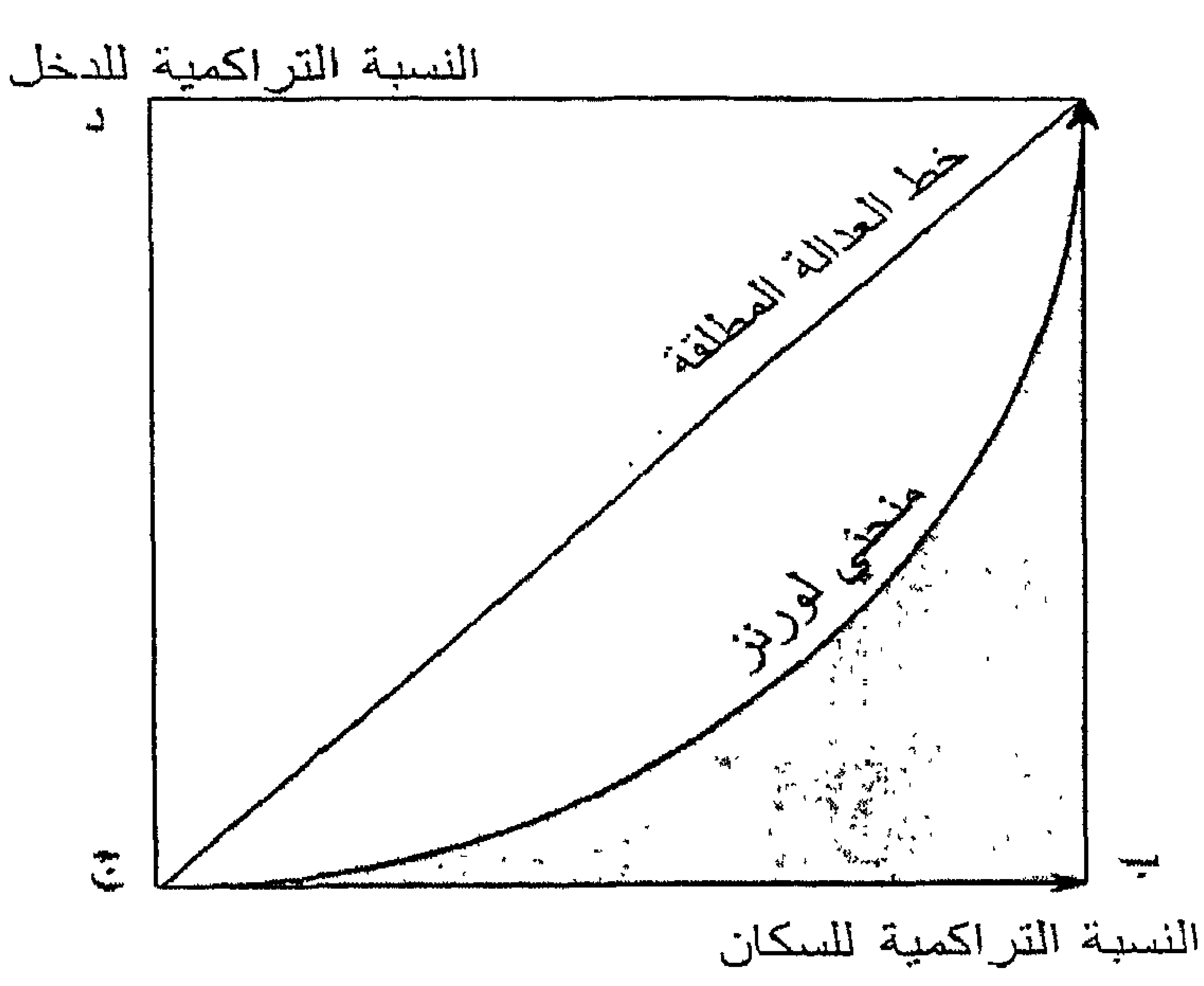


٢-١٠-٣ معامل جيني Gini Index

وهو من اهم المعايير الرياضية المستخدمة في د راسة وقياس عدالة توزيع الدخول ،وذلك لأعتبارات عديدة منها : ارتباطه بعدد كبير من مقاييس التفاوت في توزيع الدخول والرفاهية الاقتصادية ، وعلاقتة بمنحنى لورنز الواسع الاستخدام ، بحيث يمكن تقديره من الدوال المعبرة عن هذا المنحنى .

وتوجد صيغ رياضية مختلفة لحساب معامل جينى من أبسطها قسمة المساحة بين منحنى لورنز وخط المساواة (المساحة المظللة)على اجمالى مساحة نصف المربع(مساحة المثلث أ ب ج) ، وتتراوح

قيم معامل جيني مابين الصفر الذي يمثل حالة العدالة التامة والواحد الصحيح وهي الحالة القصوى من سوء توزيع،وكلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل.



٢-١٠-٤ معامل الأختلاف Coefficient of Variation

يقصد بمعامل الاختلاف التباعد أو التقارب الموجود بين قيم المشاهدات التابعة لمتغير ما .ومعامل الاختلاف هي مقياس لمدى تشتت قيم المشاهدات عن وسطها الحسابى. و معامل الاختلاف هو خارج قسمة الانحراف المعياري في توزيع معين /على الوسط الحسابى لذلك التوزيع. ويعد معامل الأختلاف بحق أفضل أنواع معاملات التشتت اذ يوضح هذا المعامل نسبة حصةكل وحدة من وحدات الوسط الحسابي من الأنحراف المعياري . وبالرغم من أن هذا المعامل يعد أفضل من المعايير الاخرى المستخدمة لقياس التفاوت

فى التوزيع إلا أنه يصعب الحصول عليه من توزيعات تكرراية مفتوحة .كذلك فهو مقياس حساس في حالة وجود قيم شاذة أو متطرفة .وبشكل عام يمكن القول بأن العيوب التي تخص الوسط الحسابي تؤثر بشكل مباشر على قيمة هذا المعامل) .وقد جرى العرف فى قياس العدالة فى توزيع الدخل على استخدام معامل جينى من قبل الاقتصاديين ومعامل الاختلاف قبل الاحصائيين

ثانيا:التوزيع الوظيفي: يهتم التوزيع الوظيفي بتحديد عوائد عناصر الانتاج كالعمل وراس المال والارض والتنظيم ومدى مساهمة كل عنصر من عناصر الانتاج فى الدخل القومى ، ونظرية التوزيع هنا تبحث عن الكيفية التي يحصل فيها كل عامل من عوامل الانتاج على دخله، وهذا لايتم عادة من دون التطرق لعوامل العرض والطلب التي تحدد الاسعار النسبية لعوامل الانتاج . وجرى العرف عند استخدام التوزيع الوظيفي للدخل لدراسة تفاوت توزيع الدخل على تقسيم عوائد الإنتاج إلى مجموعتين ، تضم الأولى الأجور أما الثانية تضم عوائد عناصر الإنتاج الأخرى وتسمى عوائد الملكية. ويقاس التفاوت في توزيع الدخل باستخدام التوزيع الوظيفي للدخل عن طريق إجراء مقارنة بين النسبة المئوية لنصيب إجمالي الأجور من الدخل القومى وبين النسبة المئوية لنصيب إجمالي عوائد حقوق الملكية من الدخل القومى ويدل التقارب بين النسبتين على أن التفاوت في توزيع الدخل منخفض والعكس بالعكس. ..

ولقياس نصيب العامل الانتاجى من الناتج القومى يتم :

١- تحديد عائد العنصر الانتاجى (اجر العمال) من خلال تحليل العرض والطلب.

٢-تحديد عدد الوحدات المستخدمة من هذا العامل الانتاجى فى العملية الانتاجية (عدد العمال).

الحصول على نصيب العنصر الانتاجى من الدخل القومى (اجر عنصر العمل * عدد العمال).

٣-قسمة نصيب العنصر الانتاجى من الدخل القومى على اجمالى الدخل القومى يمكن الحصول على النصيب النسبى للعنصر الانتاجى من الدخل القومى.

وقد بدأت الاهمية النسبية لهذا التقسيم الوظيفى للدخل فى الانخفاض نظرا لان الاسعار التى يتم تحديدها لعوامل الانتاج لاتعبر عن الاهمية النسبية للعنصر الانتاجى لعدم توافر شروط المنافسة الكاملة ،حيث لا تعكس هذه الاسعار ظروف العرض والطلب بقدر ما تعكس وجود قوى غير اقتصادية تتولى تحديد هذه الاسعار مثل النقابات العمالية التى تؤثر على الاجور او بعض القوى الاحتكارية التى تجعل هذه الاسعار غير عادلة.

٢-١١ تعريف التفاوت في توزيع الدخل:

يعد التفاوت فى توزيع الدخول من أخطر الأمراض الاقتصادية والاجتماعية على حدسواء، ذلك لانها تهمش أو تشرد فئة ليست بالقليلة من المجتمع .مما يعني وقوع هذه المجموعة في دوائر التخلف والحرمان ومنها تتسرب تدريجيا الى دوائر لانحراف والجريمةو يعد التفاوت في توزيع الدخول واحداً من الموضوعات المهمة التي حظيت باهتمام الاقتصاديين لارتباطها بمستويات معيشة الأفراد وحياتهم اليومية من جهة ، واعتبارها هدفاً من أهداف التنمية الاقتصادية من

جهة أخرى .والتفاوت فى توزيع الدخل معناه حصول نسبة كبيرة من السكان على نسبة قليلة من الدخل والعكس صحيح.

٢-١١-١ اسباب التفاوت فى توزيع الدخل:

هناك العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تتسبب في ظهور واستمرارية التفاوت فى توزيع الدخل ، وان أهم تلك العوامل :

١- تفاوت واختلاف الفرص المتاحة للفرد وتتمثل في المواهب والقدرات الذهنية والمهارات الجسدية للأفراد بالإضافة إلى القدرات الطبيعية الموروثة والمكتسبة والثروة الممنوحة من الوالدين والأقارب.

٢- التفاوت في توزيع القوى الاقتصادية بين فئات المجتمع والتفاوت في توزيع الثروة ووسائل الانتاج، تعد الثروة ووسائل الانتاج مصادر مهمة للدخل .ولذلك فأن التفاوت في توزيعهما يؤدي الى التفاوت في توزيع الدخل.ولا يخفى أن الفئات الاقتصادية القوية قد تكون قادرة على توجيه السلطة إلى خدمة مصالحها والعمل على تركيز الثروة لصالحها وهو ما ينعكس في شكل تفاوت شديد في توزيع الدخل .

3-عدد افراد العائلة.

4-فعالية السياسات المالية ومدى قدرتها على تحقيق العدالة فى توزيع الدخل.

٦- بالاضافة آلى عامل اخر اضافه الاقتصادى كوزنتس وهو التحضر وتحول السكان من القطاع التقليدي الى القطاع المتقدم في الاقتصاد و الذي يتواجد في المناطق الحضرية.

٢-١١-٢ الاثار المترتبة على التفاوت فى توزيع الدخل:

يتمثل الاثر الاقتصادي للتفاوت في توزيع الدخول في التغير الحاصل في حجم الطلب والانفاق على السلع والخدمات وذلك عندما يتغير النمط الاستهلاكي المعتاد حين يفقد المستهلكون الرشد الاقتصادى فى تصرفاتهم .أما بالنسبة للاثار الاجتماعية لتفاوت الدخل فأنها تتجسد في التأثير السلبي على المستوى المعيشة الذي ينعكس اجتماعياً على معظم شرائح المجتمع وخصوصاً اصحاب الدخول الثابتة، وكذلك يؤدي التفاوت الى ارباك في التوازن الاجتماعي واثراء بعض الفئات على حساب فئات اخرى .وستقود ذلك الى انتشار كثير من السلوكيات غير الاخلاقية وغير القانونية المتمثلة فى الرشوة والاختلاس وتجارة المخدرات والجريمة.......الخ لاشباع الحاجات الضرورية والاساسية.

٢-١١-٣ معالجة مشكلة التفاوت فى توزيع الدخل:

مشكلة التفاوت في الدخول هى مشكلة ازلية ،فطالما هناك تفاوت في الصفات الطبيعية الموروثة للانسان، لذا لابد أن يكون التفاوت في الكفاءة والقدرة والانتاج والدخل هذا شئ لا يمكن انكاره ، ولكن مع ذلك فان هذا الاختلاف والتفاوت في القدرات الفردية لايبيح أن يخلق تفاوتا كبيرا بين افراد المجتمع .وعليه يتعين على الدولة أتخاذ الاجراءات الكفيلة باعادة توزيع الدخول ، بما يضمن زيادة عدالة التوزيع ، وتفادي ازدياد التفاوت على الأقل والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية. وطالما ان التفاوت فى توزيع الدخل يعمل على خلق درجة من التباين في المراكز الاجتماعية والاقتصادية للأفراد ويترتب عليه عدم عدالة فى توزيع الدخل في غير صالح الطبقات

العاملة عموما، وأصحاب الدخول الثابتة والمحدودة على وجه الخصوص، ومن هنا تبرز أسباب متعددة اجتماعية واقتصادية تحتم تقليل هذا التفاوت وذلك بإعادة توزيع الدخل القومى التي ينبغي أن تقوم بها الدولة ليس إرضاء فقط لمتطلبات اجتماعية وإنما أيضا لمتطلبات الاستقرار والأمن الاقتصادي

٢-١٢: كيفية إعادة توزيع الدخل:

يقصد بإعادة توزيع الدخل والثروة إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل والثروة بغرض تقليل التفاوت في المجتمع، ومن هنا فإن أي سياسة مالية تتبعها الحكومة يجب أن تقلل من التفاوت، ومن اهم الوسائل المستخدمة فى هذا المجال :

١- تحديد عوائد عناصر الإنتاج وأثمان السلع والخدمات(التسعير الجبرى):

قد تلجأ الدولة أحيانا لفرض حد أدنى واقصى للأجور، أو الى التسعير الجبري لبعض السلع الضرورية لضمان عدم المبالغة فى اسعارها أو زيادة أسعار السلع الكمالية وغير الضرورية، أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الأساسية .

٢-اعادة توزيع الدخل القومى باستخدام السياسة الضريبية ،كأن تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة حيث تعمل الضرائب التصاعدية على الدخول الشخصية على الحد من التفاوت في توزيع الدخل عن طريقين :

أ- تقليل التفاوت في توزيع الدخل الصافي.

ب- تقلل من درجة تركز الثروات في المستقبل وهكذا فإن الضرائب التصاعدية على الدخول لها أثرها في تغيير نمط ملكية الموارد إذ أنها

تعمل على تعديل نمط المدخرات أكثر مما تعمل على تعديل نمط الاستهلاك. كذلك يمكن للدولة أن تفرض ضرائب على التركات بحيث يمكنها أن تعيد توزيع ملكية الثروة.

٣- **اعادة توزيع الدخل باستخدام سياسة الانفاق العام** وذلك من خلال النفقات التحويلية وما تقدمه الدولة من خدمات مجانية أو شبه مجانية لأصحاب الدخول المتدنية، لا شك أنه يرفع من الدخول لحقيقية لهم، ويؤدي إلى إحداث تعديلات في توزيع الدخل الحقيقي طبقا لما يلي :

أ- زيادة الإنفاق العام على السلع والخدمات لإشباع الحاجات العامة تؤدي إلى تخفيض كمية السلع والخدمات المتاحة لإشباع الحاجات الخاصة.

ب-تؤدي السياسة المالية الى تغيير نمط توزيع الدخل الحقيقي من خلال زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية التي يستفيد منها محدودي الدخل مما يؤدي إلى رفع دخولهم الحقيقية . كذلك يمكن عن طريق ترشيد الانفاق العام العمل على توفير الموارد اللازمة لزيادة الانفاق على الخدمات العامة والاجتماعية كالتعليم والصحة.

٢-١٣ اسئلة عامة على الفصل الثانى :

السؤال الاول:اذكر لماذا توافق على كل من العبارات الاتية:

١- تعمل الهجرة الداخلية على زيادة معدلات الفقر فى المجتمع.

٢- يعمل الفساد السياسى على زيادة حدة الفقر فى المجتمع .

٣- يعتبر الفقر من اهم العقبات التي تواجه مسيرة التنمية المستدامة فى مصر.

٤- الفقر والتخلف الاقتصادى كلاهما له نفس المعنى.

السؤال الثانى :" يعتبر الفقر من الظواهر الاجتماعية شديدة التعقيد والناتجة عن تداخل وتفاعل عوامل مختلفة ، ولذلك نجد ان الفقر موجود في جميع المجتمعات، إلا أن الفرق يبقى في درجة الفقر ونسبة الفقراء في المجتمع."

فى ضوء العبارة السابقة وضح ما يلى (فيما لا يزيد عن خمسة اسطر لكل سؤال):

١- أذكر أهم المقاييس المستخدمة لقياس الفقر.

٢- ما العلاقة بين مشكلة البطالة والفقر فى المجتمعات.

٣- ما هو دور العولمة فى زيادة حدة الفقر فى الدول النامية.وما هى اهم الآثار السلبية للعولمة على اقتصاديات الدول النامية.

٤- لماذا فشل اسلوب التنمية الكلاسيكى فى علاج مشكلة الفقر فى العالم؟

السؤال الثالث: ركزت الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالتنمية في مراحلها الأولى على محاولة إيجاد تفسيرات لظاهرة التخلف، والبحث عن سبل التخلص منها من خلال الاتجاه إلى التصنيع وإعادة الهيكلة، وأغفلت بالمقابل ظاهرة الفقر وتوزيع الدخل على وجه التحديد. وهو ما يعزى إليه إخفاق كثير من هذه الدول في القضاء على ظاهرة الفقر من مدخل النمو الاقتصادي

فى ضوء العبارة السابقة وضح ما يلى(فيما لا يزيد عن خمسة اسطر لكل عبارة):

١- ما هو الفقر؟ وماهى التعريفات المختلفة للفقر.

٢- منحنى كوزنتس للعلاقة بين النمو الاقتصادى والتفاوت فى توزيع الدخل.

٣- ماهي أهم المقاييس المستخدمة لقياس الفقر.

٤- العلاقة بين الفقر وسوء توزيع الدخل؟

السؤال الرابع: أذكر مع الشرح المختصر:

١- الانواع المختلفة للفقر .

٢- الفرق بين فجوة الفقر الكلية وفجوة الفقر المتوسطة .

٣- العلاقة بين التخلف الاقتصادى والفقر.

٤- أهم الاسباب التى أدت لزيادة ظاهرة الفقر .

٥- اهم الاسباب التى ادت الى الاهتمام بظاهرة الفقر فى العالم؟

السؤال الخامس : لا أمان لمجتمع يزداد فيه الجوع والفقر والحرمان البشري، ولا مستقبل لوطن يتعاظم فيه الشعور بالعجز لدي مواطنيه، ولا استقرار لبلد يفتقد العدالة فى توزيع الثروة.

فى ضوء دراستك وضح :

١- لماذا توافق او تعترض على العبارة السابقة .

٢- اذكر اسباب الاهتمام العالمى بمشكلة الفقر .

٣- الفرق بين الفقر المطلق والفقر النسبى وفقا لتعريف الالامم المتحدة .

٤- كيف يمكن ان يساهم الاستثمار فى رأس المال البشرى فى الحد من التفاوت فى توزيع الدخل وفى تحقيق التنمية فى مصر.

٥- اهم المجالات التى يستخدم فيها دليل التنمية البشرية.

٦- ما العلاقة بين مشكلة البطالة والفقر فى المجتمعات.

٧- كيف يمكن فى رأيك علاج مشكلة التخلف الاقتصادى فى مصر.

الفصل الثالث*

المفاهيم المختلفة للتنمية وطرق قياسها

٣- ١ مقدمة:

بدأ الاهتمام بعمليات النمو والتنمية الاقتصادية فى العالم مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين كانت التنمية مرادف للنمو وكلاهما كان يتم بالاعتماد على استراتيجية التصنيع كوسيلة اساسية لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة، وقد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت استراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب الذي يمكن ان يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ومن هذه الاستراتيجيات: استراتيجية المعونات الخارجية، والتجارة من خلال زيادة

---

* كتب هذا الفصل د. سحر عبد الرؤوف القفاش.

تم الاستعانة بالمراجع التالية:

1-TODARO M.P.,SMITH S.C.,**ECONOMIC DEVELOPMENT**، 11TH EDITION.,PEARSON ADDETION WESLEY,N.Y.,2010

2- WORLD BANK, **WORLD DEVELOPMENT INDICATORS**، WASHINGTON D.C., DIFFERENT ISSUES.

3-Vander Bergh, J, C, M, And Vander Straaten J. **Toward Sustainable Development: Concept, Methods And Policy**. Washington, Island Press, 2007.

4- Michael Jacobs, **The Green Economy: Environment, Sustainable Development and the Politics of the Future**, Pluto Press, London, 1991

5- Sharon Beder, **The Nature of Sustainable Development**, 2nd ed.,Scribe, Newham, 1996

١. السيدة ابراهيم مصطفى،واخرون،قضايا اقتصادية معاصرة ،الناشر قسم الاقتصاد-كلية التجارة،جامعة الاسكندرية،٢٠٠٨.

٢. دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة. ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ١٩٩٧م.

٣. سوزان حسن أبو العينين، الفقر في الدول العربية، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٤.

٤. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص -النظريات والاستراتجيات- المشكلات، مطبعة البحيرة ،دمنهور ٢٠٠٨.

٥. تقرير التنمية البشرية الصادر عن الامم المتحدة لعام ٢٠٠٧،و٢٠٠٨،و٢٠١١.

الصادرات. ويعتبر نموذج والت رستو **W.Rostow** المعروف باسم "مراحل النمو الاقتصادي" أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم وعملية التنمية ومحتواها في هذه المرحلة. ومع نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، بدأ مفهوم التنمية يشمل ابعاداً اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فقط، فقد أخذت التنمية بالتركيز على معالجة مشاكل الفقر والبطالة وعدم العدالة في التوزيع وظهر الفرق بين مصطلحى النمو والتنمية الاقتصادية. وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج سيرز **Seers** الشهير، الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة وعدم العدالة في التوزيع **Inequality**، وكذلك تتجسد في نموذج تودارو **Todaro**، الذي يحدد عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسة هي: إشباع الحاجات الأساسية، واحترام الذات **Self-esteem** وحرية الاختيار **To be able to choose**. وفى من منتصف السبعينات تقريبا ظهر مفهوم التنمية البشرية وهي التنمية التي تهتم بجميع جوانب حياة الانسان والتى ينصب هدفها على تحسين مستويات معيشة الافراد كبشر وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي.ومنذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يعانى من كثير من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الارض، وكان هذا طبيعياً في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستديمة، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك **Our Common Future** ونشر لأول مرة عام ١٩٨٧م.

وسوف نتناول بالتحليل فى هذا الفصل النقاط التالية:

- مفهوم النمو الاقتصادى
- مفهوم التنمية الاقتصادية
- مفهوم التنمية البشرية
- طرق قياس النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية والتنمية البشرية
- مفهوم التنمية المستدامة

٣-٢ مفهـــوم النمـــو الاقتـــصادى :

لا تزال عملية النمو والتنمية الاقتصادية تشغل بال كثير من المفكرين على الساحة الاقتصادية لانها المسلك الضروري نحو الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والتخلص من التخلف والفقر الذي بات يعانى منه أكثر من نـــصف العـــالم تقريبـــا.

وفي أثر ذلك تباينت التعريفات وتشابهت بعض المصطلحات الاقتصادية للتعبير عن التطور الاقتصادي المنشود.وقد تناولت عدد من الدراسات مصطلح النمو الاقتصادي **Economic Growth** والتنمية الاقتصادية **Economic Development** بوصفهما مترادفان ويجوز أستخدامهما للتعبير عن المعنى نفسه . الا ان هذا غير صحيح فمن الناحية اللغوية نجد ان هناك اختلاف بين مصطلحي النمو والتنمية، فنمو الشيء يعني زيادته أو تغيره إلى حال أكبر أو أحسن أما تنمية الشيء فتعني فعل تحقيق النمو وهكذا يبدو منذ البداية أن النمو يحدث بشكل تلقائي بينما تحدث التنمية بفعل قوى وإجراءات تهدف إلى التغيير.

ولذلك يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن.ويقاس معدل النمو

الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي أو معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي.

ويتضمن التعريف السابق ثلاثة نقاط اساسية تمثل"عناصر النمو الاقتصادى" :-

أ-**تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل:** بمعنى أن معدل النمو الاقتصادي لا بد وأن يفوق معدل النمو السكاني. وهذا يعني زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة.

ويتم حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلى حسب المعادلة التالية:

متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي = إجمالي الدخل المحلي/ عدد السكان

ويتم حساب معدل النمو الاقتصادى وفقاً للمعادلة التالية:-

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني.

ولذلك يتعين على الدول النامية التي يزيد عدد سكانها بمعدلات كبيرة وتسعى إلى تحسين أوضاعها الاهتمام بزيادة معدل نمو الدخل القومى بمعدلات تفوق معدل النمو السكانى وإلا فإن مجهوداتها التنموية لن تسفر عن تقدم يذكر.

ب-**أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية** :بمعنى إن تكون الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد اكبر من معدل التضخم، وتحسب الزيادة الحقيقية في الدخل عن طريق المعادلة التالية:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي(معدل النمو الاقتصادى) – معدل التضخم

فمثلاً إذا زاد دخل الفرد من ١٠٠ إلى ١٢٠ دولار بمعدل ٢٠% فحتى نعرف هل هذه الزيادة حقيقية أم نقدية فقط لا بد من معرفة معدل التضخم فإذا كان معدل التضخم أكثر من ٢٠% فهذا يعني انخفاض الدخل الحقيقي وليس زيادته.

مثال: إذا كان معدل نمو الدخل القومي النقدي في سنة ٢٠١١، ٢٠% ومعدل التضخم في نفس العام ٢٥%، المطلوب/ احسب معدل النمو الاقتصادي الحقيقي.

معدل النمو الحقيقي= ٢٠%-٢٥%=-٥%.

ج- **أن تكون الزيادة مستمرة وليست عابرة:** اى إن الزيادة التي تتحقق في الدخل لا بد أن تكون مستمرة على المدى الطويل وليست زيادة مؤقته سرعان ما تزول بزوال أسبابها، فإذا تتبعنا متوسط نصيب الفرد من الدخل في دولة مثل الولايات المتحدة نجد اتجاهه المستمر نحو الزيادة حتى بعد استبعاد أثر التضخم.بينما نجد ان ارتفاع أسعار النفط خلال السبعينات وأوائل الثمانينات أحدث زيادة كبيرة في إجمالي الدخل القومي للدول أعضاء منظمة الأوبك، إلا أن هذه الأوضاع سرعان ما تغيرت وهو ما يعتبر نمو عابر لا يمثل نمواً بالمفهوم الاقتصادي.

٣-٢-١ دعائم (محددات) النمو الاقتصادي:

١- **رأس المال:** ويتطلب زيادة رأس المال المادى ضرورة زيادة معدلات الادخار والتخلى عن بعض الاستهلاك الحالي من أجل إنتاج السلع الرأسمالية التي تسمح باستهلاك مستقبلي أكبر.

٢- **السكان:** تؤدى زيادة عدد السكان الى زيادة معدلات المساهمة في النشاط لاقتصادي بالاضافة الى زيادة معدلات الطلب الفعال ، (ذلك بفرض حسن استغلال العنصر البشرى فى العملية الانتاجية).

٣- **التقدم الفني:** تقدر إحدى الدراسات الحديثة "أن التقدم في المعرفة" قد أسهم بنحو ٢٨% من إجمالي الزيادة في الناتج في الولايات المتحدة في الفترة ما بين ١٩٢٩ و ١٩٨٢ .

٤- **الموارد الطبيعية:** يساهم توافر الموارد الطبيعية بصورة فعالة فى تحقيق النمو الاقتصادى الا انه لايعتبر شرط ضرورى لوجود بعض الدول التى استطاعت تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى بالرغم من افتقارها للموارد الطبيعية مثل :اليابان

٣-٢-٢ أنواع النمو الاقتصادى :

١- النمو التلقائي : وهو ينبع بشكل عفوي من القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد القومى نتيجة لتمتعه بوجود مؤسسات اقتصادية قوية .

٢- النمو العابر : الذي لا يملك صفة الاستمرارية ويكون نتيجة لظهور عامل او عوامل معينة يزول النمو بزوالها.

٣- النمو المخطط : ويكون ناتجاً عن عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع ، ونجاح هذا النمط يعتمد على أمكانيات وقدرة المخططين وواقعية الخطط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة والمشاركة من قبل الجماهير الشعبية في عملية التخطيط وعلى جميع المستويات.

٣-٣ مفهوم التنمية الاقتصادية:

ينقسم الفكر الاقتصادي في تعريفه للتنمية الى تيارين رئيسين:

أحدهما يّمثل الفكر الاقتصادي الغربي، ويستمد مفهومه من تجربة النمو الاقتصادي الغربي، ولا يميز غالباً بين النمو والتنمية، ويؤكد تعريف هذا

التيار للتنمية على انها: العملية الهادفة الى خلق طاقة تؤدي الى زيادة دائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن.

أما التيار الآخر فيمثله اقتصاديو الدول النامية، ويؤكد تعريف هذا التيار للتنمية على انها عملية مجتمعية واعية تهدف الى احداث تحولات هيكلية اقتصادية – اجتماعية يتحقق بموجبها مستوى من الحياة الكريمة للاغلبية الساحقة من افراد المجتمع،وتنخفض فى ظلها ظاهرة عدم المساواة وتزول بالتدريج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض، ويتوفر للمواطن قدر أكبر من فرص المشاركة وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله،اى أنها العملية التي تسمح بانتقال الدولة من وضع التخلف إلى وضع التقدم. وقد تأثر هذا التيار بنتائج التجارب التنموية في الخمسينات والستينات من القرن الماضي ولا سيما تجربة أمريكا الجنوبية وبعض الدول الآسيوية، اذ استطاعت تلك الدول تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى بالتزامن مع خفض معدلات الفقر والتفاوت فى الدخل،بينما عجز النمو الاقتصادي بمفهومه الغربى عن القضاء على مشكلة الفقر.

وهكذا نجد ان التنمية الاقتصادية تشمل النمو الاقتصادي من حيث ضرورة زيادة الطاقة الانتاجية – المادية والبشرية – القادرة على رفع متوسط انتاجية الفرد وزيادة كفاءة موارد المجتمع لتحقيق زيادة حقيقية فى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى بما يتطلبه من إجراء تغييرات جذرية في تنظيمات وفنون الإنتاج و في هيكل الناتج وفي توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الإقتصاد المختلفة.

٣-٣-١ عناصر التنمية الاقتصادية :

أولاً: جميع ما انطوت عليه عملية النمو الاقتصادي والتي تتمثل في:-

١. زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.

٢. أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.

٣. أن تكون الزيادة على المدى الطويل.

ثانيا:عناصر اخرى تنفرد بها عملية التنمية الاقتصادية وتتمثل فى:

أ- احداث تغيرات في كل من الهيكل والبنيان الاقتصادي للدولة:حيث لا زالت العديد من الدول النامية تتخصص في إنتاج المنتجات الأولية وخاصة الزراعية، وتصدرها بحالتها أو بعد إجراء تعديلات بسيطة عليها، ولا تولي الإنتاج الصناعي أهمية تذكر.لذلك تهدف التنمية الاقتصادية إلى توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية وتحويل هيكل النشاط الاقتصادى لصالح المنتجات الصناعية، بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالزراعة والعمل على اكتشاف موارد إنتاجية جديدة وإدخال طرق فنية جديدة للإنتاج وتحسين مهارات السكان .

ب- إعادة توزيع الدخل :تهدف التنمية الاقتصادية الى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة،وتحسين الوضع المعيشى للاغلبية الساحقة من السكان، والقضاء على البطالة والفقر والجهل والمرض فى المجتمع. فالكثير من الدول تحقق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي يترتب عليها تحقيق زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي،إلا أن معظم تلك الزيادة تستأثر بها الطبقة الغنية.ولذا يصبح من أولويات التنمية الاقتصادية العمل على إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء.

ج- الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة :حيث تهتم التنمية الاقتصادية بتحسين نوعية السلع والخدمات المنتجة وتعطي أولويات أكبر للأساسيات التي تحتاجها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية والملابس الشعبية والمساكن الاقتصادية فضلاً عن الخدمات الأساسية من تعليم وصحة و خدمات اجتماعية، وهذا كله يتطلب ضرورة التدخل المباشر

اوغير المباشر من قبل السلطات الحكومية المركزية والمحلية من اجل الرقابة على نوعية الإنتاج وتسعير المنتجات والخدمات الأساسية ومن اجل تحديد شكل وكم الدعم المقدم الى تلك الجهات.

٣-٣-٢ دعائم التنمية الاقتصادية:

١ – الدولة (الحكومة)

أكدت اغلب التجارب ان عملية التنمية لا يمكن ان تنجح بعيداً عن دور الدولة التنظيمي، والذى يتمثل فى البناء الجيد للمؤسسات وتطوير البنى التحتية وتوفير الأمن وتطبيق القانون ، ويفترض ان يتوقف دور الدولة عند هذا الحد ولا يتجاوزه والا شكل ذلك عقبة امام عملية التنمية، فقد ثبت عدم كفاءة تدخل الدولة في الاقتصاد كمنتج اذ ان الضغوط السياسية والاجتماعية قد تدفع الحكومة في بعض الاحيان الى اتباع سياسات اجتماعية لا تتسق مع المنطق الاقتصادي.

اذاً فالدعوة لتدخل الدولة لا يعني الغاء دور القطاع الخاص أو العمل على هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي، بل تعني ان يكون دور الدولة مساند ومدعم ومصصح للقطاع الخاص دون الابتعاد عن آلية السوق.

٢ – رفع مستوى التراكم الرأسمالي

أي توفير حد أدنى من الموارد الاستثمارية التي توجه لعملية التنمية ولبناء قاعدة قوية من الصناعات الحديثة ولتوفير قاعدة من راس المال الاجتماعي بما يساعد على انطلاق الاقتصاد القومي في مسار النمو الذاتي، ويقتضي رفع معدل التراكم الرأسمالي تحقيق معدل نمو للدخل القومي أعلى من معدل نمو السكان، مما يترتب عليه ارتفاع معدل نمو دخل

الفرد بدرجة تسمح بزيادة المدخرات والاستثمارات، وبالتالي تحدث اضافة مستمرة للطاقة الانتاجية للمجتمع.

وتواجه الدول النامية التي تتطلع الى تحقيق التنمية الاقتصادية مشكلة ندرة راس المال اللازم لتمويل التنمية والتى تقلل من قدرتها على التقدم وسوف نقوم بالتعرف على الوسائل المختلفة لتمويل التنمية فى فصل لاحق من هذا الكتاب.

٣- التصنيع:

يعتبر التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية، اذ يتوقف عليه تصحيح الأختلالات الهيكلية المرتبطة بظاهرة التخلف، ويحتاج التصنيع السريع الى زيادة حجم الاستثمارات الموجهة الى القطاع الصناعي، لأن زيادة الاستثمار في الصناعة يؤدي الى ارتفاع معدلات نمو الدخل القومي،ويؤدي الى زيادة قدرة هذا القطاع على استيعاب القوى العاملة وبالتالى التخلص تدريجيا من البطالة والفقر.

وفي الوقت الذي تسعى فيه الدولة الى تحقيق التنمية الصناعية عليها الا تهمل التنمية الزراعية بل يجب ان تسير جنباً الى جنب مع التنمية الصناعية، حيث ان القطاع الصناعي له ترابط قوي مع قطاع الزراعة لما توفره الزراعة من مواد أولية للصناعة وكذلك توفير المواد الغذائية للعاملين والسكان .

٤- التقدم التكنولوجي:

بمعنى ضرورة أختيار التكنولوجيا التي تتلائم مع ظروف البلد النامي من حيث المستوى الفني والخبرات التي يمتلكها العاملين فى هذه الدول لأن

اختيار التكنولوجيا المعقدة وذات المستوى العالي سوف يخلق تبعية تكنولوجية للبلدان المصدرة لتلك التكنولوجيا.

وتتبع أهمية الأهتمام بالتقدم التكنولوجي كاستراتيجية تنموية لانه وجد ان التقدم التكنولوجى والذى غالبا ما يتضمن تحسين طرق الانتاج وزيادة الكفاءة الانتاجية يمكن ان يؤدي الى زيادة الانتاج ومن ثم الدخل القومي بنسبة تفوق نسبة نمو السكان.

٣-٤ مفهوم التنمية البشرية:

ظهر مفهوم تنمية الموارد البشرية فى اواخر الستينات من القرن الماضى ، ويعتبر مفهوم التنمية البشرية أكثر اتساعًا وشمولاً من مفهوم النمو او التنمية الاقتصادية والذى يقصر التنمية على زيادة كمية ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية، إذ كلما استطاع الفرد أن يحصل على المزيد من تلك السلع والخدمات كلما ارتفع مستوى معيشته وبالتالي زادت رفاهيته وزادت معدلات التنمية .فمفهوم التنمية البشرية يشمل غايات وأهداف أخرى إضافة إلى الأهداف الاقتصادية و فى ظل هذا المفهوم أصبحت التنمية معه ترتبط بجودة حياة البشر وليس حياتهم فحسب.

وقد تجاوزت التنمية البشرية مفهوم النمو الإقتصادى أو التنمية الاقتصادية عن طريق ربط العلاقة بين البشر والتنمية ، ليس فقط باعتبار البشر عنصرا من عناصر التنمية بل أيضا باعتباره غاية التنمية ويكون الهدف هو تحسين نوعية حياة الإنسان وضمان توزيع أفضل ، فيجب الربط بين النمو الإقتصادى والتنمية البشرية بحيث يكون النمو وسيلة والتنمية غاية ، أي أن الإنسان هو أداة وغاية التنمية وعلى ذلك تكون **التنمية البشرية هي تنمية الناس بالناس وللناس.**

والاختلاف الاساسي بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية ان التنمية البشرية تعتبر البشر بمثابة موارد يجب تنميتها والمحافظة عليها ،وكما أن رأس المال يزداد عن طريق الاستثمار فان الموارد البشرية تزداد عن طريق الاستثمار البشرى من خلال التغذية والصحة والتعليم والتدريب بشكل خاص.فالإنسان هو مصدر الغنى الحقيقي فهو صانع التنمية وهدفها. والبشر هم الثروة الحقيقية لأي أمة، بمعنى ان قدرات أي أمة تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية.

وقد كانت تجربة دول جنوب شرق آسيا فى تنمية رأس المال البشري وتحويله إلى طاقة وميزة تنافسية عالية تم توجيهها إلى استثمارات عالية الإنتاجية ،والذى كان من نتائجه تحقيق معدلات متسارعة من النمو فاقت بها أكثر البلدان تقدمًا حتى أطلق عليها النمور الآسيوية، وأصبحت مثلا يحتذى به لكل من أراد أن يلحق بركب التقدم. وحتى عندما تعرضت تلك البلدان لأزمة مالية كبيرة خلال السنوات الأخيرة استطاعت أن تسترد عافيتها بسرعة فاقت التوقعات، وهو ما أرجعه الخبراء إلى الثروة البشرية التي تمتلكها تلك البلدان، وما تتمتع به من جودة وكفاءة عالية. ويقوم مفهوم التنمية البشرية على أن" **البشر هم الثروة الحقيقة للأمم، وأن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر.**"

٣-٤-١ عناصر التنمية البشرية :

التنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس ، ومن حيث المبدأ يمكن أن تكون تلك الخيارات بلا حدود، وأن تتغير عبر الزمان ولكن ثمة ثلاثة خيارات تبقى جوهرية في كل مستويات التنمية وهي :

١- أن يعيش المرء حياة طويلة وصحيحة Healthy

٢- أن يحصل على تعليم جيد Good Eduction

٣- ان يحصل على الدخل اللازم لتوفير مستوى معيشة لائق Decent

ويجب التأكيد على ان التنميـة البشرية لا تقف عند هذا الحد ، فهناك خيارات أخرى يقدرها كثير من الناس تقديراً عالياً ، مثل الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوافر فرص الخلق والإبداع والتمتع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان.

٣-٤-١ دعائم التنمية البشرية :

١-بناء القدرات البشرية بتحسين مستويات الصحة والمعرفة والمهارات.

٢-انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ ، وفي أغراض الإنتاج والنشاط في أمور الثقافة والمجتمع والسياسية.

ووفقاً لهذا المفهوم عن التنمية البشرية يتضح أن الدخل ليس إلا واحد من الخيارات التي يريد الناس أن يحصلوا عليها ، بالرغم من أهميته الا انه لا يجوز أن نلخص حياة البشر في مجرد الرغبة فى الحصول عليه . ولذلك فإن التنمية يجب أن تفيد أكثر من مجرد زيادة الدخل والثروة ، إن جوهرها يجب أن يكون البشر.

٣-٤-٣ مفهوم تنمية الموارد البشرية وعلاقته بمفهوم التنمية البشرية :

يختلف مفهوم تنمية الموارد البشرية عن مفهوم التنمية البشرية ،فنجد ان مفهوم تنمية الموارد البشرية يعتبر الإنسان مورد من الموارد الاقتصادية ، ويركز اهتمامه على الإنسان المنتج وعلى إنتاجيته فى العمل .بمعن اننا نهتم بصحة الإنسان لأنها ذات مردود اقتصادي ، وكذلك التعليم والتدريب ، ويظل العائد الإنتاجي في ضوء مفهوم تنمية الموارد البشرية هو مركز الثقل في الاهتمام بالعوامل الإنسانية في تخطيط الجهود التنموية وما تتضمنه من استثمارات وأولويات . لكن هذه النظرة إلى الإنسان من هذه الزاوية

الاقتصادية لم تعطى الجوانب الاجتماعية والبشرية ما تستحقه من اهتمام إلا بقدر ما تسهم به في تحقيق الأهداف الاقتصادية ذاتها . ومن هنا شاع الحديث عن تحسين الأحوال الصحية لقوة العمل حتى تكون قادرة على الإنتاج . وفي مصر – على سبيل المثال – ظهرت دراسات تبين مدى الخسارة المادية التي يعاني منها الاقتصاد المحلى نتيجة لانتشار مرض البلهارسيا لدى الفلاحين وسكان الريف . كما أدت إلى ظهور دراسات متعددة في كثير من الدول حول اقتصاديات التعليم لكي تؤكد أن الإنفاق على التعليم هو استثمار اقتصادي له عائد مادي على الفرد والمجتمع. وبهذا يحق القول أن تنمية الموارد البشرية هي تعظيم الطاقات البشرية لسكان المجتمع واستغلالها بكفاءة في كافة نواحي النشاط الاجتماعي ، الاقتصادي . بينما التنمية البشرية باختصار هي عملية تمكين الإنسان من تحقيق إنسانيته وتنمية قدراته وطاقاته المختلفة، وحسب تعبير تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن "الرجال والنساء والأطفال ينبغي أن يكونوا محور الاهتمام بمعنى ان يتم **نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية.**"

وبالرغم من هذا الاختلاف بين التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية ، إلا أن هناك صلة قوية بينهما فالتنمية البشرية لا تركز على تعظيم الناتج انما تولى أهمية خاصة لرفع المهارات والإنتاجة وزيادة القدرات الابتكارية للناس من خلال عملية تكوين رأس المال البشري.**Human Capital**. يساعدها على ذلك مدخل تنمية الموارد البشرية الذى يركز على تأثير تحسين مستويات التغذية والصحة والتعليم على الإنتاجية والنمو الاقتصادي والذى تعبر عن جانب واحد من جوانب عملية التنمية البشرية .

٣-٥ قياس النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية:

توجد ثلاثة معايير رئيسية لقياس التنمية أو النمو الاقتصادي وهي:

معايير الدخل: وهى تعتبر ان الدخل هو المؤشر الأساسى الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي.

معايير اجتماعية: وهى تتخذ من بعض المؤشرات الاجتماعية مثل التعليم والصحة مؤشر على درجة التقدم الاقتصادى.

معايير هيكلية: وهى تتخذ من التغيرات فى هيكل الاقتصاد القومى خاصة التغيرات فى القطاع الصناعى مؤشر على درجة التقدم الاقتصادى..

٣-٥-١ معايير الدخل:

بالرغم من وجود العديد من المعايير الدخلية مثل **معيار الدخل القومي الكلي:**

والذى يتم فيه قياس النمو الاقتصادي على اساس حجم الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل،**ومعيار الدخل القومي الكلي المتوقع:** ويتم فيه قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي،الا ان معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى يعتبر من اكثر المعايير استخداما وقبولا لدى الاقتصاديين والسياسين فى العالم .

أولا :حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى :

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقاً عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم. هذا بالرغم من وجود العديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية عند حساب الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه المشاكل أن إحصاءات السكان والدخول فى هذه الدول غالبا ما تكون غير كاملة وغير دقيقة، وكذلك فإن عقد المقارنات

بين الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته ودقته نظراً لاختلاف الأسس والطرق المستخدمة فى حسابه.

ومن اهم الطرق المستخدمة لحساب متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى :

١- **الطريقة التقليدية** :وفيها يتم قسمة اجمالى الدخل القومى او المحلى /عدد السكان.

وهى تستخدم للمقارنة بين سنة واخرى لنفس الدولة ولا يتم استخدامها بين الدول بسبب التقلبات في أسعار صرف العملات .

٢- **طريقة الاطلس** :وفيها يستخدم البنك الدولي عامل التحويل حسب طريقة الأطلس عند قيامه بحساب إجمالي الدخل القومي ونصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي بالدولارات الأمريكية بغرض تخفيض تأثير تقلبات أسعار الصرف على مقارنات الدخول القومية فيما بين البلدان.

وعامل التحويل بالأطلس لأي عام من الأعوام هو متوسط سعر الصرف لبلد ما خلال العامين السابقين، مع تصحيح الفرق بين معدل التضخم في هذا البلد ومعدل التضخم حتى نهاية عام ٢٠٠٠ في بلدان مجموعة الخمسة (فرنسا، وألمانيا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة). واعتبارا من عام ٢٠٠١ فصاعدا، تشتمل هذه البلدان على منطقة اليورو، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. ويُقاس معدل التضخم للبلد عن طريق التغير في مُكَمِّش إجمالي الناتج المحلي لهذا البلد.أما معدل التضخم لمجموعة الخمسة (حتى نهاية ٢٠٠٠، وبالنسبة لمنطقة اليورو، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة بدءا من ٢٠٠١ فصاعدا)، وهو المعدل المُمثل للتضخم الدولي، ويتم بعد ذلك تطبيق عامل التحويل في الأطلس على إجمالي الدخل القومي للبلد.

ويتم حساب نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي عن طريق : قسمة إجمالي الدخل القومي بالدولارات الأمريكية / عدد السكان في منتصف العام.

٣-طريقة تعادل القوة الشرائية:

إجمالي الدخل القومي طبقا لتعادل القوة الشرائية هو إجمالي قيمة الدخل القومي محولا إلى الدولار الدولي باستخدام أسعار تعادل القوة الشرائية. وللدولار الدولي نفس القوة الشرائية على إجمالي الدخل القومي التي للدولار الأمريكي في الولايات المتحدة. وإجمالي الدخل القومي هو عبارة عن مجموع القيمة المضافة لكل المنتجين المقيمين مضافا إليه أية ضرائب على المنتجات (مطروحا منها إعانات الدعم) .وتعتبر اسهل طريقة لحساب تعادل القوة الشرائية هو مقارنة سعر سلعة معينة متشابهة فى كل دول العالم ،على سبيل المثال تنشر مجلة الايكومنست ما يسمى بمؤشر الهامبورجر كمؤشر لتعادل القوة الشرائية على اعتبار ان ماكدونالدز يوجد فى اغلب دول العالم . ويتم حساب نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي عن طريق : قسمة إجمالي الدخل القومي طبقا لتعادل القوة الشرائية / عدد السكان في منتصف العام.

وعند حساب متوسط الدخل الحقيقى للفرد تظهر مشكلة اخرى هي هل يتم قسمة إجمالي الدخل القومي على جميع السكان أو يتم قسمته فقط على عدد السكان العاملين. فحساب الدخل لجميع السكان يفيد من نواحي الاستهلاك وحساب الدخل لقوة العمل دون غيرهم مفيد من نواحي الإنتاج.

ثانيا:قياس معدل النمو والتنمية الاقتصادية:

١- **معدل النمو البسيط** : ويقاس معدل النمو الاقتصادي باستخدام معيار متوسط الدخل الحقيقى للفرد عن طريق المعادلة التالية:

الدخل الحقيقي للفرد في الفترة (ن) – الدخل الحقيقي للفرد في الفترة (ن–١)/ ١٠٠الدخل الحقيقي في الفترة (ن–١)

وهذا المعدل يمكن حسابه بطريقتين: بالأسعار الجارية أي بأسعار السوق، أو بالأسعار الثابتة.ويصلح فقط لقياس معدل النمو الاقتصادى خلال عامين متتاليين

٢– معدل النمو المركب :

يستخدم معدل النمو السنوى المركب فى حساب معدل النمو السنوى خلال فترة زمنية ويحسب بالطريقة التالية :

معدل النمو السنوى =

حيث: م س : تعبر عن معدل النمو السنوى

لن : تعبر عن متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى فى السنة (ن).

ل. : تعبر عن متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى فى سنة الاساس (٠).

ن: تعبرعن الفترة الزمنية المراد حساب معدل النمو السنوى خلالها عدد السنوات

٣– معادلة سنجر Singer للنمو الاقتصادي:

عبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لكل من:

الادخار الصافي **Net Saving**.انتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة) **Productivity of Capital**. معدل نمو السكان **Population Growth**.

وتتخذ هذه المعادلة الشكل الآتي: $D = SP - R$

حيث: D هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، S هي معدل الإدخار الصافي، P هي إنتاجية رأس المال، R هي معدل نمو السكان السنوي.

معدل النمو السنوي لدخل الفرد (D) = (معدل الإدخار الصافي S X انتاجية الاستثمارات الجديدة P) – معدل نمو السكان R.

ثالثا: تحليل معيار الدخل كمؤشر للنمو والتقدم الاقتصادى:

بالرغم من ان معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى هو أكثر المقاييس استخداماً لقياس التقدم والتنمية الاقتصادية، الا انه تشوبه الكثير من اوجه القصور وفيما يلى عرض لاهم الانتقادات التي توجه إلى هذا المعيار والوسائل المختلفة التي يمكن اتباعها لتلافي أو الحد من أوجه القصور تلك.

١- معالجة إنتاج الاكتفاء الذاتى:

هناك العديد من السلع والخدمات التي يتم انتاجها في الدولة النامية لا تدخل ضمن حسابات الناتج والدخل المحلي وذلك لأنها لا تدخل للسوق ولا يتم تبادلها بسعر السوق مثل خدمات ربة البيت أو خدمات الطبيب لأفراد أسرته والكهربائي لمنزله او استهلاك المزارع لبعض منتجاته من الحبوب والألبان والخضر والفاكهة، وهذا يؤدي إلى ظهور حسابات الناتج المحلي بأقل من القيمة الحقيقية له.

وقد تم ادراج بعض هذه البنود في حسابات الناتج أو الدخل المحلي عن طريق تقديرها تقديرا جزافيا وكثيراً ما تأتي هذه التقديرات إما أقل أو أكثر مما يجب مما يؤثر بالتالي على القيمة النهائية للناتج المحلي.

٢- معالجة الاقتصاد الخفى Underground Economy:

هناك بعض المعاملات النقدية ولكنها غير مسجلة وعادة يكون مصدرها عمليات غير قانونية وبالتالي لا يظهر لها مقابلاً ضمن بيانات الناتج المحلي، ومن أمثلة ذلك تجارة الأسلحة وتجارة المخدرات وعمليات التهريب والرشوة وغيرها.

وتحاول الدول النامية في السنوات الأخيرة إضافة مقابل لبعض أو كل هذه الأنشطة الا انه توجد صعوبة فى تقدير حجم هذا الاقتصاد بدقة.

اذا نجحت هذه الدول في تقدير قيمة هذا الإنتاج، فقد يترتب على ذلك زيادة الناتج القومي الإجمالي بمعدلات تتراوح بين ٢٠%، ٣٠%، بل نجد أن تقديرات الاقتصاد الخفي في الهند تبلغ ٣٠%، وتزيد عن ٥٠% في بورما.

ثالثا: مشاكل متعلقة بالناتج القومي الإجمالي كمقياس للرفاهية:

يمكن مناقشة هذه المشاكل من خلال النقاط التالية:

١- الدخل والسكان:

عند الأخذ بمقياس متوسط نصيب الفرد من الدخل لابد من حساب عدد السكان وهو ما يمثل صعوبة في العديد من الدول النامية، فبعض الدول لا يوجد بها تعدادت دورية للسكان، وكذلك فإن أرقام السكان كثيراً ما ترتبط بعملية جمع الضرائب ونعلم ما يحيط بهذا الموضوع من تحايل وتهرب، وكل ذلك يقود إلى صعوبة معرفة متوسط الفرد من الدخل السنوي بشكل دقيق.

٢- مشكلة معالجة السلع المختلفة:

يوجد عائق في عملية القياس نتيجة أن الحسابات القومية لا تميز بين سائر السلع المنتجة فمثلاً:

أ- التوسع في إنتاج السلع الحربية أدى إلى تضاعف الناتج القومي الحقيقي أكثر من مرة في ألمانيا النازية، ولا يمكن اعتبار ذلك رفاهية اقتصادية.

ب- قد يزيد إنتاج السلع الرأسمالية في الدول النامية التي تحاول النمو السريع في الوقت الذي يوجد فيه نقص في السلع الاستهلاكية ولا يؤدي ذلك إلى الرفاهية الاقتصادية.

ج-كذلك فإن العديد من الدول النامية تقوم باستغلال ثرواتها المعدنية بكثافة دون النظر إلى مصالح الأجيال المستقبلية وهي على علم بأن تلك الموارد

قابلة للنفاذ فتباشر عملية قطع الأشجار من الغابات دون النظر إلى معدلات الإحلال، وتستغل مصايد الأسماك بطريقة غير علمية، وتقيم الصناعات التي تزيد من معدلات التلوث مثل صناعات الحديد والصلب، والأسمدة والأسمنت ومصافي البترول. كذلك هناك بعض المنتجات تؤثر على نوعية الحياة لأنها تسبب تلوث في البيئة أو ضوضاء أو مخاطر معينة على صحة الإنسان. كل هذه الأنشطة وما يترتب عليها من آثار هدم لا يظهر لها مقابل في الحسابات القومية مما يدعو إلى ضرورة أخذها في الاعتبار إذا أردنا أن نتعرف على صدق عملية التنمية وعلاقتها بالرفاهية.

د-كذلك هناك قضية هامة أخرى وهي عدم انتظام عرض بعض السلع الإستراتيجية، ومن أمثلة ذلك نقص عرض الوقود أو الحبوب بسبب التكدس في الموانئ أو عدم توافر النقد الأجنبي، ونقص عرض بعض السلع الغذائية المهمة كالسكر بسبب التأخير في إصدار أذون الاستيراد، وكذلك انقطاع التيار الكهربائي بصفة متكررة في ساعات الذروة لأن المولدات غير قادرة على الأحمال العالية، ورغم آثارها الكبيرة على الرفاهية فإنها لا تظهر فى الحسابات القومية، فمثلاً نقص تداول بعض السلع وانقطاع التيار الكهربائي سيؤدي إلى نقص في أرقام الدخول إلا أن أثره على الرفاهية بالسالب يفوق نقص الدخل.

فاذا افترضنا حالة تساوي فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل في دولتين وكان مواطني الدولة الأولى يحصلون على حاجاتهم من السلع والخدمات بانتظام ودون مشقة، على عكس الدولة الثانية حيث يجد مواطنوها صعوبة شديدة فى الحصول على السلع الأساسية كما يعانون من سوء بعض الخدمات، فمعنى ذلك أن مواطني الدولة الأولى يتمتعون بدرجة أعلى من الرفاهية عن مواطني الدولة الثانية بالرغم من تساوي متوسط نصيب الفرد من الدخل في الدولتين.

هـ- أخيراً فإن للعوامل الجغرافية أثرها على الدخل والرفاهية فالمناطق الباردة والمعتدلة يتعين على حكوماتها تزويد المساكن والمدارس والمستشفيات وغيرها بوسائل التدفئة ولا يستدعي الأمر هذه الأعباء في المناطق الحارة، بمعنى أنه يتعين على الدولة في المناطق الأولى تخصيص قدر ملموس من دخلها القومي لتقي نفسها من البرد الأمر الذي لا يحدث في الدول التي تقع في المناطق الثانية.

٣- مشاكل الجودة ووقت الفراغ والسلع المعمرة:

أ- **جودة السلعة:** كسلعة البنزين مثلاً قد تتساوى في السعر بين البلدين، ولكن يكون هناك اختلاف واضح بين البنزين في مصر والبنزين في السعودية بسبب اختلاف نسبة الأوكتين، وهكذا في العديد من السلع الأخرى، ولا تظهر الحسابات القومية موضوع الجودة رغم شدة أهميتها.

ب- **وقت الفراغ:** لا تشمل حسابات الدخل القومي مقابلاً لوقت الفراغ حيث كانت العديد من الدول في الماضي تحقق زيادة في معدلات دخل الفرد عن طريق العمل لساعات أطول، أي بتخفيض وقت الفراغ، إلا أن هذا الأسلوب لم يعد مقبولاً في المجتمعات الصناعية الحديثة، إذ تأكد أنه عندما يتمتع العمال والموظفون بفترات راحة أطول، أي يعملون ساعات أقل يزيد الإنتاج.

ج- **السلع المعمرة:** كذلك فعند معالجة السلع المعمرة يتم ادراج قيم هذه السلع كالثلاجات والسيارات والآلات في حسابات الناتج القومي الإجمالي في نفس سنة إنتاجها وبيعها، إلا أن اهمية هذه السلع لا يقاس بثمن شرائها ولكن بالخدمات التي تنساب منها خلال سنوات عمرها.ومن وجهة نظر الرفاهة يوجد وجهان لهذه المشكلة:

الوجه الأول: أن الدول الصناعية المتقدمة لديها قدراً هائلاً من السلع المعمرة، وعلى ذلك فإن رفاهة تلك الدول تصبح مقدرة بأقل من حقيقتها بمقتضى أرقام الناتج القومي الإجمالي الخاص بها.

الوجه الثاني: أن الدول النامية تحتفظ بما لديها من سلع معمرة لفترة أطول مما عليه في الدول المتقدمة وعلى ذلك فإن رفاهة الدول النامية تكون أقل مما عليه في الدول المتقدمة وذلك لأن ناتجها القومي لا يعكس هذه الحقيقة (طول حياة سلعها المعمرة).

٤- العوامل المرتبطة بالنواحي النفسية:

لا تشمل الحسابات القومية ما يعرف بالرضا النفسي، فلا يدخل في الحسابات القومية مقابل لظروف العمل ومدى الرضا الوظيفي، فظروف العمل القاسية في غرب أفريقيا وجنوب آسيا حيث الحرارة والرطوبة المرتفعة وذلك بالمقارنة بظروف العمل في معظم دول أمريكا الشمالية وغرب أوروبا ليس لها مكان في الحسابات القومية .

رابعاً: المشاكل والصعوبات التي تواجه استخدام إجمالي الناتج القومي في المقارنة بين الدول:

١. إذا فرضنا أن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في سنة ما يبلغ في الهند ثلاثة أضعافه في بنجلادش، فحتى تكون المقارنة صحيحة يتعين تحويل أرقام الناتج القومي في الدولتين إلى عملة واحدة (دولار أمريكي) وعلى ذلك يتعين تحويل كل من أرقام الهند من الروبية إلى الدولار، وكذلك أرقام بنجلادش من التاكا إلى دولار، وهذا ما تقوم بإجرائه الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن طريق استخدام طريقة التحويل اطلس اوطريقة تعادل القوة الشرائية.

٢. يوجد تباين كبير في الأسعار بين الدول المتقدمة والدول النامية وذلك بسبب ندرة رأس المال ووفرة عنصر العمل في الدول النامية، لذلك نلاحظ أن الدولار الأمريكي يشتري قدراً أكبر من السلع والخدمات خارج الولايات المتحدة ومقارنة بالوضع داخل الولايات المتحدة، فمثلاً قدر أن ثمن السلع التي لا يتم تبادلها خارجياً في الهند يبلغ حوالي ١٣% من ثمنها في الولايات المتحدة الأمريكية.

٣-٥-٢: المعايير الاجتماعية:

هناك العديد من المعايير (المقاييس) الاجتماعية لقياس التنمية الاقتصادية ودرجة التقدم والنمو الاقتصادي وسوف نتناول فيما يلي أهم المؤشرات الاجتماعية:

١- المعايير الصحية:

هناك عدة معايير تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي ومنها:

أ- عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان، معدل الوفيات للأطفال دون سن الخامسة، معدل الوفيات من الأطفال الرضع (أقل من سنة)، فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية وكل هذه من صفات التخلف.

ب- معدل توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد دل ذلك على درجة التقدم الاقتصادي والعكس صحيح.

ج- كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى تعبر عن مدى جودة الخدمات الصحية المقدمة للافراد من اهمها: عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات وهكذا.

د-نسبة المنفق على الصحة إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

٢- معايير تعليمية:

يؤدي التعليم إلي زيادة المعرفة وإلى اكتساب مهارات جديدة، وهذه الأمور تؤدي إلى زيادة الإنتاجية من ناحية وإلى ترشيد الإنفاق من ناحية أخرى، بمعنى أن التعليم يؤدي إلى زيادة الدخل وزيادة الاستثمار والإدخار.

ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي:

أ- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.

ب- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.

ج-نسبة المنفق على التعليم لجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

٣- معايير التغذية:

تعاني الدول النامية من عدم قدرتها على تدبير الغذاء الأساسي لسكانها، فعلى الرغم من أن الإنتاج العالمي للغذاء قد ازداد، إلا أن معظم الزيادة مصدرها دول شمال أمريكا وأوروبا، أما الوضع في الدول النامية فإن زيادة إنتاج الغذاء فيها لم يلاحق الزيادة في عدد سكانها، وترتب على ذلك زيادة اعتماد الدول النامية على الإنتاج من دول شمال أمريكا وأوروبا.

ولعلاج هذا الموضوع يتطلب الأمر زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي وتطويره وتقديم المنح والمعونات للمشروعات الزراعية التي سيترتب على إقامتها زيادة إنتاج الغذاء.

وهناك عدة مؤشرات تستخدم للتعرف على سوء التغذية أو نقصها ومنها:

أ- متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية.

ب-نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد

٤- دليل التنمية البشرية:

وهو مقياس حديث نسبياً توصل إليه برنامج الأمم المتحدة في عام ١٩٩٠ ويعد دليل التنمية البشرية من المعايير المركبة، حيث يتكون من ثلاثة معايير جزئية أو فرعية وهي:

أ- معيار العمر المتوقع عند الميلاد (مؤشر صحي).

ب- معيار التحصيل العلمي (مؤشر تعليمي) وهو يتكون بدوره من معيارين جزئين هما: معرفة القراءة والكتابة بوزن نسبي (٣/٢)

متوسط عدد سنوات الدراسة بوزن نسبي (٣/١)

ج- معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي (مؤشر اقتصادي).

خطوات حساب معيار دليل التنمية البشرية:

١. تم تحديد القيمة الدنيا والقيم القصوى لهذه الادلة من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

الدليل	القيمة الدنيا	القيمة القصوى
العمر المتوقع عند الميلاد	٢٥	٨٥
معيار التحصيل العلمى	٠	١٠٠
الدخل الفردى الحقيقى	١٠٠	٤٠٠٠٠

٢. وتم تحديد حساب الأدلة الجزئية الثلاثة في الدولة المراد حساب دليل التنمية البشرية بها حسب القوانين التالية:

أ- دليل العمر المتوقع عند الميلاد (ق)=

$$\frac{\text{متوسط العمر المتوقع في الدولة – الحد الأدني للعمر المتوقع في العالم}}{\text{الحد الأقصى للعمر المتوقع في العالم – الحد الأدنى للعمر المتوقع في العالم}}$$

$$= \frac{\text{متوسط العمر المتوقع في الدولة} - ٢٥}{٨٥ - ٢٥}$$

ب- دليل التحصيل العلمي ويتكون من جزئين:

- دليل معرفة القراءة والكتابة=

معرفة القراءة والكتابة في الدولة - الحد الأدنى لمعرفة القراءة والكتابة في العالم

الحد الأقصى لمعرفة القراءة والكتابة في العالم - الحد الأدنى لمعرفة القراءة والكتابة في العالم

= معرفة القراءة والكتابة في الدولة - ٠

١٠٠-٠

ويعطى لهذا الدليل وزن نسبي = (٣/٢)

- دليل متوسط عدد سنوات الدراسة=

عدد سنوات الدراسة بالدولة - الحد الأدنى لعدد سنوات الدراسة في العالم

الحد الأقصى لعدد سنوات الدراسة في العالم - الحد الأدنى لعدد سنوات للدراسة في العالم

= عدد سنوات الدراسة بالدولة - ٠

١٠٠-٠

ويعطى لهذا الدليل وزن نسبي = (٣/١)

إذن دليل التحصيل العلمي (ع)=

(دليل معرفة القراءة والكتابة X٢) + (دليل متوسط عدد سنوات الدراسة X ١)

٣

ج- دليل متوسط الدخل الحقيقى (ل)=

لوغاريتم متوسط الدخل الحقيقي في الدولة - لوغاريتم الحد الأدنى لمتوسط الدخل في العالم

لوغاريتم الحد الأقصى لمتوسط الدخل في العالم - لوغاريتم الحد الأدنى لمتوسط الدخل في العالم

= لوغاريتم متوسط الدخل الحقيقي في الدولة - لوغاريتم ١٠٠

لوغاريتم ٤٠٠٠٠ - لوغاريتم ١٠٠

يتم حساب دليل التنمية البشرية في الدولة كمتوسط حسابي بسيط للأدلة الفرعية الثلاثة السابقة.

دليل التنمية البشرية في الدولة (ت) = $\frac{\text{ق} + \text{ع} + \text{ل}}{٣}$

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما اقترب هذا الدليل من الواحد يعكس أن الدولة أكثر تقدماً في مجال التنمية البشرية والعكس صحيح.

تصنف الأمم المتحدة الدول وفقاً لدليل التنمية البشرية إلى ثلاث مجموعات رئيسية:-

المجموعة الأولى: دول ذات مستوى مرتفع من التنمية البشرية وتكون قيمة (ت) اكبر من او تساوى ٠.٨

المجموعة الثانية: دول ذات مستوى متوسط من التنمية البشرية وتكون قيمة (ت) تتراوح بين ٠.٥ و ٠.٨.

المجموعة الثالثة: دول ذات مستوى مرتفع من التنمية البشرية وتكون قيمة (ت) اقل من ٠.٥.

اهم المجالات التى يستخدم فيها دليل التنمية البشرية:

١)يستخدم دليل التنمية البشرية في مسألة الحكومات بشأن التقصير في أدائها.

٢)يستخدم في توجيه الإنفاق الاجتماعي وفقاً للأولويات.

٣)إلقاء الضوء على درجة التفاوت في مستويات التنمية البشرية داخل الدولة الواحدة.

٤)توجيه المعونة المقدمة للدول المختلفة الأكثر احتياجاً لها.

٥) المقارنة في مستوى التنمية فيما بين الدول المختلفة ومدى النجاح في هذا الشأن.

ويعد دليل التنمية البشرية من أفضل المعايير لقياس درجة التقدم -الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم عملية التنمية ككل، لأنه يتضمن العديد من الجوانب سواء الاجتماعية أو الاقتصادية معاً.وتتصدر النرويج واستراليا وهولندا الترتيب العالمى لدليل التنمية البشرية لعام ٢٠١١.بينما تحتل الكونغو الديموقراطية والنيجر وبورندى المراكز الاخيرة ن حيث الانجازات فى مجال الصحة والتعليم والدخل لنفس العام.

٣-٥-٣ المعايير الهيكلية:

قبل الحرب العالمية الثانية كانت الدول الصناعية المتقدمة تعمل على توجيه اقتصاديات الدول النامية التي كانت معظمها تحت سيطرتها السياسية والاقتصادية نحو إنتاج المنتجات الأولية (الزراعية والمعدنية) حتى يتسنى لها الحصول عليها بأسعار ملائمة وحتى تبقى تلك الدول سوقاً لتسويق منتجاتها من السلع الصناعية.

ولكن هذا الموضوع لم يعد مقبولاً بعد الحزب العالمية الثانية لعدة أسباب منها:

١. حصول معظم تلك الدول على استقلالها وسعيها نحو التحرر من التبعية الاقتصادية والسياسية للدول المستعمرة.

٢. تراجع أسعار المنتجات الأولية وتدهور شروط التبادل التجاري في غير صالح الدول النامية.

لذلك اتجهت معظم الدول النامية إلى إحداث تغييرات هيكلية في اقتصادها عن طريق الاهتمام بالتصنيع وذلك بهدف توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه.

أهم المؤشرات (الناجمة عن التغير في الهيكل الاقتصادي) والتي يمكن استخدامها كمقياس للتقدم والنمو الاقتصادي في الدولة.

١- الوزن النسبي للإنتاج الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي.

٢- الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية.

٣- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

وكلما ارتفعت هذه النسب في الدولة، فإن هذا يعني أن الدولة قد حققت تغيرات إيجابية في بنيانها الاقتصادي وهيكل الإنتاج بها، وبالتالي يعكس هذا الأمر زيادة درجة التقدم والنمو الاقتصادي بها، والعكس صحيح.

٣-٦ : مفهوم التنمية المستدامة:

كان الاعتقاد حتى بداية السبعينات من القرن الماضي، أن النمو الاقتصادي لابد وان يتم على حساب البيئة، وأنه لايمكن الجمع بين هذين الامرين، وأن أي تحسين في نوعية البيئة يعني إعاقة النمو الاقتصادي، كما أن أي نمو اقتصادي لابد وان يتضمن اضرارا بالبيئة وربما القضاء عليها وتدميرها.

ولقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة **Sustainable Development** وهي تنمية تهدف إلى الإهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الانسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته.

وقد اكتسب تعريف هيئة براندتلاند**1987** للتنمية المستدامة شهرة دولية في الوسط الاقتصادي ، وقد عرفت هذه الهيئة التنمية المستدامة على أنها "**التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها**.ومع أنه يوجد شبه إجماع نظري بأن المساواة بين أفراد الجيل الحالي وبين افراد الأجيال القادمة تعتبر عنصرا أساسيا للمفهوم إلا أن مضمون تلك المساواة لا يزال غامضا. ويرى البعض أن التنمية المستدامة هي نموذج تنموي بديل عن النموذج الصناعي

الرأسمالي الذى ينصب اهتمامه على مفهوم زيادة كل من الدخل والتركيم الرأسمالى، ويرى اخرون انه مجرد أسلوب جديد لإصلاح أخطاء هذا النموذج في علاقته بالبيئة.

٣-٦-١ عناصر وابعاد التنمية المستدامة:

أولا:الابعاد الاقتصادية:

١ - خفض معدل استهلاك الفرد فى الدول المتقدمة من الموارد الطبيعية: فسكان الدول الصناعية يستهلكون (قياسا على متوسط نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم) أضعاف ما يستهلكه سكان الدول النامية.

٢- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تعنى ضرورة إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة و تغيير أنماط الاستهلاك.

٣ - تحمل البلدان المتقدمة مسؤليتها عن التلوث وعن معالجته:حيث تتحمل الدول الصناعية مسؤلية زيادة مشكلة التلوث العالمي.كما انها تعتبر دول غنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية القادرة على انتاج واستخدام تكنولوجيات أنظف تستخدم الموارد بكثافة أقل. كما يتعين عليها أيضا توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى.

٤ - المساواة في توزيع الموارد و الحد من التفاوت في الدخول:إن المساواة في توزيع الموارد و الحد من التفاوت في الدخول هو الوسيلة الناجحة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة فى كل من البلدان الغنية والفقيرة، كما انها تساهم فى تنشيط عمليات التنمية والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة .

٥ – **خفض الإنفاق العسكري**:فالتنمية المستدامة يجب أن تعني ضرورة تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية.

ثانيا: الابعاد البشرية:

١ – **خفض معدلات النمو السكاني**:وذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية ويحد من قدرة الحكومات على توفير الخدمات.

٢ – **اعادة توزيع السكان والحد من معدلات الهجرة الداخلية**: تؤدى زيادة المناطق الحضرية الى عواقب بيئية ضخمة فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في مشاكل صحية لأفرادها وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها. ومن هنا، فإن التنمية المستدامة تعني الاهتمام بالتنمية االريفية للحد من الهجرة إلى المدن، واتخاذ تدابير سياسية خاصة واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى خفض الآثار البيئية للتحضر.

٣ – **الاستخدام الكامل للموارد البشرية و الاهتمام بكل من الصحة والتعليم**: تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الفقر والجوع.

٤ – **تفعيل دور المرأة فى المجتمع** :العمل على إدماج المرأة في عملية التنمية المستدامة وبخاصة في تنفيذ المشاريع والتخطيط لها، وزيادة وعي المرأة في مجال المحافظة على الموارد الطبيعية وطرق استغلالها. كما ان الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها يمكن أن يعود بالنفع على التنمية والمجتمع.

٥– **اتباع الأسلوب الديموقراطي الاشتراكي في الحكم**:بمعنى ضرورة مشاركة افراد المجتمع مشاركة تامة في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتهم وفي تنفيذها.

ثالثا: الابعاد البيئية:

١ – منع تجريف التربة، وخفض استعمال المبيدات، والحد من تدمير الغطاء النباتي والمصايد: حيث يؤدى تجريف التربة الى القضاء على إنتاجيتها مما يؤدى الى خفض مساحة الأراضي الزراعية. كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية.

٢ – حماية الموارد الطبيعية: تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد.

٣ – ترشيد استهلاك المياه : في بعض المناطق تقل مصادر المياه، كما يتم استنزاف المياه الجوفية بشكل كبير .وتؤدى النفايات الصناعية والزراعية والبشرية الى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية.

٦– حماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري: تعنى التنمية المستدامة كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية (مثل :زيادة مستوى سطح البحر ، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية) يكون من شأنها إحداث تغيير في المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأزون الحامية للأرض.

رابعا: الابعاد التكنولوجية:

١ – استعمال تكنولوجيا أنظف في النشاط الصناعي: كثيرا ما تؤدي الانشطة الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وتربة. وفي البلدان المتقدمة، يتم الحد من التلوث بنفقات كبيرة باستخدام الصناعات البيئية، أما في البلدان النامية، فإن النفايات لايتم معالجتها في كثير من

الاحيان. وتعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ واقل استهلاكا للطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية.

٢ - الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة والاعتماد على القاعدة الذهبية ٤ R :

أ) التقليل **Reduction**: والمقصود هنا هو تقليل المواد الخام والطاقة المستخدمة فى الصناعة،او تقليل حجم المخلفات الناتجة من العملية الانتاجية عن طريق الاستخدام الكفء للموارد.

ب) إعادة استخدام المخلفات **Reuse** وهذا يعني إعادة استخدام الزجاجات البلاستيكية للمياه المعدنية مثلاً بعد تعقيمها، وإعادة ملء الزجاجات والبرطمانات بعد استخدامها.

ج)إعادة التدوير **Recycling**: والمقصود بإعادة التدوير هو إعادة استخدام المخلفات البلاستيكية والورقية والزجاجية والمعدنية لإنتاج منتجات أخرى أقل جودة من المنتج الأصلي.

د) الاسترجاع الحراري **Recovery**: وتستخدم تكنولوجيا الاسترجاع الحراري فى التخلص الآمن من المخلفات الصلبة، والمخلفات الخطرة صلبة وسائلة، ومخلفات المستشفيات..الخ

٣ - الحد من انبعاث الغازات الملوثة للبيئة: وذلك عن طريق الحد من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر للطاقة النظيفة.

٣-٦-٢: دعائم وأسس التنمية المستدامة

١- الإنسان : وهو صانع التنمية وهدفها ، وتوضح أجندة القرن الحادي والعشرين أنه نتيجة للنمو السريع في عدد سكان العالم فإن أنماط استهلاكهم تتزايد وبالتالى يتزايد استنزاف الموارد ، فقد كان عدد سكان العالم أقل من ٥,٥ بليون عام ١٩٩٣م ومن المتوقع أن يصل إلى ٨ بليون عام ٢٠٢٥، ولذا ينبغي على استراتيجيات التنمية أن تتعامل مع النمو السكاني،

وصحة النظام البيئي، ووسائل التكنولوجيا واستخداماتها المتقدمة. كما ينبغي أن تتضمن الأهداف الأولية للتنمية محاربة الفقر وتأمين الحياة البشرية، والسعي الى تحسين أوضاع المرأة، وتأمين الحاجات الأساسية مثل الغذاء والمأوى، وتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة.

٢- **الموارد الطبيعة** : و تنقسم الى موارد متجددة وموارد غير متجددة. والموارد المتجددة : مثل الغابات و مصائد الأسماك و المراعي والمزارع. ويعتبرالإنسان عنصراً رئيساً من عناصر استهلاك تلك الموارد، وإنتاج هذه الموارد هو إنتاج متجدد ما استمرت صحة النظام البيئي. أما الموارد غير المتجددة : وهي مواد مختزنة في باطن الأرض تكونت وتجمعت في عصور سابقة وسحيقة،و ما يؤخذ منها لايعوض ولايتجدد، وتضم هذه المجموعة خامات البترول والفحم والغاز الطبيعي ورواسب المعادن وتكوينات المحاجر وغالبية المياه الجوفية.

ويتعين علينا ترشيد وتنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة وعدم استنزافها بمعنى عدم تجاوز قدرة النظم البيئية على العطاء، وهذا الترشيد هو احد اسس التنمية المتواصلة أو المستدامة.

٣- **التكنولوجيا** : لقد أصبح التطور التكنولوجي ضرورة لابد منه،ولكن وجد ان الكثير من المشاكل التي تنشأ عن التطور التكنولوجي ليس لها حل، فقد تبدو بعض الوسائل التكنولوجية عظيمة النفع أول الأمر، خالية من الضرر، ومع تطور المعارف العلمية والتكنولوجية تبين أن لها أضراراً جسيمة مثل مركبات الفريون (الكلوروفلوروكربون) والتي اكتشفت عام ١٩٢٨م، وطبقت عام ١٩٣٠م، كبديل لمركبات الأمونيا وثاني أكسيد الكبريت والتي كانت تستخدم في صناعة التبريد. وسرعان ما اكتشفت لها استعمالات عديدة باعتبارها مركبات آمنة، وبعد خمسين عاماً علمنا أن هذه

المركبات قد تكون سبباً في واحدة من اهم القضايا البيئية العالمية وهي تآكل طبقة الأوزون.

وقد سادت في الزمن الحديث فكرة الحلول التكنولوجية لسائر المشكلات الصناعية والبيئية والاجتماعية. ولكن التجربة أظهرت أن المشاكل البيئية ناتجة عن التفاعلات بين الإنسان والطبيعة والتكنولوجيا، وأن الحلول المؤقتة قد تكون عبر الوسائل التكنولوجية، والحل الشامل لهذا الخلل يعتمد على إصلاح التفاعل ووضع الضوابط بين الإنسان والطبيعة والتكنولوجيا.

٣-٦-٣ التنمية البشرية المستدامة :

تقوم التنمية البشرية المستدامة على أربعة عناصر الهدف منها عملية توسيع اختيارات البشر وهي:

١- الإنتاجية **productivity** : وهي تعني توفير الظروف للبشر حتى يتمكنوا من رفع وتحسين إنتاجيتهم، وذلك بإشراكهم بشكل فعال في العملية الانتاجية.

٢- الإنصاف والعدالة الاجتماعية **Social Equality** : وهي تعني تساوي البشر في الحصول على نفس الفرص، ولبلوغ ذلك لابد من رفع الحواجز التي تحول دون اشتراك جميع افراد المجتمع في مختلف الفرص المؤدية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية،مع عدم التمييز العرقي أو الجنسي.

٣- الاستدامة **Sustainability** :وتحتوي على ضمان حصول البشر على فرص التنمية دون نسيان الأجيال المقبلة، وهذا يعني ضرورة الأخذ بمبدإ التضامن بين الأجيال عند رسم السياسات التنموية.

٤- التمكين **Empowerment** : فالتنمية هى من صنع البشر، لا من أجلهم فقط، وهذا ما يعنى ضرورة مشاركتهم مشاركة تامة في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتهم وفي تنفيذها.

وهكذا نجد إن التنمية المستدامة تتمثل في عمارة الأرض وإصلاحها، بما لا يخل بالتوازن و عدم استنزاف الموارد الطبيعية والحفاظ على سلامة البيئة، والحد من تعريض الأرض وما عليها لمختلف أنواع التلوث، وتأكيد عدالة توزيع الموارد وعوائد التنمية، والحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير الرشيدة وتوجيهها نحو الاستدامة.

فالتنمية المستدامة تعنى ببساطة "إدارة التنمية على مستوى العالم بما يحقق التوازن البيئي وبما لا يخل بمصالح الاجيال القادمة" لكن المعضلة الكبرى تبقى في التطبيق، فالعالم ينمو ويتقدم والفقراء يزدادون فقراً. فالتنمية المستدامة القائمة على الإدارة العادلة لموارد العالم والتوزيع العادل للثروات وضمان الحقوق الإنسانية للشعوب، هي الطريق الأقصر لتحقيق السلم والأمن العالمي.

٣-٧ اسئلة عامة على الفصل الثالث:

السؤال الاول :اذكر لماذا توافق او تعترض على كل من العبارات التالية :

٤- تحقيق التنمية الاقتصادية يستدعى تغييرا فى هيكل الانتاج لصالح المنتجات الصناعية.

٥- يساهم الاستثمار فى رأس المال البشرى فى الحد من الفقر وفى تحقيق التنمية فى مصر.

٦- ان مفهوم التنمية المستدامة اكثر شمولا من مفهوم التنمية البشرية.

٧- تؤدى الزيادات الطارئة فى الدخل الى حدوث نمو اقتصادى مستمر.

٨- اذا كان معدل الادخار فى دولة ما فى سنة ٢٠١١ =١٠% من الدخل القومى، وانتاجية لاستثمارات فى نفس العام=٠.٤، ومعدل النمو السكانى بها= ٢% ، فان معدل نمو الدخل الفردى الحقيقى فيها=٣%

السؤال الثانى :اكتب فى شكل مذكرات مختصرة:

١- العناصر التى ينطوى عليها مفهوم التنمية الاقتصادية.

٢- دعائم واسس التنمية المستدامة

٣-اهم المقاييس و المؤشرات المستخدمة لقياس التنمية الاقتصادية فى العالم.

٤-اهم المجالات التى يستخدم فيها دليل التنمية البشرية.

٥-اوجه القصور التى توجه لمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى كمقياس لحجم النشاط الاقتصادى فى المجتمع .

٩- اهم المعايير الصحية المستخدمة لقياس التنمية الاقتصادية

السؤال الثالث: وضح المقصود بالمصطلحات التالية:

١- مفهوم التنمية البشرية

٢- مفهوم التنمية المستدامة

٣- مفهوم الاقتصاد الخفى

٤- انتاج الاكتفاء الذاتى

الفصل الرابع

البطالة

Unemployment

عادة يتم تقسيم السكان الى أولئك الذين داخل قوة العمل labor force وأولئك الذين خارج قوة العمل. وتتكون قوة العمل من فئتين هما: الأفراد الذين لديهم وظيفة employment ، والأفراد الذين ليس لديهم وظيفة unemployment. وتعتبر البطالة ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد فالموارد البشرية لا تستخدم استخداما كاملا في كل البلدان تقريبا. غير أن الخطورة تكمن في ازدياد حجم ومعدل البطالة وذلك لما لها من أثار خطيرة منها- على سبيل المثال- التأثير على الناتج القومي سلبيا ، وزيادة معدل الفقر ومعدل عدم العدالة في توزيع الدخول. فضلا عن أن البطالة تهدر رأس المال البشري ، وترفع معدلات الجريمة، وتخلق العديد من المشكلات الاجتماعية والاضطرابات السياسية.

وسوف يتناول هذا الفصل إلى دراسة النقاط التالية:

- تعريف البطالة وقياسها.
- أسباب البطالة.

---

* كتب هذا الفصل: د. عبير شعبان.

تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل على المراجع الآتية:

١- عبير شعبان، **الطلب على العمال وظاهرة البطالة في مصر: دراسة تحليلية طبيقية للفترة (١٩٨١-١٩٩٥)** ، رسالة ماجستير، كلية التجارة -جامعة الاسكندرية ، ٢٠٠١.

2- Ehrenberg, Ronald G. and Smith, Robert S., **Modern Labor Economics: Theory and Public Policy**, Pearson Education, 2009.

3- McConnell, Campbell R., Brue, Stanley L., and Macpherson, David A., **Contemporary Labor Economics**, McGraw-Hill, 2009.

4- Baumol, William, and blinder, Allan, **Economics: principles and policy**, 11^{TH}, *south- western, cengage learning*, 2008.

- أنواع البطالة.
- العلاقة بين البطالة والوظائف الشاغرة.
- الاثار الاقتصادية للبطالة.
- سياسات علاج البطالة.
- مشكلة البطالة في مصر.

٤-١: تعريف البطالة وقياسها

يعد مفهوم البطالة مفهوم غامض لأنه وفقا للنظرية هي أي شخص يرغب في العمل لتوفير الدخل اللازم لاشباع حاجاته. ويميل الاقتصاديون الى تعريف البطالة بأنها الأفراد الراغبين في العمل عند الاجور السائدة في سوق العمل. وبالنسبة للاحصاءات الرسمية تعرف البطالة طبقا للمؤتمر الدولي لاحصاءات العمل بأنها جميع الأفراد في فئة عمرية معينة، والذين كانوا خلال فئة مرجعية محددة (شهر/أسبوع/ يوم):

أ- **بدون عمل**، أي لم يكونوا من العاملين بأجر أو من العاملين لحسابهم الخاص.

ب- **قادرون على العمل**.

ج- **يبحثون عن عمل**، واتخذوا خطوات محددة في فترة قريبة للبحث عن عمل.

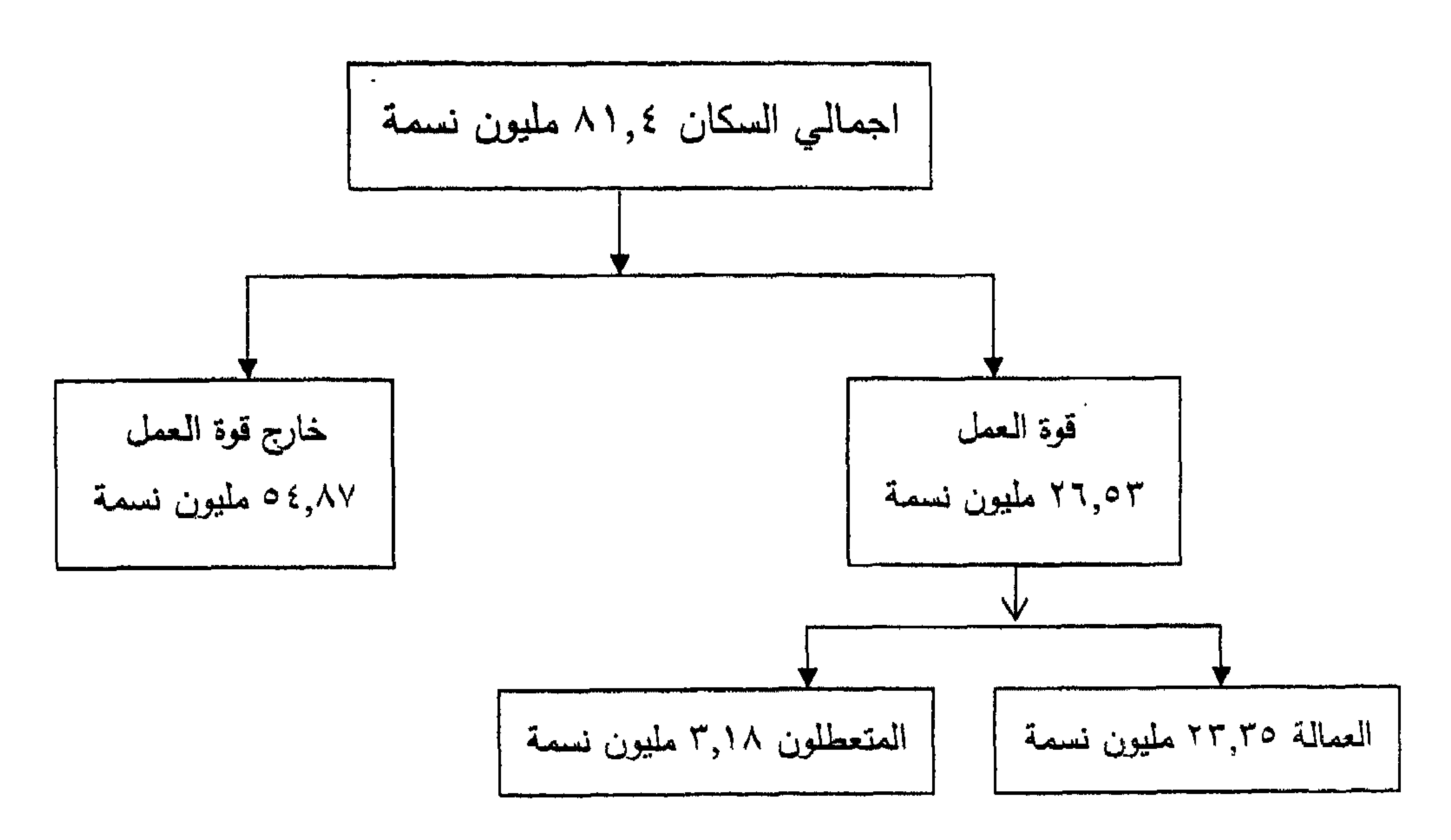
ولا يوجد اتفاق حول الفئة العمرية أو الفترة المرجعية التي تقاس خلالها البطالة. ففي **اليابان** - على سبيل المثال- تتمثل البطالة في هؤلاء الأفراد الذين يتجاوز عمرهم ١٥ سنة وتتوافر فيهم الشروط السابقة في السبعة أيام الأخيرة من الشهر. وفى **الولايات المتحدة** تتمثل البطالة في الأشخاص المدنيين الذين يزداد عمرهم عن ١٦ سنة ولا يعملون وان كانوا

قادرين على العمل ويبحثون عن وظيفة بصورة جدية خلال فترة الأربعة أسابيع الأخيرة.

ويوجد مصدران متعارف عليهم في العديد من الدول للحصول على بيانات عن حجم المتعطلين، **الأول** يتمثل في سجل الباحثين عن عمل Registered job-seeker حيث تتمثل البطالة في أولئك الأفراد المسجلين في مكاتب العمل الرسمية أو المستحقين لأعانات البطالة. ويتمثل المصدر **الثاني** في دراسات قوة عامل labor force surveys وهي تلك الدراسات التي تنصب على اختيار عينة من القطاع العائلي يتم القيام بإجراء استقصاء حول نشاطهم الوظيفي. وعلى ضوء البيانات التي تنتج عن هذا الاستقصاء يجرى تقسيم الأفراد الى عاملين ومتعطلين وغير ناشطين اقتصاديا أو خارج قوة العمل. ثم يتم ترجيح نتائج العينة للحصول على تقديرات خاصة بالعاملين والمتعطلين بالنسبة للسكان ككل. بالنسبة للدول النامية بيانات سجل الباحثين عن عمل تعطي تقديرات منخفضة للبطالة مقارنة بدراسات قوة العمل وذلك لأن نطاق مكاتب العمل وأنظمة اعانات البطالة محدودة في تلك الدول.

وفي مصر تأتي البيانات عن العاملين والمتعطلين وقوة العمل من خلال تعدادات السكان والتي تجرى كل ١٠ سنوات، ومن خلال نشرات بحث العمالة بالعينة والتي تتم سنويا وكلا المصدرين يتم اعدادهما من جانب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. وتعرف **البطالة** وفقا لتلك الاحصاءات بأنها عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه ولكنهم لا يجدونه في الفئة العمرية من ١٥ سنة الى ٦٤ سنه عند نقطة زمنية معينة. وتعرف **قوة العمل** بأنها جميع الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥سنة حتى ٦٤ سنة، ويساهمون فعليا بمجهوداتهم الجسمانية أو العقلية في أي نشاط اقتصادي

يتصل بإنتاج السلع والخدمات، بالاضافة الى المتعطلين القادرين على أداء مثل هذا النشاط الاقتصادي وراغبين فيه ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه. ويوضح شكل رقم (٤-١) مثالا لمصر عن تقسيم السكان بين: أ- قوة العمل، ب- خارج قوة العمل وهم الافراد خارج سن العمل (١٥-٦٤ سنة) ، وأولئك المستبعدون من القوة العاملة اما بسبب المرض أو التعليم أو عدم الرغبة في العمل (مثل ربات المنازل).



شكل (٤-١): اجمالي السكان والقوة العاملة والعمالة والبطالة في مصر ٢٠١١

<u>المصدر:</u> بوابة معلومات مصر، نقلا عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، متاح من خلال: http://www.eip.gov.eg/nds/nds.aspx .

ويقدم حجم البطالة أو عدد المتعطلين في دولة ما مؤشرا ضعيفا للخطورة النسبية لمشكلة البطالة ، وخاصة في الدول التي ينمو فيها عدد المتعطلين بمعدل أسرع من نمو العمالة. لذلك – ولتسهيل المقارنة بين الدول– عادة يحسب ما يسمى **بمعدل البطالة** والذي يقيس عدد المتعطلين كنسبة من قوة العمل:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد المتعطلين}}{\text{حجم قوة العمل}} \times ١٠٠$$

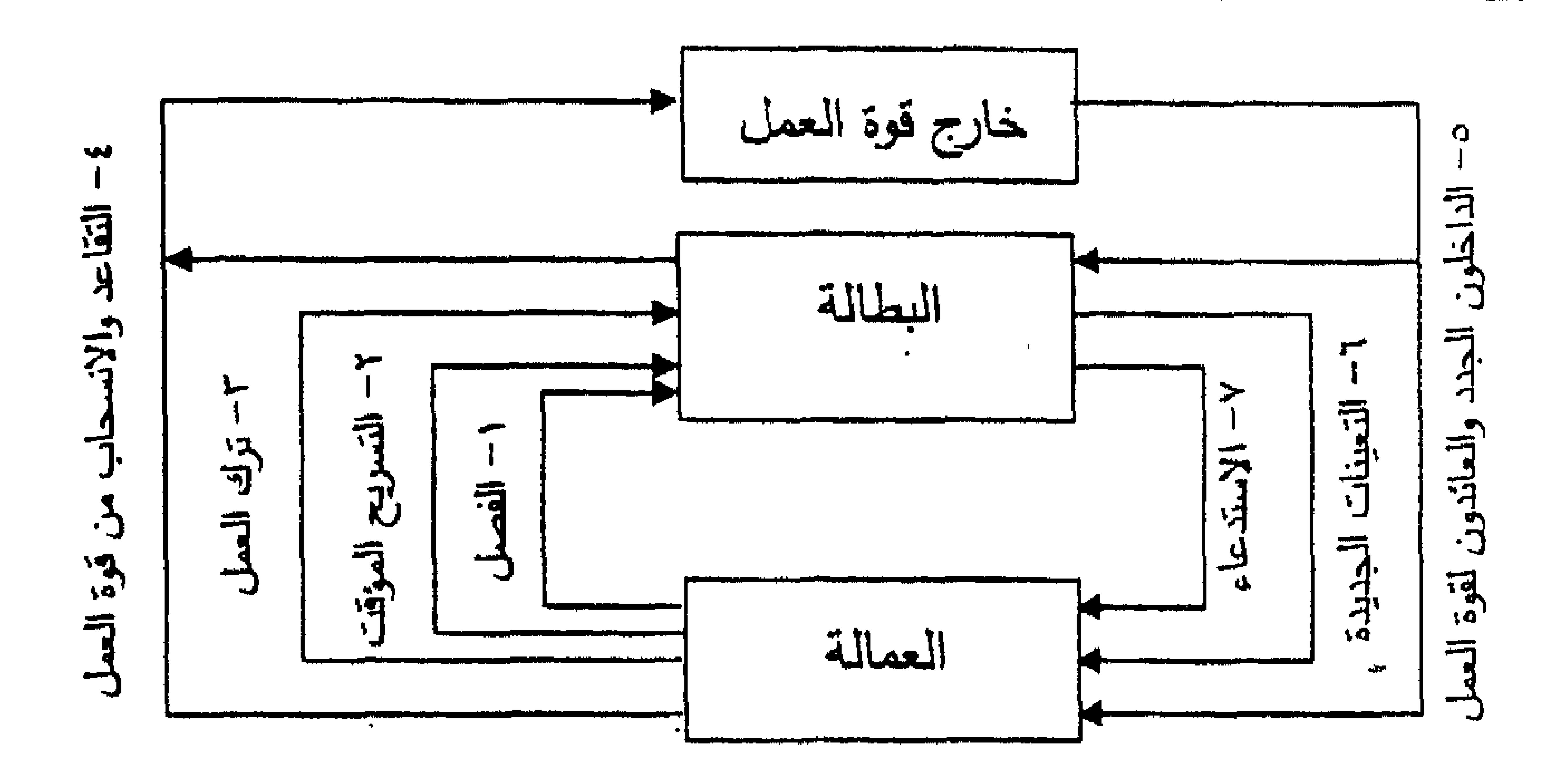
حيث تشمل قوة العمل على أولئك الأفراد في سن العمل والقادرين على العمل والراغبين فيه سواء كانوا يعملون فعلا أو لا يعملون، أي أن :

قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة

يواجه معدل البطالة عدة عيوب من أهمها:

أ- لا يأخذ في الاعتبار البطالة الخفية أو العمالة اليائسة hidden unemployed or discouraged workers) وهم الأفراد الراغبين في العمل والقادرين عليه ولكنهم لا يبحثون عنه لفقدهم الامل في الحصول على وظيفة بسبب قلة الوظائف المتاحة أو وجود عوامل تحيز ضدهم في سوق العمل.

ب- الاحصاءات الخاصة بسوق العمل تقيس الارصدة الخاصة بالعاملين والمتعطلين والأفراد خارج قوة العمل لكنها لا تشير الى تحركات الأفراد بين تلك الفئات الثلاثة. تلك التحركات يصورها نموذج الرصيد- التدفق stock-flow model والموضح **بشكل** رقم (٤-٢).



شكل (٤-٢): نموذج الرصيد - التدفق للبطالة

ج- لا يفرق معدل البطالة بين الذين أمضوا مدة قصيرة في البطالة- والذي يكون أقل خطورة- وبين الذين أمضوا فترة طويلة في البطالة. فمثلا معدل البطالة ١٠% يمكن أن يفسر بأسلوبين ، الأول أن ١٠% من قوة العمل كانت في بطالة لمدة سنة كاملة ، والثاني أن كل واحد في قوة العمل كان في بطالة لمدة ١٠% من السنة. واضح أن الحالة الأولى أخطر من الناحية الاجتماعية. لذلك تلجأ بعض الدول الى حساب معدل البطالة طويلة الاجل وهو أولئك الافراد المتعطلون لمدة سنة أو أكثر كنسبة من القوة العاملة. وكذلك حساب متوسط مدة البطالة وذلك بقسمة معدل البطالة على معدل التدفق داخل البطالة inflow rate :

$$\text{متوسط مدة البطالة} = \frac{\text{معدل البطالة}}{\text{معدل التدفق داخل البطالة}}$$

ويلاحظ أن مدة البطالة ترتفع كلما ارتفع معدل البطالة وانخفض معدل التدفق . ويدل ارتفاع معدل البطالة طويلة الأجل و طول مدة البطالة على

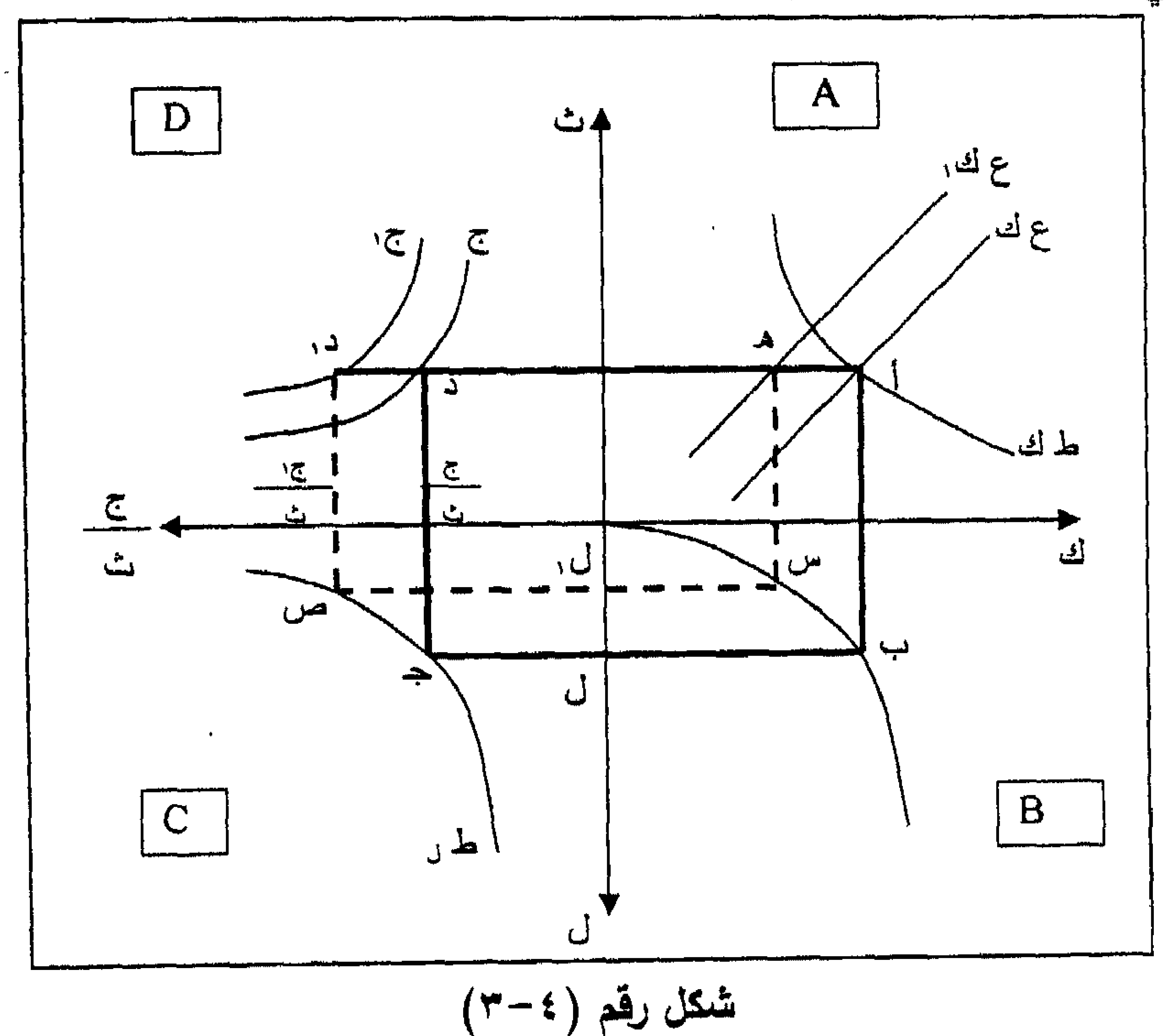
عدم قدرة الأسواق على التعديل بسرعة، ويزيد من احتمال عدم حصول المتعطل على فرصة عمل. كذلك عادة ترتبط البطالة طويلة الاجل بالعمال الأكبر سنا أو الأقل مهارة. على الجانب الأخر انخفاض معدل البطالة طويلة الاجل يدل على ارتفاع معدل خلق الوظائف وزيادة معدل دوران وحركية العمال داخل سوق العمل.

٤-٢: أسباب البطالة

تعددت الآراء حول تفسير ظهور البطالة واستمرارها في سوق العمل. ويمكن إجمال تلك الآراء في اتجاهين رئيسيين، **الاتجاه الأول** يتمثل في التفسير الكلاسيكي والنيوكلاسيكي حيث يعزي ظهور البطالة الى ارتفاع الأجور النقدية عن أجر التوازن، و**الثاني** هو التفسير الكينزي والذي يرجع ظهور البطالة الى قصور الطلب على السلع والخدمات. سوف نتناول كل تفسير على حدة بشيء من التفصيل.

٤-٢-١: التفسير الكلاسيكي والنيوكلاسيكي للبطالة: يرى الكلاسيك والنيوكلاسيك أنه في أسواق العمل التنافسية تتعدل الأجور باستمرار لاستعادة التوازن في سوق العمل، وأي بطالة تحدث تكون بطالة اختيارية. بمعنى آخر أن كل الأفراد الراغبين في العمل عند مستويات الاجور التوازنية سوف يجدون عملا. وهذا يمكن تصويره بالمسار (أ ب جـ د) بالشكل رقم (٤-٣) حيث يوضح الجزء A من هذا الشكل الطلب الكلي والعرض الكلي على السلع والخدمات، ويوضح الجزء B دالة الانتاج الكلي، ويوضح الجزء C سوق العمل، ويوضح الجزء D منحنى الاجر النقدي. والضمانة للحفاظ على مسار التوازن بدون بطالة هو مرونة الأجور والأسعار. ومع هذا يمكن أن تحدث البطالة من وجهة نظر النيوكلاسيك اذا انحرف الاقتصاد عن

المسار (أ ب جـ د) كنتيجة لزيادة معدل الأجر النقدي مع ثبات العوامل الأخرى. فكما يتضح من شكل (٤-٣) جزء D اذا ارتفع الاجر النقدي من ج الى ج١ هذا يترتب عليه زيادة الأجر الحقيقي من ج/ث الى ج١/ث. واستجابة لذلك تخفض المنشآت الكمية المطلوبة من العمل من ل الى ل١، وتظهر بطالة مقدارها ل ل١ ويمثل المسار (هـ س ص د١) مسار التوازن في ظل البطالة الكلاسيكية.



شكل رقم (٤-٣)

وقد قدمت أسباب عديدة لتفسير ارتفاع الأجور أو عدم انخفاضها في حالة وجود بطالة في سوق العمل، من هذه الاسباب:

١- **فرض حد أدنى للأجور:** قد لا تكون معدلات الاجور في بعض الاحيان مقبولة من الناحية الاجتماعية فتتدخل الحكومات بفرض حدود دنيا للأجور أعلى من أجر التوازن.

٢- **دور النقابات العمالية:** كذلك تكون النقابات العمالية عاملا أساسيا في رفع معدلات الاجور خاصة في حالة اذا كانت نسبة كبيرة من قوة العمل تنتمي الى تلك النقابات. فان النقابات قد تلعب دورا في تحديد الاجور في أسواق العمل من خلال المفاوضات الجماعية.

٣- **أجور الكفاءة efficiency wages:** الفكرة الاساسية الكامنة وراء نماذج أجر الكفاءة تتمثل في أن المنشأة يمكن أن تحقق منافع من دفع أجور أعلى بما يعوض التكاليف المباشرة المترتبة على زيادة الأجور. تلك المنافع ربما تنتج بعدة طرق: أ- الأجور الأعلى ترفع معنوية العمال وتزيد انتاجيتهم، ب- الأجور الأعلى تخفض معدل دوران العمالة، خاصة اذا كان ارتفاع معدلات ترك العمل تكبد المنشأة تكاليف حقيقية، ج- الأجور الأعلى تمكن المنشأة من جذب المهارات الأعلى. ونجد أن أجور الكفاءة حتى لو كانت مقصورة على جزء من الاقتصاد بدلا من شمولها الاقتصاد ككل فان احتمال حدوث البطالة يظل قائما طالما أنه من الممكن للأفراد المتعطلين الحصول على وظيفة في قطاع أجور الكفاءة. هذا النوع من البطالة يسمى بطالة انتظار wait or queue unemployment. فالمتعطلون ينتظرون الوظائف في القطاع الأعلى أجرا بدلا من العمل في القطاعات الأخرى.

٤- **تكاليف تغيير العمال labor turnover costs:** وجود تكاليف عالية لدوران العمل تخلق مقدرة احتكارية يمكن أن يستغلها العمال الاصليون داخل المنشأة insiders للضغط على المنشأة لتدفع لهم أجور تعلو الأجور

التي تحقق التوازن لسوق العمل وهي بالطبع أعلى من الأجر التحفظي للمتعطلين outsiders.

٥- **العقود الضمنية implicit contract:** العقد الضمني هو اتفاق بين العمال وصاحب العمل حول معدلات الأجر وساعات العمل، والتي تطبق في ظروف معينة. ترجع أهمية تلك الاتفاقات الى أنها تتضمن معدل أجر حقيقي ثابت في الوقت التي تكون فيه الظروف المحيطة بطلب المنشأة على العمل غير مؤكدة. فسعر بيع المنتج في الفترة القادمة غير مؤكد، كذلك أسعار عناصر الانتاج الأخرى- مثل الطاقة- غير مؤكدة، فضلا عن ظروف عدم التأكد التي تحيط بالتكنولوجيا. وبالتالي اذا كانت تلك العقود محددة في فترات رواج وامتدت الى فترات كساد فان الاجور والاسعار لا تتعدل ويقع عبء التعديل على الناتج والتوظف. وينقلب الوضع في فترات الكساد ويظهر ما يسمى عمالة زائدة غير كفء والتي تكون انتاجيتها الحدية أقل من الأجر الحقيقي مما يدفع المنشأة الى التخلص منها.

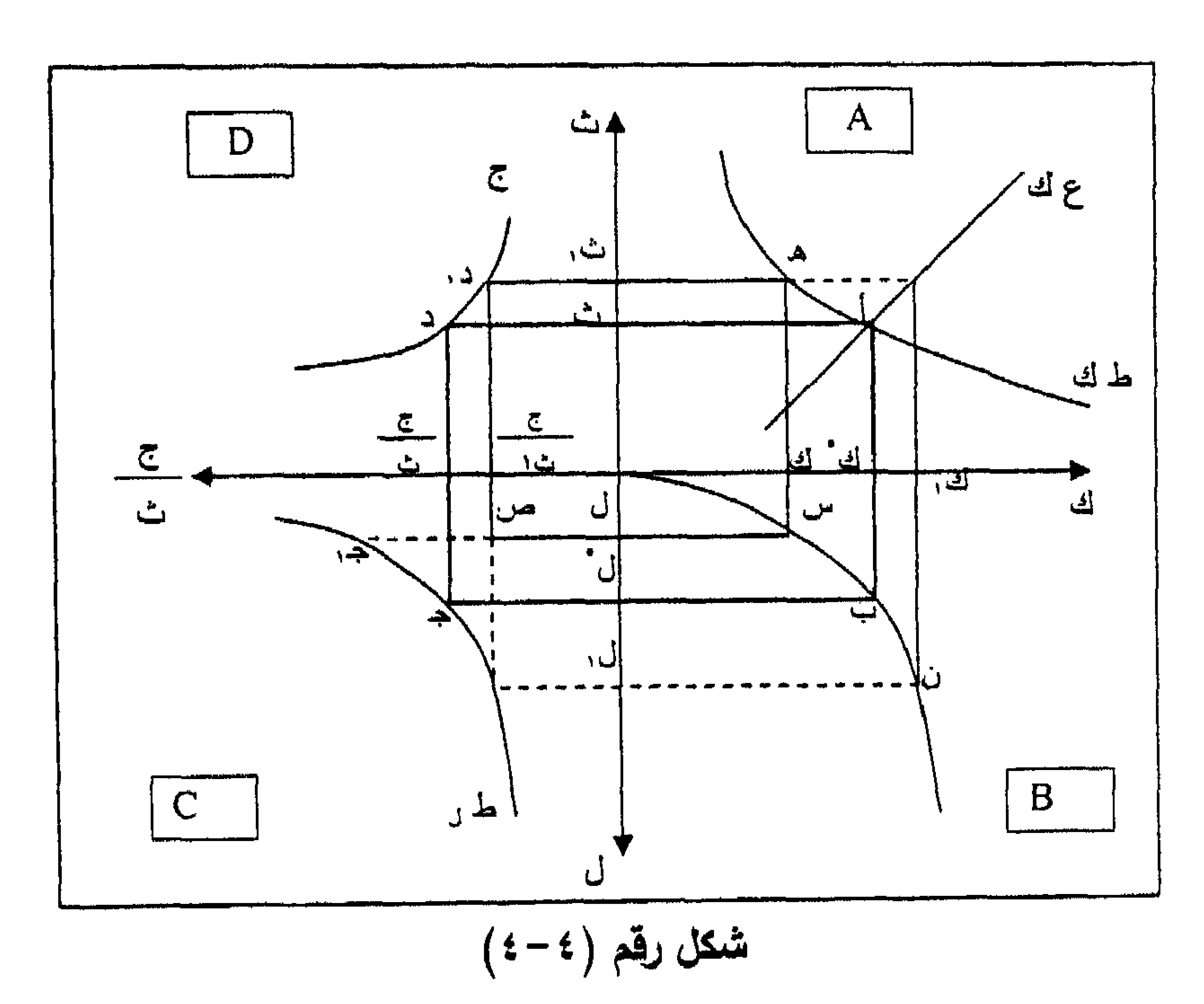
٤-٢-٢: **التفسير الكينزي للبطالة:** التفسير الكلاسيكي للبطالة كان يفترض أن المنشآت تستطيع بيع كل الناتج الذي تنتجه، بمعنى أخر أنها لم تواجه بقصور في الطلب على منتجاتها. والسبب في هذا أن الأسعار مرنة وأنها سوف تنخفض في مواجهة قصور الطلب وترتفع في مواجهة الطلب الزائد لتحافظ على الطلب الكلي بما يتوافق مع التوظف الكامل. لكن على عكس ذلك، يرى الكينزيون أن الاسعار والاجور تتصف بالجمود وخاصة في الاتجاه النزولي. فالأسعار والأجور لا تتعدل لتصفية الاسواق وبالتالي تتحدد الكمية التي تستطيع المنشآت بيعها، ومن ثم حجم العمالة التي توظفها بمستوى الطلب الكلي. ومن هنا يكمن جوهر التفسير الكينزي للبطالة في أن

طلب المنشآت على خدمات عنصر العمل لا يكفي لتحقيق التوظف الكامل وذلك بسبب قصور الطلب الكلي على السلع والخدمات.

ويصور شكل رقم (٤-٤) كيفية حدوث البطالة عند الكينزيين، حيث يـربط المسار (أ ب ج د) بين النقاط ك*، ل*، ج/ث، ث ، ويشير الى التوازن العام والضمان لاستمرار هذا التوازن هو مرونة الأجور والأسعار. نفترض الآن أن السعر ارتفع الى ث١ فان هذا سوف يخفض الأجر الحقيقي الى ج/ث١ وترتفع الكمية المطلوبة من العمل الى ل١ والتي تناظر النقطة ن على دالة الانتاج. وبالتالي عند السعر ث١ ترغب المنشآت في عرض الكمية ك١. ولكن تجد المنشآت أن الطلب يستطيع أن يستوعب ك فقط لأن ارتفاع السعر أدى الى انكماش الكمية المطلوبة من السلع والخدمات من أ الى هـ بسبب أن الارصدة النقدية الحقيقية انخفضت. وبالتالي تطلب المنشآت عمالة أقل- وليس أكثر- لكي تنتج هذا المستوى الأقل من الناتج. وبالتالي يكون الطلب الفعال على العمل عند ل وتتصرف المنشآت كما لو كانت تواجه أجرا حقيقيا عند جـ١، وهنا تظهر بطالة مقدارها ل*ل. وتوازن البطالة الكينزية يتمثل بالمستطيل هـ س ص د١.

وتوجد عوامل تزيد الوضع سوءا مثل زيادة تفضيل الافراد للسيولة، واتباع سياسات اقتصادية انكماشية، وحدوث موجه من التشاؤم لدى رجال الاعمال. فكل هذا من شأنه أن ينقل منحنى الطلب الكلي لأسفل أي ينخفض الطلب الكلي على السلع والخدمات. فضلا عن أن الزيادة في رصيد رأس المال أو التقدم الفني يمكن أن تؤدي اما الى زيادة الانتاج من نفس الحجم من التوظف أو تقليل الاحتياجات من العمالة لانتاج نفس الحجم من الناتج . ونجد أنه في ظل افتراض ثبات الطلب الكلي فان الاحتمال الثاني هو القائم وبالتالي يقل حجم التوظف وتزيد البطالة. كذلك

يرى الكينزيون أن وجود البطالة في حد ذاتها يعد سببا من أسباب قصور الطلب، فبسبب البطالة تقل دخول الأفراد وبالتالي ينخفض انفاقهم الاستهلاكي، وينخفض الطلب الكلي، وبالتالي فان سياسة تخفيض الاجور كعلاج للبطالة يمكن أن تضخم المشكلة. لذلك فان العلاج الأساسي للبطالة عند الكينزين يتمثل في زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات من خلال السياسات المالية والنقدية التوسعية.



شكل رقم (٤-٤)

٤-٣: أنواع البطالة

ليس للبطالة شكل واحد أو نوع واحد ولكن أشكال متعددة تتفاوت من حيث مسبباتها، وعادة ما يميز الاقتصاديون بين ثلاثة أنواع للبطالة

هي: البطالة الاحتكاكية، والبطالة الهيكلية، وبطالة قصور الطلب، وسوف نتناول كل نوع بشيء من التفصيل في الجزء التالي.

٤-٣-١: البطالة الاحتكاكية Frictional unemployment: تتميز البطالة الاحتكاكية بتواجدها في كافة أنواع الاقتصاديات أيا كان مستوى نموها ومهما اختلفت طبيعتها. فحتى عندما يتوافر الطلب الكلي الكافي لامتصاص ناتج قوة العمل، وحتى لو كانت المهارات متوافقة مع الوظائف الشاغرة، نجد أنه يوجد قدر من البطالة ينشأ بسبب:

أ- ترك الأفراد لوظائفهم الحالية اختياريا والبحث عن وظائف جديدة.

ب- دخول أفراد جدد الى قوة العمل والبحث عن وظيفة لأول مرة.

ج- العودة الى قوة العمل بعد فترة غياب.

د- الانتظار للحصول على وظيفة في المستقبل القريب.

هـ- البطالة الناتجة عن تغيرات موسمية في الطلب على السلع والخدمات.

من ناحية أخرى نجد أن صاحب العمل يحاول البحث عن عمال كبديل للعمالة التي تقاعدت أو لشغل الوظائف المترتبة على توسع المنشأة. وهكذا عند أي لحظة زمنية سوف يوجد قدر من البطالة بسبب نقص المعلومات في سوق العمل اما عن الوظائف المتاحة أو عن خصائص المتعطلين، وبسبب الحركية داخل سوق العمل. تلك البطالة تسمى بطالة احتكاكية.

عادة نفرق بين نوعين من البطالة الاحتكاكية هما بطالة البحث وبطالة الانتظار .

أولا: بطالة البحث search unemployment: تنشأ الحاجة الى البحث سواء من جانب العمال أو أصحاب الاعمال بسبب عدم تجانس العمال والوظائف الشاغرة بدرجة كبيرة. حيث يختلف الأفراد من حيث الشخصيات والدوافع والقدرات الأولية حتى-لو حصلوا على نفس مستويات التعليم والتدريب والخبرة، ناهيك عن اختلافهم من حيث مستويات التعليم والتدريب والخبرة. أما عن عدم تجانس الوظائف فينشأ بسبب أن المنشآت تدفع أجورا مختلفة ، وتقدم فرصا مختلفة للترقي والحوافز العينية. يضاف الى ما سبق أن المعلومات عن سوق العمل حول تلك الاختلافات غير كاملة وتأخذ وقتا للحصول عليها.

وعملية البحث بالنسبة للعامل لها مكاسب متوقعة وتكاليف مصاحبة. تتمثل **المكاسب** في احتمال الحصول على أجر أعلى، أما **التكاليف** فتتمثل في تكلفة البحث (تكلفة الانتقال وتكلفة الاستعلام عن الاعمال المختلفة....) فضلا عن الأجر الضائع بسبب ترك العامل للوظيفة. ونجد أن أحد القواعد التي تساعد الفرد في اتخاذ القرار برفض أو قبول عرض معين ما يسمى بالأجر التحفظي reservation wage وهو ذلك الأجر الذي تتساوى عنده المنفعة الحدية المتوقعة من استمرار البحث مع التكلفة الحدية المتوقعة مع استمرار البحث، وهو يمثل الحد الادنى للأجر الذي يقبله المتعطل لقبول وظيفة معينة . فاذا عرض على الفرد أجر أعلى من الأجر التحفظي فانه يجب أن يتوقف عن البحث حيث أن المنفعة الحدية المتوقعة من استمرار البحث سوف تصبح أقل من التكلفة الحدية المتوقعة في هذه الحالة. لكن لو كان الأجر أقل من الأجر التحفظي فان

الفرد يرفض العرض ويستمر في البحث عن عروض جديدة حيث أن المنفعة الحدية المتوقعة من استمرار البحث مازالت أكبر من التكلفة الحدية .

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على طول مدة البحث ومن ثم على حجم ومدة البطالة الاحتكاكية منها:

١- **مدخرات العامل أو امكانية الاقتراض** ، فالعامل يحتاج الى مصدر بديل للأجر لينفق منه على اشباع حاجاته طوال فترة البحث ، وكلما توافرت لديه مدخرات أكبر أو كلما توافرت له قدرة على الاقتراض وبتكلفة منخفضة كلما كان أقدر على الاستمرار في البحث لفترة أطول.

٢- **اعانات أو تعويضات البطالة unemployment compensation** (المقدمة من جانب الحكومة أو من جانب صاحب العمل السابق) ربما تزيد من مدة البحث حيث أنها تمكن الشخص من البحث عن أجر أعلى عند تكلفة صافية أقل. فمع ارتفاع اعانات البطالة تقل رغبة المتعطلين في قبول الوظائف المتاحة وتحفز العاملين على التقاعد والبحث عن وظيفة أفضل.

ثانيا: بطالة الانتظار wait unemployment: ليست كل البطالة الاحتكاكية بطالة بحث وانما جزء منها يتمثل في بطالة انتظار. وتوجد مصادر عديدة لهذا النوع من البطالة من أهمها:

أ- **التسريح المؤقت** حيث قد تفضل العمالة المسرحة الانتظار للعودة الى وظائفهم الأصلية بدلا من البحث عن وظائف جديدة.

ب- **انتظار وظائف معينة** مثل الوظائف الحكومية ووظائف النقابات حيث قد تكون لدى الفرد رغبة في انتظار التعيينات في القطاع الحكومي أو

التعيينات من خلال النقابات وذلك للحصول على وظيفة أفضل سواء من حيث الأجر أو من حيث شروط العمل.

ج- **البطالة الموسمية** حيث أن الطلب على بعض الانشطة يكون له طبيعة موسمية مثل الانشطة الزراعية أو الانشطة السياحية، والعمالة في تلك المجالات قد تفضل الانتظار لمواسم العمل بدلا من البحث عن وظائف في مجالات أخرى.

قد تكون البطالة الاحتكاكية مرغوبة على الأقل في جزء منها حيث أن عديد من الافراد الذين يتركون وظائفهم اختياريا ينتقلون من قطاعات أقل أجر وأقل انتاجية الى قطاعات أعلى في الأجر وفي الانتاجية. وهذا يتضمن دخل أعلى للعمال، وتخصيص أفضل للموارد البشرية، وزيادة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

٤-٣-٢: البطالة الهيكلية Structural unemployment: تشير الى ذلك النوع من البطالة الذي ينشأ بسبب تغيرات في هيكل الطلب على العمل. والبطالة الهيكلية لها بعدين: **الأول بعد مهني** ويتمثل في أن التغيرات في هيكل الطلب على العمل ربما تنعكس في شكل عدم توافق بين مؤهلات وخبرات الأفراد المتعطلين وبين متطلبات الوظائف الشاغرة ، **والثاني بعد جغرافي** يتمثل في أن التغيرات في هيكل الطلب على العمل ربما تنعكس في شكل عدم توافق جغرافي بين أماكن الوظائف الشاغرة وأماكن الباحثين عن وظيفة.

وتنشأ التغيرات في هيكل الطلب على العمل نتيجة عوامل عديدة من أهمها:

أ- **التقدم الفني** الذي يؤدي الى استحداث فنون انتاجية جديدة ونوعيات جديدة من السلع تحل محل الفنون الانتاجية والسلع القديمة، مما يؤدي الى الاستغناء عن خدمات عدد من العمال دون امكانية احلالهم في الوظائف الجديدة.

ب- **التغيرات في طلب المستهلك** ، حيث مع حدوث تقدم اقتصادي تتغير الأذواق والاحتياجات فيقل الطلب على الصناعات التقليدية ويزداد الطلب على الصناعات الحديثة فتزداد معدلات البطالة في الأولى دون امكانية استيعاب هذه البطالة في الثانية.

ج- تعديل خريطة توطن أو انتشار المشروعات الجديدة وبرامج التنمية الاقليمية.

الفرق الاساسي بين البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية يتمثل في أن **البطالة الاحتكاكية** هم أفراد متعطلون تتوافق مهاراتهم مع وظائف شاغرة موجودة في أماكن سكنهم أو في أماكن أخرى يستطيعون الذهاب اليها. أما **البطالة الهيكلية** فتتمثل في أفراد متعطلون لا تتناسب خصائصهم مع متطلبات وأماكن الوظائف الشاغرة ، ومن الصعب أن يحصلوا على وظيفة بدون إعادة التدريب أو أخذ تعليم اضافي أو اعادة التوطن relocating. كذلك تعد البطالة الاحتكاكية بطالة قصيرة الأجل بينما البطالة الهيكلية قد تستمر وقتا طويلا وبالتالي فهى أكثر خطورة.

وقد لوحظ بصفة عامة أن :

١- تقل البطالة الهيكلية اذا كانت تكاليف التدريب التحويلي منخفضة وكذلك في حالة انخفاض التكاليف المادية والنفسية لانتقال العمال من مكان الى أخر.

٢- تقل البطالة الهيكلية كلما ارتفع مستوى التعليم والتدريب بين العمال حيث أن عملية إعادة التدريب تكون أسهل بالنسبة للعمالة الأكثر تعليما. فضلا عن أن المنشأة عندما تضطر الى استبعاد بعض العمالة فانها تختار استبعاد العمالة الأقل مهارة.

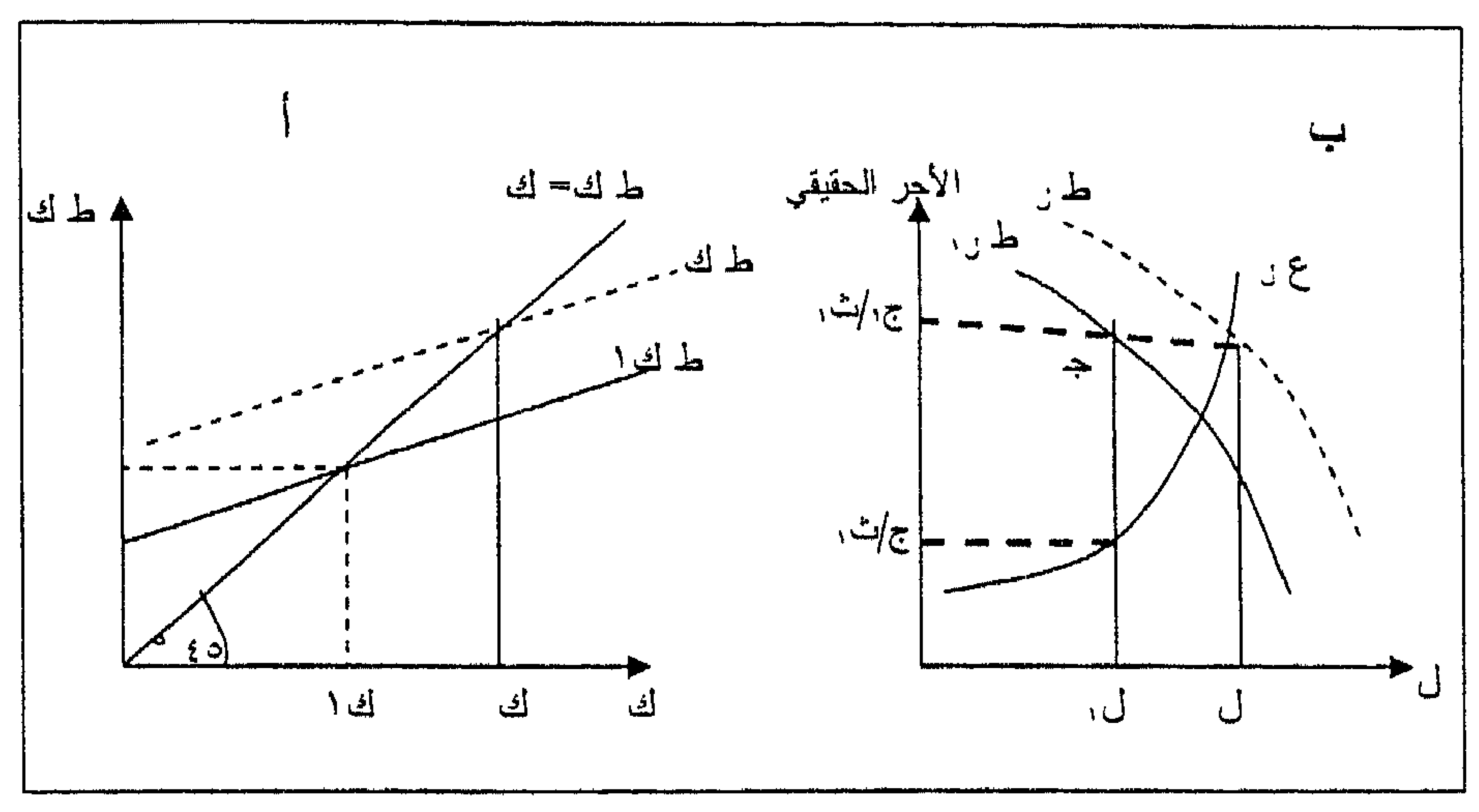
٣- تقل البطالة الهيكلية في فترات الرواج بالمقارنة بفترات الكساد. حيث عندما يتوسع الاقتصاد فان المنشأة في مواجهة نقص المهارات ربما تجد أنه من المربح لها تدريب العمالة غير الماهرة وبالتالي تقل البطالة الهيكلية. لكن في فترات الكساد حيث يرتفع معدل البطالة فان المنشأة تقصر تعييناتها الجديدة على العمالة الماهرة فقط وبالتالي تزيد البطالة الهيكلية.

٤- تدخل بعض الحكومات في سوق العمل بفرض حد أدنى للأجر قد يطيل مدة البطالة الهيكلية لأنه يقلل من رغبة أصحاب الأعمال في تدريب بعض العمال العاطلين لتتلاءم مؤهلاتهم مع الوظائف المتاحة، ويخفض الحافز لدى الأفراد على التعليم والتدريب.

٤-٣-٣: بطالة قصور الطلب Demand-deficient unemployment: تحدث بطالة قصور الطلب عندما يصبح الطلب الكلي غير كافي لتوفير وظائف لكل القوة العاملة المتاحة بصرف النظر عن مهارات أو أماكن العمال. فقد رأينا- سابقا- وفقا للفكر الكينزي أن مستوى الطلب على السلع والخدمات من العوامل الهامة المحددة لحجم التوظف، وأن المشروعات لن تتوسع في استخدام العمال مهما انخفض الأجر الا اذا كان الطلب في سوق السلع والخدمات كافيا لامتصاص الانتاج الجديد المترتب على تشغيل العمل الاضافي. ولتوضيح ذلك نفترض أن سعر بيع الناتج ثابت وأن مستوى الطلب الكلي ممثل بالمنحنى ط ك كما يتضح من

شكل رقم (٤- ٥- أ) وهذا ينعكس في مستوى الناتج ك . ونفترض أن ل أقصى عدد من العمال المطلوبين لانتاج ك كما يتضح من شكل رقم (٤-٥-ب). الآن افترض أنه حدث انخفاض في الطلب الكلي، وأن مستوى الطلب الكلي أصبح ممثل بالمنحنى ط ك١ كما يتضح من شكل رقم (٤-٥- أ) وهذا ينعكس في مستوى الناتج ك١. ونفترض أن ل١ أقصى عدد من العمال المطلوبين لانتاج ك١ كما يتضح من شكل رقم (٤-٥-ب). وفي هذه الحالة فان زيادة الناتج باستخدام عمالة أكثر من ل١ لا يكون له قيمة، ومن ثم فان زيادة استخدام العمل عن ل١ يكون الناتج الحدي الفعال لعنصر العمل مساويا للصفر. وبالتالي يكون منحنى الطلب الفعال على العمل هو جـ ل١ وهو على يسار منحنى الطلب الاصلي ط ر. وعند أي معدل للأجر الحقيقي أعلى من (ج/ث١) ولكن أقل من (ج١/ث١) يكون الطلب على السلع والخدمات غير كافي لتوظيف كل الأفراد الراغبين في العمل. وبالتالي فان أي مستوى أجر نقدي بين ج ، ج١ سوف يكون مصحوبا ببطالة اجبارية تعادل المسافة ل ل١ والتي تسمى بطالة قصور الطلب.

وقد يرجع قصور الطلب على السلع والخدمات الى أسباب طويلة الأجل كامنة في الاقتصاد ذاته، أو قد يرجع الى أسباب مؤقتة لا تلبث أن تزول. ففي الحالة الأولى يعكس انخفاض الطلب في سوق المنتجات ضعف القوة الشرائية لدى الأفراد بسبب انخفاض دخولهم وهذا هو الوضع في الدول حديثة النمو. أما في الحالة الثانية فان قصور الطلب يكون لظروف طارئة تدفع الافراد لتخفيض طلبهم لفترة معينة بعدها يعود الطلب للارتفاع كما يحدث في الدورة التجارية لذلك عادة تسمى بطالة قصور الطلب بالبطالة الدورية حيث تزيد البطالة في فترات الانكماش وتقل في فترات الرواج.

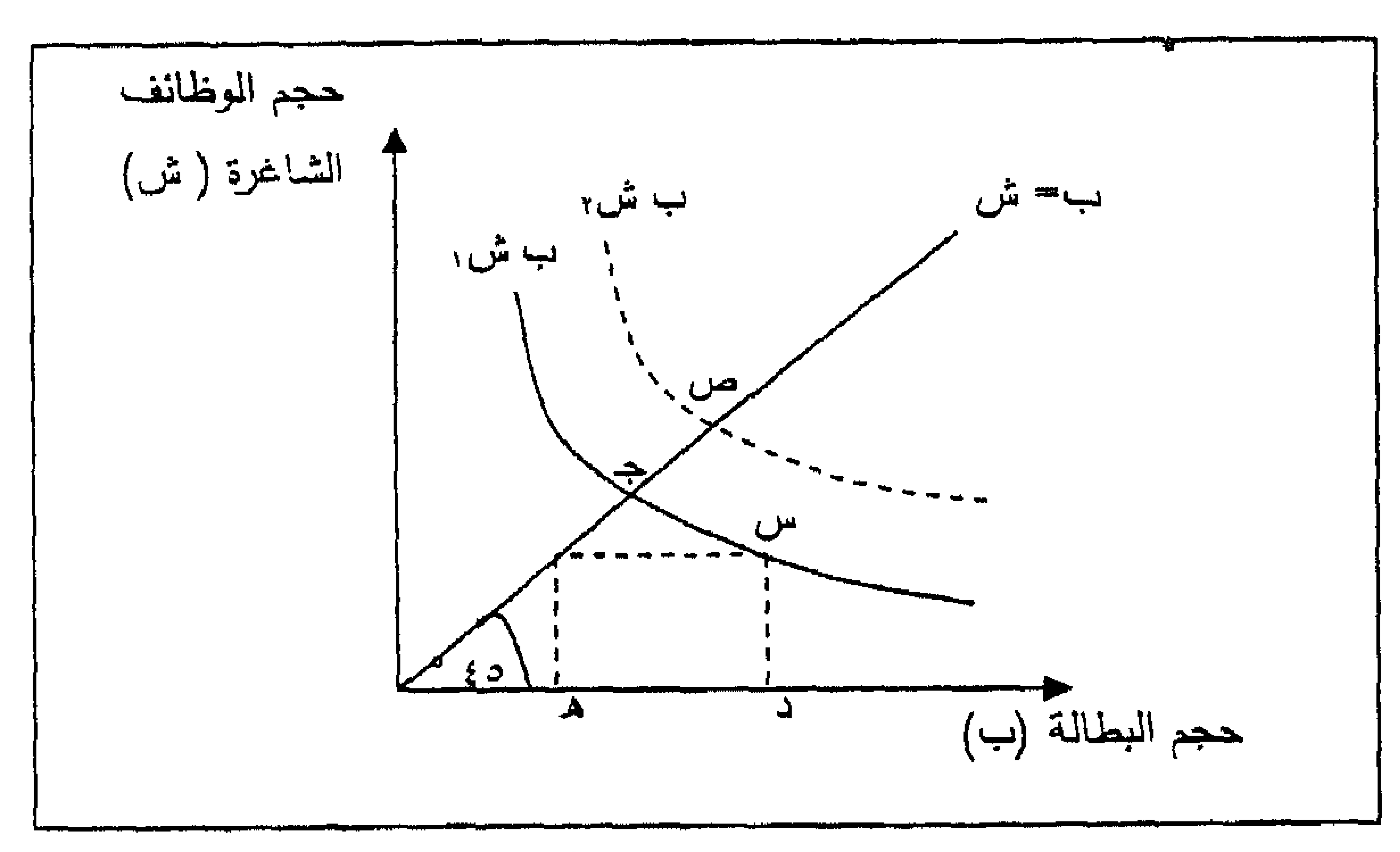


شكل رقم (٤-٥) بطالة قصور الطلب

٤-٤: تحليل البطالة والوظائف الشاغرة:

كان Dicks – Mireaux & Dow أول من لاحظوا وجود علاقة عكسية بين حجم البطالة وحجم الوظائف الشاغرة وذلك في دراسة لهم عن بريطانيا خلال الفترة (١٩٤٦- ١٩٥٦). ويمكن توضيح تلك العلاقة العكسية كالتالي: حيث أن الطلب على العمل يتحدد بمستوى الناتج المخطط، فان كل من البطالة والوظائف الشاغرة سوف يعتمد على الطلب الكلي على السلع والخدمات المنتجة محليا. فاذا زاد الطلب الكلي وزاد الناتج استجابة له فان الطلب على العمل سوف يرتفع وهذا سوف ينعكس في زيادة عدد الوظائف الشاغرة وفي نفس الوقت يزيد مستوى التوظف وتنخفض البطالة. ويمكن تصوير تلك العلاقة العكسية بين حجم البطالة ب وحجم الوظائف الشاغرة ش بمنحنى ب ش١، كما في شكل رقم (٤-٦).

يعني تحدب منحنى ب ش١ تجاة نقطة الأصل أنه مهما ارتفع عدد الوظائف الشاغرة فان البطالة لا يمكن أن تنخفض الى الصفر ، وبالعكس مهما ارتفع حجم البطالة فانه تبقى بعض الوظائف شاغرة unfilled، وذلك بسبب وجود العوامل الهيكلية والاحتكاكية في سوق العمل. ونجد أن منحنى ب ش١ يمكن أن ينتقل لأسباب عديدة منها- على سبيل المثال- أن فرض اعانة بطالة ينقل المنحنى للخارج الى ب ش٢. كذلك توفير معلومات صحيحة وكاملة في سوق العمل ينقل منحنى ب ش١ الى الداخل.



شكل (٤-٦): العلاقة بين البطالة والوظائف الشاغرة

يساعد تحليل العلاقة بين حجم البطالة والوظائف الشاغرة في التمييز بين الأنواع الرئيسية للبطالة (الهيكلية والاحتكاكية وبطالة قصور الطلب). فمثلا عند النقاط جـ ، ص كما يتضح من شكل رقم (٣-٦) حيث أن حجم البطالة(ب) = حجم الوظائف الشاغرة (ش) فان كل البطالة الموجودة تكون احتكاكية و/ أو هيكلية ولا توجد بطالة قصور طلب. أما اذا كنا عند نقطة مثل س حيث ب > ش فانه تكون هناك بطالة قصور طلب

تعادل الفرق بين ب ، ش والذي يعادل د هـ. وأخيرا نود أن نشير الى أن التحرك من نقطة الى أخرى على منحنى ب ش، يدل على حدوث تغير في حجم بطالة قصور الطلب، وانتقال منحنى ب ش، بأكمله يدل على حدوث تغير في حجم البطالة الهيكلية والاحتكاكية.

٤-٥: مفهوم التوظف الكامل Full Employment

حيث أنه من الصعب التخلص من البطالة الهيكلية والاحتكاكية في أي اقتصاد متغير، فان تحقيق التوظف الكامل لا يعني الوصول بمعدل البطالة الى الصفر . ويطلق الاقتصاديون على اقتصاد ما أنه يعمل عند التوظف الكامل اذا كان لا يوجد به الا البطالة الاحتكاكية والهيكلية فقط بمعنى أخر لا توجد به بطالة قصور طلب. وفي هذه الحالة يسمى معدل البطالة بمعدل البطالة الطبيعي natural rate of unemployment . ويسمى الناتج الذي يحققه الاقتصاد عند الوصول الى معدل البطالة الطبيعي أو التوظف الكامل بالناتج المحتمل potential output . أي أن الناتج المحتمل هو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي عندما يعمل الاقتصاد عند التوظف الكامل.

يتحقق معدل البطالة الطبيعي عندما يتعادل عدد الوظائف الشاغرة مع عدد المتعطلين. وبالتالي حتى اذا كانت أسواق العمل في حالة توازن يكون معدل البطالة الطبيعي موجب، وذلك لأن تسكين المتعطلين احتكاكيا أو هيكليا في الوظائف الشاغرة يستغرق وقتا اما في عملية البحث أو التدريب التحويلي أو الانتقال الى أماكن الوظائف المتاحة. ونجد أن الاقتصاد لا يعمل دائما عند معدل البطالة الطبيعي. ففي بعض الاوقات قد يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي وهذا يحدث في

حالـة وجـود بطالـة دوريـة أو بطالـة قصـور طلـب. وفـي أوقـات أخـرى يكـون معدل البطالـة الفعلـي أقل من معدل البطالـة الطبيعي وذلك في حالـة وجود طلب كبير على خدمات عنصر العمل وهنا تقدم المشروعات مبادرات جادة لتعيين وتدريب المتعطلين.

معدل البطالة الطبيعي في اقتصاد ما لا يظل ثابت عبر الزمن لكن يمكن أن يتغير من فترة الى أخرى حيث يتأثر بعدة عوامل أهمها: أ- معدل الـدوران الاختيـاري بـين الوظـائف ، ب- التـدفقات داخـل وخـارج قـوة العمـل، ج- المـدة التـي يـستغرقها المتعطـل حتـى يحـصل علـى الوظيفـة المرغوبـة. ففـي الاقتـصاد الامريكـي كـان معـدل البطالـة الطبيعـي ٦% فـي الثمانينـات، وفي الفترات التالية قدر ما بين ٤% الى ٥%.

٤-٦: الأثار الاقتصادية للبطالة

٤-٦-١: انخفـاض النـاتج المحلـي الاجمـالي: تتمثـل التكلفـة الاقتـصادية الأساسـية للبطالـة فـي النـاتج المـضحى بـه نتيجـة عـدم الاسـتخدام الكامـل لعنصر العمـل. فعنـدما يكـون معـدل لبطالـة الفعلـي أكبـر مـن معـدل البطالـة الطبيعـي يكـون النـاتج الفعلـي أقـل مـن النـاتج المحتمـل أى توجـد فجـوة نـاتج سـالبة:

فجوة الناتج = الناتج المحلي الاجمالي الفعلي – الناتج المحلي الاجمالي المحتمل

وقد كان آرثر أوكن Arthur Okun أول من قدر العلاقة بين معدل البطالة وفجوة الناتج وهو ما يعرف بقانون أوكن Okun's Law. والذي ينص على أن كل نقطة مئوية يزيد بها معدل البطالة الفعلي عن معدل البطالة الطبيعي تؤدي الى وجود فجوة ناتج سالبة مقدارها ٢% من الناتج المحتمل.

مثال: افترض أنه تم تقدير الناتج المحتمل ومعدل البطالة الطبيعي لاقتصاد ما في عام ٢٠١١ وكان ٨٨٩٠ بليون جنيه ، ٦% على التوالي. وكان معدل البطالة الفعلي في نفس العام ٨,٥ %.

حيث أن معدل البطالة الفعلي أعلى من الطبيعي بـ ٢,٥ نقطة مئوية، فان:

فجوة الناتج السالبة في ٢٠١١ = (٢,٥ × ٢%) × الناتج المحتمل

= ٤,٥ % × ٨٨٩٠= ٤٠٠ بليون جنيه تقريبا.

أي أن الاقتصاد يفقد ٤٠٠ بليون جنيه بسبب عدم الوصول الى معدل البطالة الطبيعي.

٤-٦-٢: زيادة عدم العدالة في توزيع الدخول: الزيادة في معدل البطالة من ٦% الى ٩% مثلا لا يؤثر على توزيع الدخل اذا كان عبء البطالة سوف يتوزع على جميع القوة العاملة بالتساوي، أى أن ساعات العمل والدخول المكتسبة من العمل سوف تنخفض بنفس النسبة لكل العمال. لكن نجد أن الواقع غير ذلك حيث أن تكلفة البطالة لا تتوزع بالتساوي بين فئات المجتمع لأنه يوجد تباين كبير بين معدلات البطالة الخاصة بمجموعات معينة داخل قوة العمل. فنجد- مثلا- أن معدلات البطالة تختلف حسب النوع حيث تكون معدلات البطالة بين الاناث أعلى. كذلك تختلف حسب السن حيث تكون معدلات البطالة بين الشباب أعلى. فوفقا لبيانات ٢٠١١ كان معدل البطالة بين الذكور في منطقة الشرق الاوسط -على سبيل المثال- ٩,٢% وللاناث ١٩,٥% ، وكان معدل البطالة بين الشباب ٢٧,٦% وبين البالغين ٧,٤% [1]. فضلا عن ذلك تختلف مدد البطالة بين

---

[1] يرجع الى :

ILO, Global Employment Trends 2013: Recovering from a second jobs dip, First published 2013.

المتعطلين. وكل هذا من شأنه أن يؤثر سلبيا على عدالة توزيع الدخل وأيضا على معدلات الفقر.

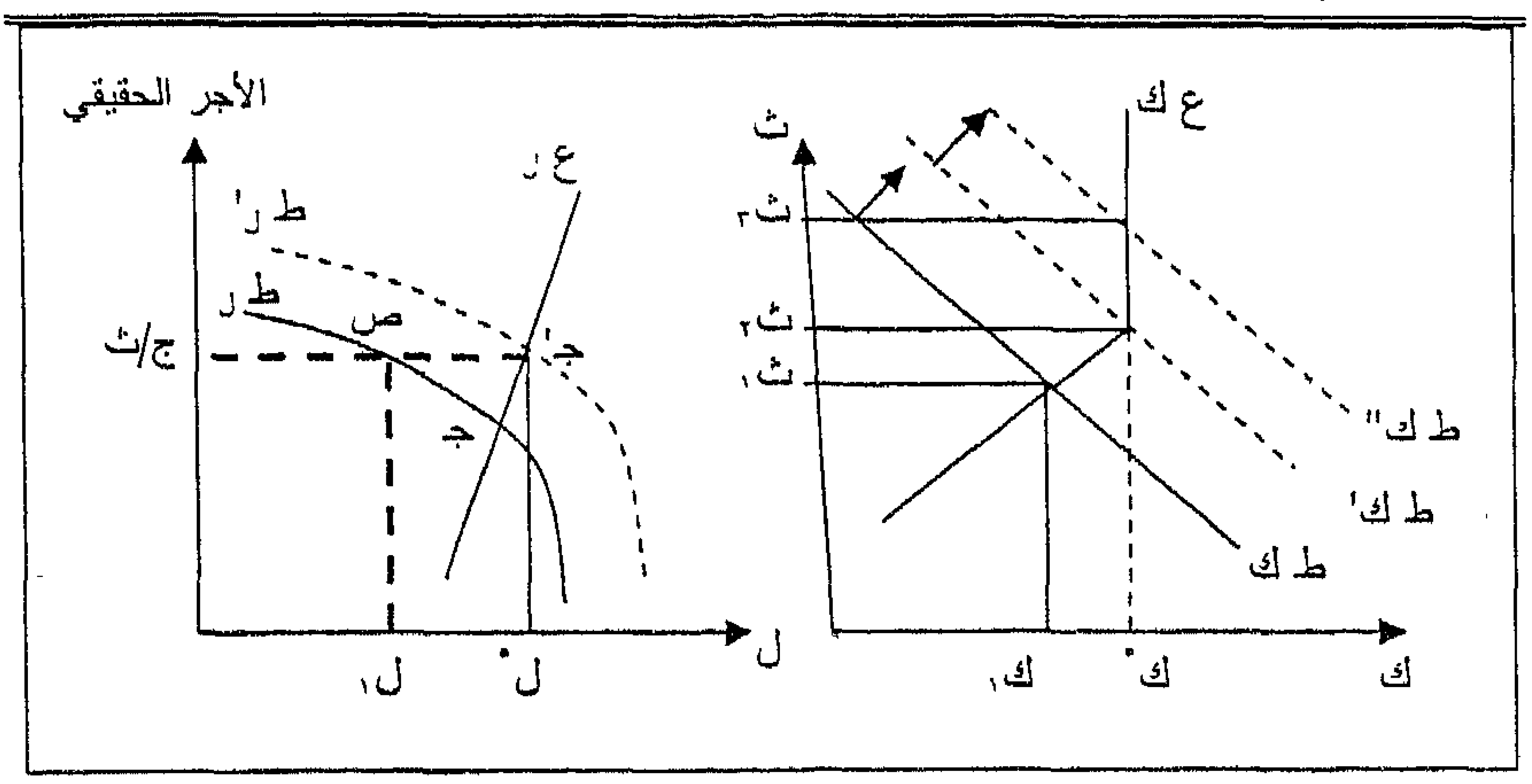
٤- ٧: سياسات علاج البطالة

توجد حزمة من الاجراءات يمكن أن تلجأ اليها الدولة لتخفيض معدلات البطالة من أهمها :

١- اتباع سياسات مالية ونقدية توسعية، جيث أن هذا من شأنه أن يزيد الطلب على السلع والخدمات ومن ثم يزيد الطلب على العمل. افترض مثلا أن سوق العمل يعمل عند نقطة ص على منحنى الطلب على العمل ط ر وأنه توجد بطالة قدرها ل°ل١ كما يتضح من شكل رقم (٤-٧). في هذه الحالة يمكن اتباع سياسات مالية ونقدية توسعية مما ينقل منحني الطلب الكلي الى أعلى الى ط ك' ، ويتبع ذلك زيادة في الطلب على العمل حيث ينتقل منحنى الطلب على العمل الى أعلى عند ط ر' ، وننتقل من نقطة ص الى نقطة جـ' وتختفي البطالة ونصل الى التوظف الكامل عند ل° كما يوضحه شكل رقم (٤-٧). لكن يجب أن نؤكد على أن الاستمرار في استخدام السيات المالية والنقدية التوسعية بعد هذا الحد سوف يؤدي الى ارتفاع الاسعار دون زيادة في حجم التوظف.

٢- تشجيع الاستثمارات الجديدة وتشجيع الصناعات الصغيرة والاستثمار الاجنبي يمكن أن يؤدي نفس الاثر السابق.

٣- زيادة الطلب على العمل- مع ثبات معدلات الاجر الحقيقي- من خلال تغيرات محفزة في التكنولوجيا أو في أسعار عناصر الانتاج الأخرى.



شكل رقم (٤-٧): دور السياسات المالية والنقدية في علاج البطالة

٤- تخفيض الأجور الحقيقية المدفوعة من جانب أصحاب الأعمال الى العمال وذلك من خلال بعض السياسات مثل اعانات الأجر. حيث يتم الانتقال من نقطة ص الى نقطة جـ كما يتضح من الشكل رقم (٤-٧).

٥- توفير برامج التدريب الجيدة يساعد في علاج البطالة التي ترجع الى أسباب هيكلية.

٦- ربط السياسات التعليمية باحتياجات سوق العمل من التخصصات والمهارات المختلفة.

٧- تحسين وتوفير المعلومات في سوق العمل .

٨- اصلاح التشريعات والقوانين الخاصة بالعمل بما يضمن الحفاظ على حقوق العمال وفي نفس الوقت يشجع المنشآت على تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال.

٤- ٨: مشكلة البطالة في مصر

٤-٨-١: تطور حجم البطالة في مصر: على الرغم من الاختلاف حول حجم ومعدل البطالة في مصر الا أن معظم التقديرات أشارت الى وجود

تزايد مستمر في حجم البطالة ومعدلها خلال الفترة من النصف الثاني من السبعينات. فوفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة للاحصاء -جدول رقم (٤-١)- ارتفع حجم البطالة من ٥٠٠ ألف في عام ١٩٨٠ الى أكثر مَن ٣ مليون في عام ٢٠١١، كذلك ارتفع معدل البطالة من ٥,٢ % الى١٢% خلال نفس الفترة.

جدول رقم (٤-١) تطور حجم ومعدل البطالة في مصر (١٩٨٠-٢٠١١)

البيان	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١١
حجم البطالة (مليون نسمة)	٠,٥	١,٢	١,٧	٢,٥	٣,٢
معدل البطالة %	٥,٢	٨	٩	١١,٢	١٢

المصدر: بوابة معلومات مصر، نقلا عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، متاح من خلال: http://www.eip.gov.eg/nds/nds.aspx .

ومما يزيد من خطورة مشكلة البطالة في مصر هو ارتفاع معدل البطالة طويلة الأجل حيث وفقا لبيانات منظمة العمل الدولية[1] في عام ٢٠١٠ بلغ معدل البطالة طويلة الاجل ٧,٧% (عدد المتعطلين لمدة سنة فأكثر كنسبة من اجمالي قوة العمل) مقابل معدل بطالة اجمالى ٩%. كذلك تشير التقديرات الى أن متوسط مدة البطالة بلغ ٣٢ شهر في المتوسط تقريبا[٢]. وتكمن خطورة البطالة طويلة الاجل في أن البطالة طويلة الاجل تكون أثارها السلبية كبيرة ومن الصعب تحملها وخاصة في حالة عدم وجود اعانات أو تعويضات البطالة أو نفاذها. بعكس البطالة قصيرة الأجل التي

[1] انظر:
ILO, Key Indicators of the Labour Market, 7TH Edition, October 2011, available at: http://kilm.ilo.org/2011/Installation/Application/kilm7install.htm

[2] رمضان، محمد عبد الغني، بدائل ومقترحات عملية في اطار الخطة القومية لتشغيل الشباب، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء، أغسطس ٢٠١١.

يمكن تخفيف أثارها من خلال اعانات البطالة أو وجود مدخرات لدى المتعطل أو ربما حتى من خلال الدعم الاسري.

ويرجع التزايد المستمر في حجم ومعدل البطالة في مصر الى :

١- **ارتفاع معدل النمو في قوة العمل** وذلك بسبب النمو المرتفع في السكان، وزيادة معدلات المشاركة في قوة العمل في السنوات الأخيرة.

٢- **تدني معدل خلق فرص العمل الجديدة** وذلك بسبب:أ- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي بسبب سياسات الاصلاح الاقتصادي، وتدني معدلات الاستثمار، والتقلبات في الاقتصاد العالمي والتقلبات في قطاع السياحة، ب- تخلي الحكومة عن سياسة تعيين الخريجين وتطبيق سياسات الخصخصة، جـ- تراجع الطلب الخارجي على العمالة المصرية وعودة عدد كبير من العاملين في الخارج خلال فترة التسعينات.

٣- عدم التوافق بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل.

٤-٨-٢: **هيكل البطالة في مصر**: بالاضافة الى التزايد المستمر في حجم ومعدل البطالة في الاقتصاد المصري يلاحظ أن هيكل البطالة يتسم بالعديد من الخصائص التي تزيد من خطورة مشكلة البطالة من أهمها:

أ- الغالبية العظمى من المتعطلين هم من الداخلين الجدد الى سوق العمل، كذلك بلغ معدل البطالة بين الداخلين الجدد الى سوق العمل مستوى مرتفع بالمقارنة بمن سبق لهم العمل. ويعزي ارتفاع معدل البطالة بين الوافدين الجدد الى سوق العمل الى حقيقة أن خبراتهم ومهاراتهم لا تناسب فرص العمل المتاحة- خاصة في القطاع الخاص- بعكس الحال بالنسبة لمن سبق لهم العمل، هذا بالاضافة الى نقص المعلومات لدى الوافدين الجدد لسوق العمل عن فرص

العمل المتاحة. فضلا عن قصور الطلب عن استيعاب كل الوافدين الجدد لسوق العمل.

ب- تتركز البطالة في مصر بين الشباب في الفئة العمرية (١٥-٢٤)، فوفقا لبيانات منظمة العمل الدولية لعام ٢٠٠٧ كان ٦٣% تقريبا من عدد المتعطلين من الشباب في الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة)، وبلغ معدل البطالة داخل تلك الفئة ٢٥% تقريبا مقابل ٤,٣% بين البالغين . وتبلغ النسبة بين معدل البطالة بين الشباب ومعدل البطالة بين البالغين ٥,٨. ووصل معدل البطالة للشباب أعلى مستوى له في الفترة بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ حيث بلغ معدل البطالة بين الشباب في تلك الفترة ٣٤% [1]. هذا فضلا عن أن حوالي ٦٥% من المشتغلين من الشباب يعمل في القطاع الخاص غير الرسمي أو أكثر من ثلث هذه النسبة تعمل بشكل غير منتظم. وربما يرجع ارتفاع معدل البطالة بين الشباب الى أن نسبة كبيرة من قوة العمل من الشباب فضلا عن قلة المهارات والخبرة لدى تلك الفئة.

ج- الغالبية العظمى من المتعطلين من حملة المؤهلات- خاصة حملة المؤهلات المتوسطة- هذا بالاضافة الى أن الوزن النسبي لحملة المؤهلات داخل البطالة كان في تزايد مستمر حيث ارتفع من ٦٠% تقريبا وفقا لتعداد ١٩٧٦ الى ٧٨% تقريبا وفقا لتعداد ١٩٨٦. فضلا عن ذلك فقد ارتفع معدل البطالة بين حملة المؤهلات من ١٤ % الى ٢٥,٤ % خلال نفس الفترة. ويلاحظ أنه من بين حملة المؤهلات كان أكثر من نصف البطالة من حملة المؤهلات

[1] رمضان، محمد عبد الغني، **مرجع سبق ذكره** .

المتوسطة. كذلك وصل معدل البطالة بين حملة المؤهلات المتوسطة حوالي ٢٩% تقريبا وفقا لتعداد ١٩٨٦. وفقا لبيانات ٢٠١٠ كان معدل البطالة بين الحاصلين على تعليم ابتدائي فأقل حوالي ٢,٢% ، ومعدل البطالة بين الحاصلين على تعليم ثانوي ١٢,٨%، وبين الحاصلين على تعليم جامعي ١٨,٩% [١]. ويرجع ارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين الى عدة عوامل أهمها: زيادة عرض قوة العمل المؤهلة، ضعف التنسيق بين سياسة التعليم وسياسة التوظف، وتراجع الحكومة عن تعيين الخريجين.

د- ارتفاع معدل البطالة في الحضر عن معدل البطالة في الريف. حيث كان معدل البطالة في الحضر ضعف معدل البطالة في الريف تقريبا. فوفقا لبيانات ٢٠١٠ كان معدل البطالة في الحضر ١٢,٨%، وفي الريف ٦,٨%[٢] .

هـ- ارتفاع معدل البطالة بين الاناث مقارنة بنظيره بين الذكور. فوفقا لبيانات ٢٠١٠ كان معدل البطالة بين الاناث ٢٢,٦ % في حين كان معدل البطالة بين الذكور ٤,٩% ، ومعدل البطالة الاجمالي ٩%[٣].

و- انتشار البطالة المقنعة والتي تتمثل في وجود أفراد لديهم عمل ولكن إناتجيتهم الحدية تصل الى الصفر . وتتركز تلك البطالة المقنعة في

---

[1] انظر:

ILO, Key Indicators of the Labour Market, op.cit.

[2] رمضان، محمد عبد الغني، **مرجع سبق ذكره** .

[3] انظر:

ILO, Key Indicators of the Labour Market, op.cit.

مؤسسات القطاع الحكومي وقطاع الأعمال العام بسبب سياسات تعيين الخريجين التي كانت مستمرة حتى نهاية الثمانينات. وأن كانت حدة البطالة المقنعة انخفضت بسبب توقف تعيين الخريجين مع بداية التسعينات وبسبب برامج الخصخصة.

٤-٩: أسئلة الفصل

أ – وضح لماذا توافق أو تعترض على كل من العبارات التالية :

١- تنشأ البطالة الهيكلية بسبب نقص المعلومات في سوق العمل .

٢- سياسة إعانة الاجور يمكن أن تخفف من حجم البطالة.

٣- معدل البطالة مقياس جيد للتعبير عن حجم مشكلة البطالة.

٤- توجد علاقة طردية بين حجم البطالة والوظائف الشاغرة.

٥- سياسة تخفيض الاجور لعلاج البطالة يمكن أن تضخم من المشكلة.

ب – قارن بين كل اثنين مما يلي :

١- بطالة البحث وبطالة الانتظار.

٢- التفسير الكلاسيكي والتفسير الكينزي للبطالة.

٣- البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية.

ج – أذكر دون أن تشرح :

١- أسباب البطالة في مصر .

٢- أنواع البطالة.

٣- اجراءات علاج البطالة.

٤- الآثار الاقتصادية للبطالة.

٥- خصائص هيكل البطالة في مصر.

٦- أسباب الارتفاع في الأجور .

د – وضح بيانيا فقط :

١- التفسير الكلاسيكي للبطالة .

٢- بطالة قصور الطلب.

٣- العلاقة بين البطالة والوظائف الشاغرة.

الفصل الخامس

تنمية الموارد البشرية*

٥- ١ : مقدمة

تتمثل الموارد الاقتصادية في الموارد الطبيعية والموارد البشرية ورأس المال المادي. الموارد البشرية لها جانبين جانب كمي وجانب نوعي، حيث يمثل عدد الافراد والنسبة العاملة منهم وعدد ساعات العمل خصائص الجانب الكمي ، بينما المهارات والمعرفة والصفات التي تؤثر على القدرات البشرية لاتمام أعمال معينة تمثل الجانب النوعي للموارد البشرية والذي هو محل اهتمامنا في هذا الفصل.

على الرغم من أن الافراد يحاولون باستمرار اكتساب مهارات جديدة ومفيدة الا أنه لم يكن ظاهرا - حتى بداية النصف الثاني من القرن العشرين - أن تلك المهارات والمعرفة يمكن أن تمثل شكل من أشكال رأس مال المجتمع، وأن جزءا كبيرا من رأس المال هذا يمثل استثمار انتاجي متعمد والذى نما بمعدل أكبر من نمو رأس المال المادي .هذا في الوقت الذي أشارت فيه العديد من الدراسات الى أن النمو في الناتج كان أكبر من النمو في الموارد الاقتصادية مثل الارض ورأس المال وساعات العمل. ولقد فسر البعض الفجوة بين معدل نمو الناتج ومعدل نمو عناصر الانتاج بالتحسينات في الانتاجية والتي ترجع في جزء منها الى زيادة قدرات عتصر العمل نتيجة الاستثمار في التعليم والتدريب والصحة .

ويتناول هذا الفصل النقاط التالية:

- مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري.

---

* كتب هذا الفصل الدكتورة / عبير شعبان .

- مجالات الاستثمار في رأس المال البشري (التعليم- التدريب- الصحة).

٥ – ٢ : مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري

بعد الحرب العالمية الثانية ومع ظهور التنمية الاقتصادية كفرع مستقل من فروع علم الاقتصاد ظهر مفهوم "راس المال البشري Human Capital " كرد فعل للمبالغة في أهمية دور رأس المال المادي Physical Capital" في تحقيق النمو الاقتصادي. ويقصد برأس المال البشري مقدار ما يمتلكه المجتمع من المؤهلات والخبرات والمهارات المختلفة. ويقصد بالاستثمار في رأس المال البشري الانفاق في المجالات التي تزيد من قدرات الافراد وانتاجيتهم مثل الاستثمار في التعليم والتدريب والصحة . وقد كانت من أولى الكتابات في هذا المجال كتابات شولتز وبيكر[١]، ثم توالت الكتابات بعد ذلك لدراسة مجالات الاستثمار في العنصر البشري من تعليم وتدريب وصحة ودراسة أثارها على النمو الاقتصادي.

لقد ساعد الأخذ بمفهوم رأس المال البشري في تفسير العديد من التساؤلات المتعلقة بالنمو الاقتصادي من أهمها:

أ – أظهرت البيانات طويلة الاجل عن معدل رأس المال/ الناتج أن كمية أقل من رأس المال تستخدم لانتاج حجم معين من الناتج في المراحل المتقدمة للنمو الاقتصادي أي أن معدل رأس المال/الناتج يتناقص. وفسر بعض الاقتصاديين هذا الأمر بأن تلك التقديرات لمعدل رأس المال/ الناتج

---

[١] يرجع إلى:

a) Schultz, Theodore. "Investment in Human Capital", the **American Economic Review**, March 1961, PP. 1 – 17.

b) Becker, Gary S., **Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis with Special Reference to Education**, National Bureau of Economic Research, New York, 1964.

تتضمن جزءً من رأس المال وليس كله فهي تستبعد رأس المال البشري هذا في الوقت الذي زاد فيه رأس المال البشري بشكل جوهري وأكبر من الزيادة في رأس المال المادي.

ب – أشارت التقديرات الى أن الدخل القومي يتزايد بمعدل أسرع من الزيادة في الموارد الاقتصادية، حيث وجد في دراسة عن الولايات المتحدة أن الناتج يتزايد بمعدل أكبر من زيادة الكميات المستخدمة من الارض ورأس المال وساعات العمل، فضلا عن ذلك كان الفرق بين معدلي النمو يتزايد من دورة تجارية الى أخرى. وقد أرجع الاقتصاديون ذلك الى وجود مجموعتين من القوى مسئولتين عن هذا الاختلاف بين معدلات النمو في الموارد الانتاجية المستخدمة وحجم الانتاج، الاولى هي وفورات الحجم returns to scale ، والثانية التحسينات الكبيرة في نوعية المدخلات وخاصة عنصر العمل. غير أن هذه التحسينات لم تؤخذ في الاعتبار عند حساب كميات المدخلات .

جـ – يمكن ارجاع الزيادات الكبيرة وغير المفسرة في الايرادات الحقيقية للعمال الى الاستثمارات التي تمت في الموارد البشرية. فالنمو الملاحظ في الانتاجية يكون ببساطة نتيجة لثبات وحدة العمل مع مرور الزمن على الرغم من أن وحدة العمل هذه في الحقيقة زادت كنتيجة للنمو في كمية رأس المال البشري لكل عامل. فعنصر رأس المال البشري أصبح كبيرا نتيجة لاستثمار العمال في اكتساب مهارات جديدة .

٥ – ٣: مجالات الاستثمار في رأس المال البشري

ان جزءً كبيرا مما نعتبره استهلاكا يمثل استثمارا في الموارد البشرية مثل الانفاق على التعليم والانفاق على برامج التدريب والانفاق على الصحة، حتى أن تكاليف الهجرة من مكان الى أخر بحثا عن فرصة عمل أفضل يعتبر استثمارا في الموارد البشرية. كذلك الانفاق على الغذاء حتي مستوى

معين – وخاصة في الدول الفقيرة– يعتبر جزءً من تنمية الموارد البشرية طالما أنه يؤثر ايجابيا على انتاجية الأفراد.

ويمكن أن تقسم نفقات الافراد – بصفة عامة – الى ثلاثة أنواع ، **الأول** نفقات تشبع الرغبات الاستهلاكية للفرد ولا تؤدي الى أي زيادة في قدراته وهذه تعتبر نفقات استهلاكية صرف، و**الثاني** نفقات تزيد قدرات الافراد ولا يترتب عليها اشباع أي رغبات استهلاكية وهذه تمثل استثمار صرف ، و**الثالث** نفقات تزيد قدرة الافراد وتشبع رغبة استهلاكية في نفس الوقت وبالتالي يمثل جزء منها استثمارا وجزء استهلاكا .

وتوجد مجالات عديدة تؤثر بشكل جوهري على قدرات الافراد وبالتالي تؤثر على نوعية الموارد البشرية. ومن الانشطة الاكثر أهمية في تحسين قدرات الافراد : التعليم والتدريب والخدمات الصحية. وسنتناول كل منها على التوالي .

٥– ٣ – ١: التعليم: يعرف التعليم على أنه عملية تنمية المعرفة والمهارة والعقل والخصائص. ومن ثم فإن الأنشطة التعليمية تتضمن إنتاج وتوزيع المعرفة سواء كان ذلك في المؤسسات الرسمية للتعليم أو في أي مكان أخر[1]. وتتم غالبية الأنشطة التعليمية عادة داخل المؤسسات التعليمية العامة والخاصة من تعليم أساسي وثانوي وتعليم عالي. ويمكن النظر الى عدد السنوات التي يقضيها الفرد في التعليم– بالاضافة الى أنها تتحدد بعوامل غير اقتصادية – على أنها تتحدد بالطلب على وعرض الخدمات التعليمية[2].

---

[1] انظر في ذلك :

Cohn, Elchanan, and Geske, Terry G., **the Economics of Education,** Pergamon Press, Oxford , 1990, P. 2.

[2] يرجع الى:

Todaro, M.P., and Smith, S.C., **Economic Development**, Pearson Addetition Wesley, N.Y., 2000.

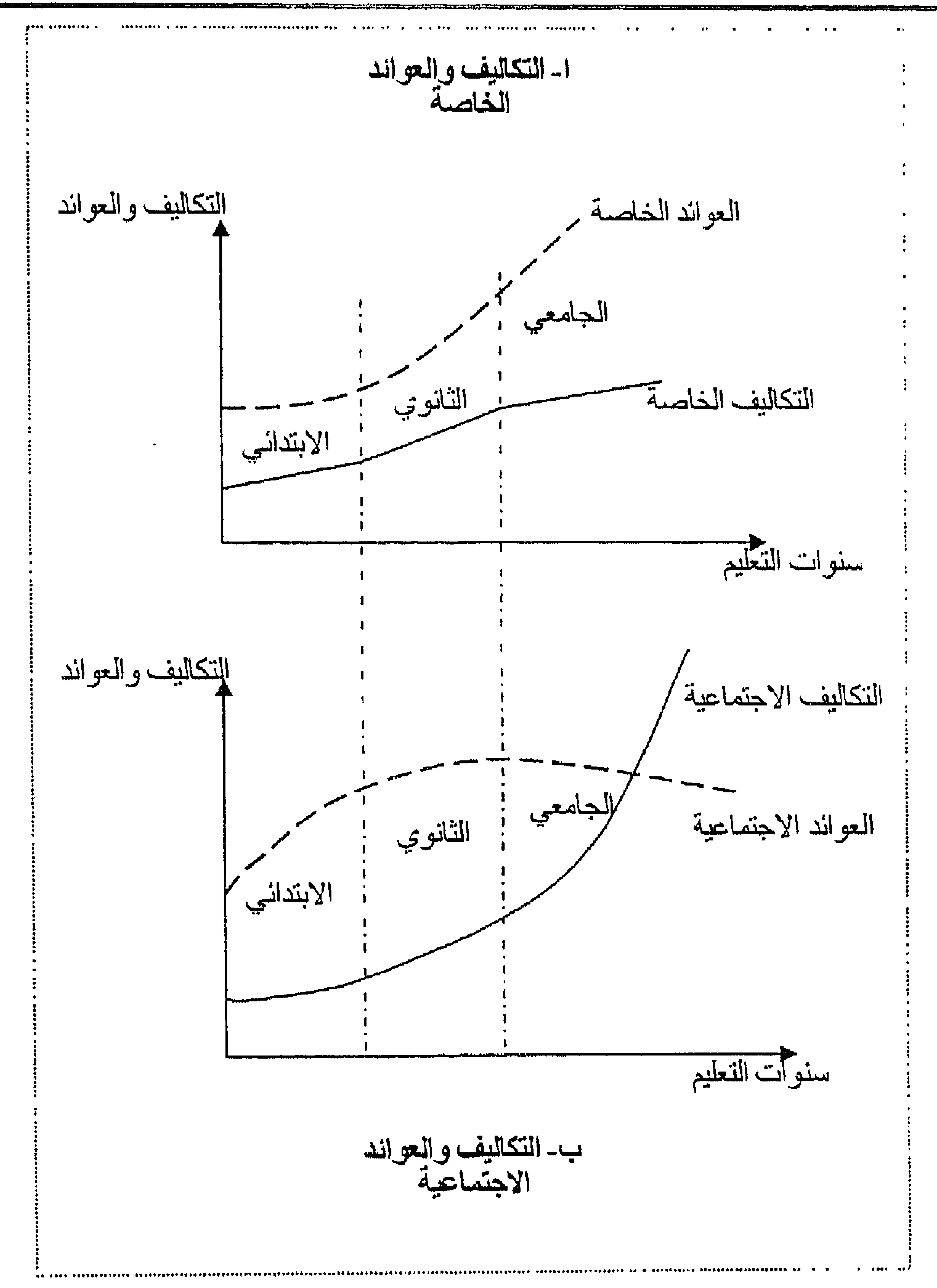
فعلى **جانب الطلب** نجد أن السنوات التي يقضيها الفرد في التعليم تتحدد بعاملين رئيسيين هما:

١ – **الزيادات في الدخول** التي يتوقع الافراد الحصول عليها مع الحصول على مستويات أعلى من التعليم.

٢– **تكاليف التعليم** التي يتحملها الفرد أو الأسرة وتنقسم الى نوعين **الاول** التكاليف المباشرة وتتمثل في المصروفات المدرسية وتكاليف الكتب والنقل والزي والتكاليف الاخرى المرتبطة بالتعليم، و**الثاني** التكاليف غير المباشرة وتتمثل في الدخل المضحى به نتيجة الالتحاق بالتعليم، أي تكلفة الفرصة البديلة للمتعلم .

وتكون كمية التعليم المطلوبة طلبا مشتقا من فرص التوظف مرتفعة الاجر المتوقع الحصول عليها في القطاع الرسمي مقارنة بتكاليف التعليم الخاصة. اما على **جانب العرض** فان كمية الاماكن المتاحة بالمدارس في مراحل التعليم المختلفة تتحدد بالموارد الاقتصادية المخصصة للانفاق على التعليم وتلك في المقابل تتأثر بمستوى الطلب الخاص الاجمالي على الخدمات التعليمية. ويوضح **الجزء أ من الشكل** (٥–١) أنه كلما أتم الفرد سنوات تعليم أعلى فان العوائد الخاصة المتوقعة تزيد بمعدل أسرع من المعدل الذي تزيد به التكاليف الخاصة للتعليم. ولتعظيم الفرق بين المنافع الخاصة المتوقعة والتكاليف الخاصة المتوقعة (وبالتالي تعظيم معدل العائد الخاص على الاستثمار في التعليم) فان الاستراتيجية المثلى للطالب تتمثل في الحصول على أكبر عدد ممكن من سنوات التعليم.

أما فيما يخص المنافع والتكاليف الاجتماعية، في الدول النامية التكاليف الاجتماعية للتعليم (والتي تتمثل في تكلفة الفرصة البديلة للمجتمع ككل نتيجة استخدام جزء من الموارد لتمويل التوسع في التعليم بدلا من



شكل (٥ – ١) :عوائد وتكاليف التعليم

استخدامها في تمويل قطاعات أخرى) تزيد بمعدل متزايد كلما تدرج الطلاب في مراحل التعليم الأعلى كما يوضحه **الجزء ب من الشكل** (٥-١). حيث يعكس منحنى التكاليف الاجتماعية معدل نمو منخفض في التكاليف

الاجتماعية لسنوات التعليم الاساسي، ثم تحدث بعد ذلك زيادة سريعة في التكاليف الحدية لسنوات التعليم فوق التعليم الاساسي والتي ترجع الى ارتفاع التكاليف الرأسمالية والجارية (المباني والمعدات وأجور العاملين وطباعة الكتب والنفقات الاخرى) لمراحل التعليم الاعلى، هذا بالاضافة الى الدعم الذي تقدمه الحكومة الى تلك المراحل من التعليم . أما المنافع الاجتماعية- والتي تتمثل في زيادة الانتاجية وتوفير احتياجات المجتمع من المهارات المختلفة، وتخفيض معدل الجريمة، وتحسين سلوك الافراد- فنجد أنها تزيد بمعدل متناقص حيث يزيد منحنى المنفعة الاجتماعية في سنوات التعليم الاساسي بمعدل كبير مما يعكس التحسن في الانتاجية في القطاع غير الرسمي من تعلم القراءة والكتابة والمهارات الحسابية والمهنية الاساسية. بعد ذلك تزيد المنفعة الاجتماعية الحدية لسنوات التعليم الاضافية بمعدل بطيء. وينتج من ذلك أن الاستراتيجية المثلي من وجهة نظر المجتمع والتي تعظم معدل العائد الاجتماعي الصافي على الاستثمار في التعليم سوف تتحقق بالتركيز على توفير التعليم الاساسي لأفراد المجتمع ككل. بعد مرحلة التعليم الاساسي تتجاوز التكاليف الاجتماعية الحدية المنافع الاجتماعية الحدية لذلك الاستثمار التعليمي العام أي أن توفير أماكن جديدة في مراحل التعليم العليا سوف يحقق معدل عائد اجتماعي صافي سالب. ومن ثم فان الاستراتيجية المثلى للاستثمار في التعليم من وجهة نظر المجتمع يجب أن تركز على توفير التعليم الاساسي وتحسين جودته[1].

وبالتالي يوضح **شكل** (٥-١) التعارض بين الاستراتيجية المثلى للتعليم من وجهة النظر الخاصة والاجتماعية، ذلك التعارض الذي سوف

---

[1] انظر :

Ibid.

يستمر طالما أن التقييم الخاص والاجتماعي للتعليم العالي يختلف. ويرجع التفاوت بين التكاليف والمنافع الخاصة في مواجهة التكاليف والمنافع الاجتماعية الى حد كبير الى السياسات العامة والخاصة فيما يتعلق بالاجور، والسياسات التعليمية، وتسعير الخدمات التعليمية. ولقد خلق هذا التفاوت بين التكاليف والمنافع العامة والخاصة طلبا خاصا متزايدا على الاستمرار في مراحل التعليم العليا. وكلما زادت الطلبات الخاصة على التعليم كلما زادت التكاليف الاجتماعية بشكل كبير وبالتالي يحدث سوء تخصيص للموارد العامة وبالتالي يتناقص احتمال توفير فرص عمل جديدة لهؤلاء الخريجين بسبب نقص التمويل العام، مما ينعكس في ارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين وهذا ما حدث بالفعل في معظم الدول النامية بما فيها مصر.

وبالتالي تحتاج الدول النامية الى هيكل من العوائد والتكاليف يطور ويخصص الموارد البشرية طبقا للاحتياجات والفرص المتاحة في كافة قطاعات الاقتصاد. وفي حالة غياب تلك الاليات يحدث سوء تخصيص للموارد البشرية من ناحيتين: <u>الاولى</u>: أن زيادة عرض الخريجين بمعدل يفوق ما يستطيع الاقتصاد استيعابه يترتب عليه وجود بطالة بين المتعلمين ويمثل هذا اهدار لرأس المال البشريكما أشرنا في الفصل السابق ، <u>الثاني</u> أنه في ظل ارتفاع معدلات البطالة يقبل المتعلمون وظائف تحتاج سنوات تعليم أقل أو ينشئون مشروعات خاصة في القطاع غير الرسمي أو يبحثون عن عمل في الخارج وبذلك لا تتاح لهم فرصة في المشاركة في عمل منتج يفيد المجتمع الذي أنفق قدرا كبيرا من الموارد النادرة في تعليمهم.

وقد حدثت في الآونة الأخيرة عوامل عديدة أثرت ايجابيا على التعليم من أهمها[1] :

[1] لمزيد من التوسع يرجع الى:

١- **العولمــة**: وهـي عمليـة معقـدة مـن التكامـل فـي رأس المـال والتقنيـة والمعلومـات بيـن الـدول والتـي قـادت إلـى زيـادة حـدة المنافسـة بيـن المنشآت وكـذلك بـين الـدول فـي الاقتـصاد العـالمي، وأدت إلـى زيـادة الطلـب علـى المهارات وبالتالي زيادة العوائد على التعليم.

٢- **تغير مفهوم التنمية الاقتصادية**: والذي يتطلب أن تكون الدول أكثر قدرة على استيعاب وتطبيق التقنيات الجديدة، وهذا خلق نموذجا جديدا من التعليم وهو التعلم مدى الحياة أو التعلم المستمر lifelong learning ، وهو التعلم المستمر عبر حياة الانسان بأكملها، من سن الطفولة حتى سن التقاعد. ويشمل التعلم المستمر التعليم الرسمي والتدريب الذي يقدم من خلال النظام التعليمي القومي بالاضافة إلى التعلم والتدريب غير الرسمي.

٣- **تطـور تقنيـة المعلومـات والاتـصالات**: يتمثل التطور العلمي الرئيسي الـذي سـاعد فـي نمـو إقتـصاديات المعرفـة فـي التطـور فـي مجـال تقنيـة المعلومات والاتصالات والذي انعكس في التقدم الهائل في القدرة على تخزين ونقل والوصول إلى وإستخدام البيانات. فضلاً عن ذلك فان التقدم في وسائل الاتصال عن بعد وتقنية الاقمار الصناعية انعكس في تقليل المسافة المادية مما يجعل الاتصال ونقل المعلومات أرخص كثيراً[1]. والنتيجة الهامة لثورة المعلومات هذه أنها قللت من أهمية وسائل التعليم التقليدية وخلقت أنواعا جديدة للتعليم مثل التعليم الالكتروني e-learning.

Khan, Habibullah, and Williams, Jeremy B., " Poverty Alleviation through Access to Education: can E-Learning Deliver?" **U21 Global Working Papers Series**, Issue 2, July 2006, Pp. 7 – 9.

[1] تكلفة مكالمة التليفون من نيويورك إلى لندن كانت ٣٠٠ دولار امريكي للدقيقة عام ١٩٤٠ في حين الآن تكون التكلفة حوالي ٥ سنت للدقيقة. وفي ١٩٨٥ كانت تكلفة إرسال ٤٥ مليون بت bits من المعلومات في الثانية عبر كيلومتر من اسلاك الألياف الضوئية optical fiber ١٠٠ دولار أمريكي، لكن في ١٩٩٧ تكاد التكلفة لا تصل إلى ٠,٠٥ سنت.

<u>التعليم والتنمية الاقتصادية:</u> يعتبر التعليم حقا أساسيا للإنسان في أي مجتمع ويرتبط تقريبا بكل جوانب الحياة. فنجد – على سبيل المثال– أن تعليم الإناث له دور في الحد من النمو السكاني وبالتالي يساهم في حل المشكلة السكانية حيث يخفض من معدل الخصوبة fertility rate[1]، وكذلك له أثر ايجابي على معدلات وفيات الأطفال، ومستوى التغذية، ومعدلات إلتحاق الأجيال الجديدة بالمدارس، وضمان لاستمرار الأطفال في المدارس، ومن ثم خفض معدلات عمالة الأطفال. فضلا عن ذلك فان المرأة المتعلمة تكون أقدر على رعاية أطفالها، كما تستطيع الحصول على عمل في القطاع الرسمي وعلى ضمان إجتماعي ومنافع اخرى[2].

ويسهم التعليم من الناحية الاقتصادية بدور أساسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. فبالرغم من الصعوبات في تقدير المساهمة الحقيقية للتعليم في الناتج المحلي الاجمالي إلا أنه يعتبر أداة قوية في دعم النمو الاقتصادي من خلال زيادة الانتاجية، واستيعاب التقنيات الجديدة، وجذب الاستثمارات الاجنبية. هذا فضلا عن أن التعليم وسيلة للقضاء على الفقر وتقليل التفاوت بين طبقات المجتمع ، فإتاحة التعليم للفقراء يعتبر طريقا للتغلب على الفقر وذلك من خلال تنمية رأسمالهم البشري وإفساح الطريق أمامهم للمشاركة الاقتصادية والسياسية [3].

---

[1] يعرف معدل الخصوبة بأنه متوسط عدد المواليد لكل امرأة.

[2] لقراءة أكثر تفصيلا انظر:

Hannum, Emily; and Buchmann, Claudia; " Global Educational Expansion and Socio-Economic Development: An Assessment of Findings from the Social Sciences", **World Development**, Vol. 33, No. 2, March 2005, Pp. 333 – 354.

[3] لقراءة أكثر تفصيلا يمكن الرجوع الى:

- Lucas, Robert E., "On the Mechanics of Economic Development", **Journal of Monetary Economics**, Vol. 22, 1988, Pp. 3 – 42.
- Teles, Vladimir K., "The Role of Human Capital in Economic Growth" Applied **Economics Letters**, Vol. 12, No. 9, 2005, PP. 583 – 587.

وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي في معظم الدول النامية منذ الستينات حتى اقترب من ١٠٠ % في بعض الدول، فضلا عن ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي، إلا أن الأثر على النمو كان أقل مما هو متوقع، وقد أرجع البعض ذلك الى ثلاثة أسباب هي[١] :

١- يؤدي التعليم في بعض الدول الى **خلق مهارات غير مطلوبة** وهذا يتبعه استخدام تخصصات لأداء مهام لا تتناسب معها.

٢- **انخفاض العائد على التعليم** بسبب التوسع في عرض المتعلمين بالمقارنة مع الطلب عليهم.

٣- **انخفاض جودة التعليم** وما نتج عنه من أن سنوات التعليم لا تخلق رأس مال بشري.

ولقد أدى هذا إلى إدعاء البعض بأن معدلات العوائد الاجتماعية على الاستثمار على التعليم في الدول النامية تكون أعلى مع زيادة الاستثمار في برامج التعليم غير الرسمي للبالغين وعمال الزراعة في المناطق الريفية وفي برامج التدريب المهني، حيث أنه يناسب ظروف تلك الدول والتي ترتفع بها معدلات الأمية وترتفع فيها مساهمة قطاع الزراعة والقطاع غير الرسمي في الناتج والتوظف[٢].

[1] لمزيد من التوسع انظر:
Pritchett, Lant," Where Has All the Education Gone?" , **The World Bank Economic Review**, vol. 15, No. 3, 2001, Pp. 367 – 391.

[2] لقراءة أكثر تفصيلا يرجع الى:
Minnis, John R., " Nonformal Education and Informal Economics in sub-Saharan Africa: Finding the Right Match", **Adult Education Quarterly**, Vol. 56, No. 2, February 2006, Pp. 119 – 133.

وضع التعليم في الدول النامية:

١ - **الانفاق على التعليم:** زاد **الانفاق على التعليم** في الثلاثة عقود الاخيرة. وغالبا تمثل ميزانية التعليم ما يتراوح بين ١٥% الى ٢٧% من ميزانية الحكومة. ويلاحظ وجود فروق بين الدول في نسبة المنفق من الناتج المحلي الاجمالي على التعليم فنجد تلك النسبة في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل ٣,٧% و ٤,١ % على التوالي مقارنة بـ ٥,١% في الدول مرتفعة الدخل. كذلك وجد أن متوسط نصيب الطالب من الانفاق العام على التعليم ظل عند مستوى متدني في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة ، حيث كان ٢٢٩ دولار في الدول النامية مقارنة ب ٤٦٨ دولار في الدول المتقدمة. هذا فضلا عن أن الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي في الفترة الاخيرة في الدول النامية وأزمة المديونية من المتوقع أن تؤثر سلبا على ميزانية التعليم فيها.

٢ - **معدلات الالتحاق:** حدثت زيادة ملموسة في **معدلات الالتحاق** في الفترة الاخيرة وان كانت توجد فروق بين الدول في معدلات الالتحاق. فوفقا لبيانات ٢٠٠٩ بلغت معدلات الالتحاق الصافي في التعليم الاساسي في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل ٨٠ % و٨٨ % مقارنة بـ ٩٥ % في الدول مرتفعة الدخل على التوالي . وفي التعليم الثانوي كانت نسب الالتحاق الاجمالي ٣٨% و٦٨% في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل على التوالي مقارنة بـ ١٠٠% في الدول مرتفعة الدخل . وفي التعليم العالي كانت نسب الالتحاق الاجمالي ٦ % و ٢٤% و٦٧% في الدول منخفضة ومتوسطة ومرتفعة الدخل على التوالي. وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الالتحاق في التعليم الا أن أحد مشاكل التعليم في الدول النامية هي ارتفاع معدلات التسرب من مراحل التعليم المختلفة . ففي امريكا اللاتنية على سبيل المثال وجد أن من بين كل ١٠٠ تلميذ يلتحقون بالتعليم الاساسي يتسرب ٦٠ تلميذ

قبل اتمام تلك المرحلة من التعليم ، وفي افريقيا كان معدل التسرب ٥٤% تقريبا وفي آسيا كان ٢٠% تقريبا. كذلك وجد أنه في ٦٦ دولة من ١٠٨ دولة نامية **معدلات التحاق** المرأة في التعليم الأساسي والثانوي أقل من تلك المعدلات الخاصة بالذكور بـ ١٠ نقاط مئوية على الاقل.

٣- **الامية:** تمثل القدرة على القراءة والكتابة والالمام ببعض الجوانب الأساسية للمعرفة عنصرا أساسيا في تنمية الموارد البشرية. وقد انخفض معدل الامية بين البالغين (١٥ سنة فأكثر) من ٦٠% في ١٩٦٠ الى ٣١% في عام ١٩٩٥ في الدول النامية. ورغم ذلك ونتيجة للنمو السريع في السكان زاد عدد الافراد الاميين من ١٥٠ مليون نسمة الى ٨٧٢ مليون نسمة خلال نفس الفترة. وقد وجدت أعلى معدلات للأمية في جنوب آسيا (٥٠%) تليها الدول العربية (٤٣%) وذلك مقارنة بـ ١% و ٢,٥% في امريكا الشمالية واوربا على التوالي.

٤- **تكاليف وايرادات التعليم:** توجد فروق كبيرة بين متوسط تكاليف تعليم الطالب في مراحل التعليم المختلفة في الدول النامية مقارنا بنظيره في الدول المتقدمة. ففي الدول المتقدمة كانت النسبة بين تكلفة تعليم الطالب في التعليم الثانوي والتعليم الابتدائي تعادل ٦,٦ الى ١ ، وبين التعليم فوق الثانوي والتعليم الابتدائي ١٧,٦ الى ١ ، وكانت النسب المناظرة في الدول النامية ١١,٩ الى ١ ، و ٨٧,٩ الى ١ على التوالي. أي أن تكلفة تعليم طالب جامعي في السنة تعادل تكلفة تعليم ٨٨ طالب ابتدائي في السنة. وحيث أنه في أكثر من نصف الدول النامية تكون النسبة الأكبر من الطلاب في التعليم متواجدة في المرحلة الابتدائية فمعنى ذلك أن الدول النامية تنفق جزءً كبيرا من ميزانيتها التعليمية على نسبة صغيرة من الطلاب (هم أولئك الذين االتحقوا بالجامعات). ووجدت احد الدراسات عن توزيع الموارد التعليمية

أن التعليم الجامعي يحصل على ٤٠% من الموارد التعليمية في الدول النامية هذا في الوقت الذي يستوعب ٦ % فقط من اجمالي الطلاب في التعليم.

<u>مشاكل التعليم في الدول النامية[1]:</u>

١- **قلة الموارد المخصصة للانفاق على التعليم:** مقارنة بالدول الغنية انفاق الدول النامية على التعليم منخفض سواء كنسبة من الانفاق العام ككل أو كنسبة من الناتج المحلي. حيث أن الانفاق العام يعطي الأولوية الى مجالات أخرى مثل خدمة الدين والانفاق العسكري، هذا فضلا عن انخفاض الموارد المتاحة بصفة عامة بسبب انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدوال النامية وانخفاض حجم المساعدات الموجهة للتعليم . فوفقا لصندوق الطفولة التابع للأمم المتحدة تحقيق هدف توفير التعليم الاساسي الشامل في الددول النامية بحلول عام ٢٠١٥ يتطلب ٩ بليون دولار سنويا لتغطية التكاليف الرأسمالية الاضافية والاحتياجات اللازمة لتحسين نوعية الخدمات التعليمية. لا يمكن توفير تلك الموارد من خلال الموارد الذاتية للدول النامية لأن ذلك يتطلب من الدول النامية أن تحقق معدل نمو ٨% سنويا ، هذا من المستحيل. من ناحية أخرى نجد أن المنح المقدمة للتعليم ضعيفة كذلك انخفضت في الفترة الأخيرة .

٢- **عدم العدالة في الوصول الى الخدمات التعليمية:** بالاضافة الى أن الانفاق على التعليم في الدول النامية ضعيف، وجد أيضا أن الأفراد الاغنياء يستفيدون بالجزء الأكبر منه وبالتالي لا يستفيد الفقراء كثيرا . ففي معظم الدول النامية أفقر ٢٠% من السكان يحصلون على أقل من ٢٠ % من

---

[1] انظر:

UNDP, **Human Development Report**, 2003.

منافع الانفاق العام على التعليم. وهذا يترتب عليه أن التكاليف المصاحبة للتعليم تستقطع جزءً كبيرا من ميزانية الأسر المحدودة تتراوح بين ١٠ % إلى ٢٠% من متوسط دخل الفرد مما يشجع على عدم الالتحاق بالتعليم الأساسي أو التسرب منه.

٣- **عدم الكفاءة في استخدام الموارد التعليمية:** تظهر عدم الكفاءة في استخدام الموارد التعليمية في:

أ- أن ٩٠% من الانفاق الجاري يذهب الى مرتبات المدرسين والعمالة الادارية مما يترك جزء قليل للانفاق على المواد التعليمية.

ب- انخفاض كفاءة المعلم مما يعني أن الطلاب لا يتعلمون كما ينبغي، وينعكس هذا في ارتفاع معدلات الرسوب، ومن ثم ارتفاع معدلات التسرب وضياع الموارد التي انفقت.

ج- المحاباة في اسناد المناقصات التعليمية الخاصة بالانشاءات أو توفير المستلزمات التعليمية للمدارس مما يقود الى تضخيم التكاليف وانخفاض الجودة.

د- سوء استخدام المنح المقدمة للتعليم حيث وجد أن من ٦٠% الى ٨٠% من مبلغ المنحة ينفق في الدوال المتلقية والباقي ينفق في الدول المانحة على تدريب بعض الكوادر من الدول النامية في الخارج أو الاستعانة بمستشارين ومحاضرين من الخارج.

٥-٣-٢: التدريب خلال الوظيفة on-the-Job Training:

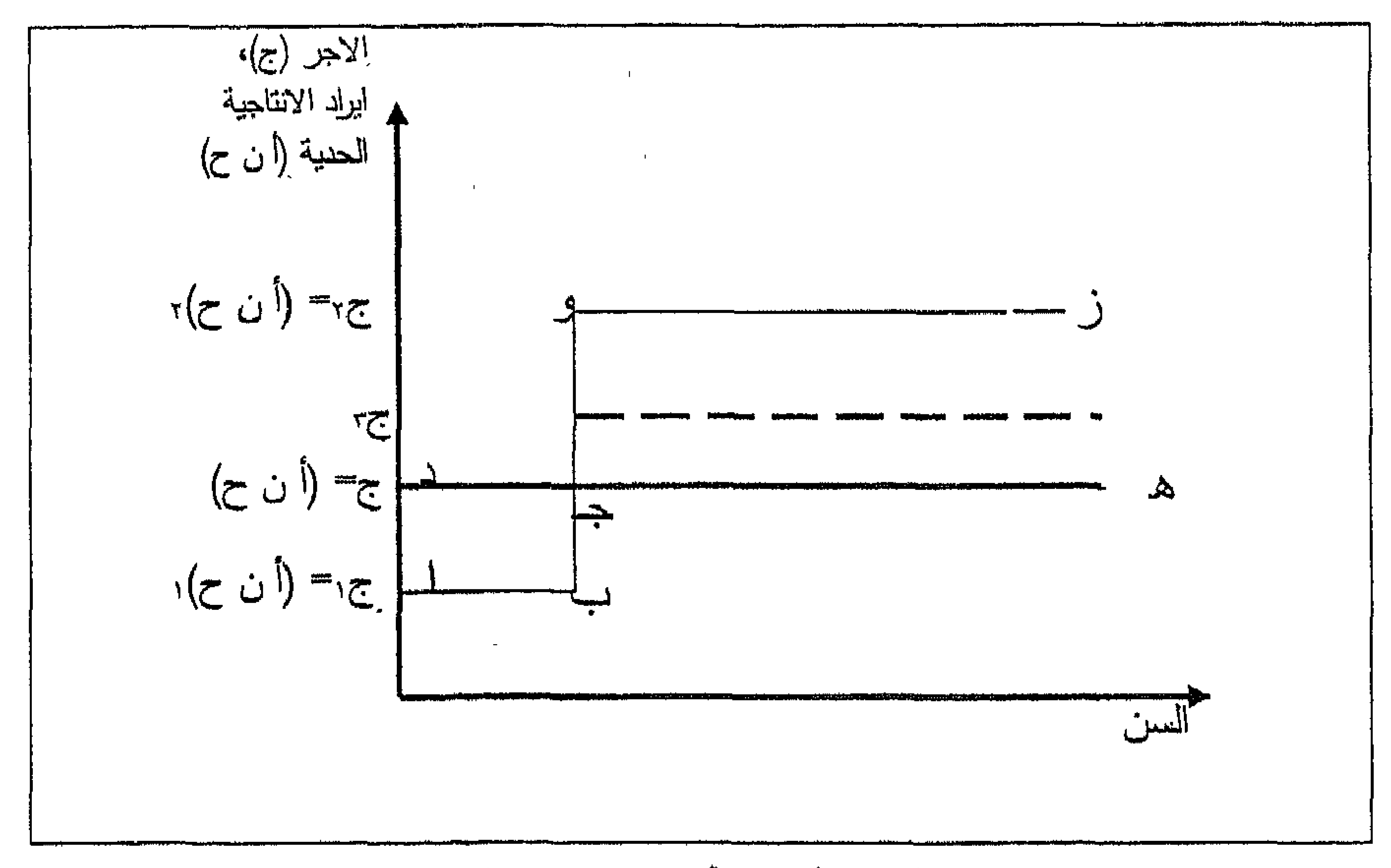
يمثل التدريب مجالا من المجالات الهامة التي تؤثر على قدرات الافراد. وقد أشار البعض الى أن أكثر من نصف رأس المال البشري يتراكم لدى الافراد بعد اتمام التعليم من خلال الاستثمارات في التدريب التي تأخذ مكانها في الوظائف. ويوجد نوعان من التدريب:

أ - **التدريب العام general training**: هو ذلك النوع من التدريب الذي يؤدي الى اكتساب العامل مهارات تكون مفيدة في العديد من المنشآت بجانب المنشأة التي قدمته له، أى أنه ذلك النوع من التدريب الذي يرفع من انتاجية المتدرب بغض النظر عن نوع المنشأة التي يعمل بها. ومثال ذلك التلمذة الصناعية أو الحرفية في مجال الحرف مثل الكهربائي والميكانيكي والنجار، كذلك الحرف التي يتعلمها الفرد أثناء الخدمة العسكرية، وتعلم مهارات الحاسب الالي وتكنولوجيا المعلومات. كذلك يعتبر التعليم الرسمي نوع من التدريب العام.

ب - **التدريب المتخصص specific training**: هو ذلك النوع من التدريب الذي يزيد انتاجية العامل في المنشأة التي قدمته فقط أو في منشأة بعينها دون المنشآت الاخرى وذلك اما بسبب الطبيعة الخاصة بالمنشأة أو بسبب الطبيعة الخاصة للمنتج الذي تقدمه المنشأة. ومثال على ذلك التدريب الخاص بالنواحي العسكرية أو الفضاء أو المعرفة التي يكتسبها العامل عن الهيكل التنظيمي للمنشأة أو طبيعة العمل فيها.

<u>تكاليف ومنافع التدريب:</u> بالنسبة للمنشأة التي تقدم التدريب توجد **تكاليف مباشرة** تتمثل في الانفاق على تجهيزات أماكن التدريب والكتب والمدفوعات للقائمين بالتدريب، و**تكاليف غيرمباشرة** وتتمثل في الناتج المضحى به نتيجة تواجد العمال في الدورات التدريبية. وربما يتحمل المتدرب تكاليف للتدريب تتمثل في قبوله أجرا منخفضا أثناء فترة التدريب. وتتمثل المنافع التي تحققها المنشأة من تقديم تدريب لعمالها في الزيادة في انتاجية العمال بعد انتهاء دورة التدريب. أما المنافع التي يحصل عليها المتدرب فتتمثل في اكتساب مهارات جديدة تزيد من انتاجيته ومن ثم تزيد من قدرته على المساومة في سوق العمل والحصول على أجر أعلى.

يوضح **شكل (٥ – ٢)** منافع وتكاليف التدريب. فبدون تدريب يكون ايراد الانتاجية الحدية والاجر في كل فترة زمنية ممثلا بالخط الافقي د هـ. مع حصول العامل على تدريب في الفترة الاولى من حياته الوظيفية يكون ايراد الانتاجية الحدية يسلك المسار (أ ب و ز). وفي أثناء فترة التدريب يكون ايراد الانتاجية الحدية أقل من (أ ن ح)، نفترض مثلا أنه عند (أ ن ح)١، وذلك بسبب أن العامل يقضي جزءً من وقت العمل في التدريب. وبعد اكمال فترة التدريب يصبح ايراد الانتاجية الحدية أعلى من (أ ن ح)، نفترض مثلا أنه عند (أ ن ح)٢. في هذه الحالة نجد أن **تكاليف التدريب** هي الناتج المضحى به أثناء فترة التدريب ويوضح بالمساحة (أ ب جـ د)، هذا بالاضافة الى النفقات الاخرى المرتبطة بعملية التدريب مثل نفقات المدربين والمواد التعليمية وغيرها. أما **المنافع الاقتصادية** للتدريب فهي الزيادة في الناتج وتقدر بالمساحة (جـ و ز هـ).



شكل (٥–٢): منافع وتكاليف التدريب

وغالبا ما يثار الجدل حول من يتحمل تكاليف التدريب ومن يجني ثماره. ففي **حالة التدريب العام** يتحمل العامل تكلفة التدريب ويجني العائد ، حيث يتحمل تكلفة التدريب بالحصول على أجر أقل من الاجر السائد في السوق أثناء فترة التدريب وليكن ج١ ، وبعد لكمال التدريب يطلب أجرا أعلى يعادل ايراد انتاجيته الحدية وليكن ج٢ . ذلك أنه في ظل التنافس في سوق العمل وفي ظل أن التدريب العام صالح لكل المنشآت فان المنشأة مضطرة لأن تدفع للعامل ما يعادل ايراد انتاجيته الحدية.

أما في **حالة التدريب المتخصص** تتحمل المنشأة التكاليف وتجني العائد حيث أنه ليس هناك حافز لدى العامل في تحمل التكلفة حيث أن هذا التدريب لا يفيد الا في المنشأة التي قدمته. في هذه الحالة تدفع المنشأة للعامل أجرا يعادل (ج) قبل وبعد التدريب، وتكون تكاليف المنشأة (ج – ج١) ، وعائدها (ج٢–ج١). ومع ذلك ربما تضطر المنشأة الى رفع الاجر الى ج٣ –مثلا– لأن التدريب يزيد من قدرة العمال على المساومة حيث أن ترك العامل للمنشأة لن يضره لانه سوف يحصل على نفس الاجر (ج) في منشأة أخرى بينما أن المنشأة التي قدمت التدريب المتخصص سوف تفقد استثمارها في التدريب المتخصص ولذلك ربما تدفع أجرا أعلى من (ج) – ولكن أقل من ج٢– لتحفيز العمال على الاستمرار لديها أطول وقت ممكن حتي تسترد قيمة استثمارها في التدريب المتخصص وزيادة . وتعتمد الزيادة في الاجر على درجة تخصص التدريب وعلى ظروف سوق العمل. وقد قدرت بعض الدراسات أن عائد المنشأة على الانفاق على التدريب يبلغ حوالي ٨,٦ % والذي يشير الى أن الانفاق على التدريب يعد استثمار جيد للمنشآت حيث

أنه من المحتمل أن يحقق عائدا مقاربا للعائد الذي تحققه في الاستثمار في رأس المال المادي (الآلات والمعدات والمباني)[1].

توجد عوامل كثيرة تؤثر في كمية التدريب التي تقدمه المنشأة لعمالها من أهمها :

١ – فرض حد أدني للاجور يقلل من الحافز لدي المنشآت لتقديم تدريب عام لعمالهم بسبب اضطرارهم على دفع الاجر السائد في السوق وهو الحد الادنى للاجور. وبالتالي فانه لاجراء تدريب عام لعمالهم سوف تضطر المنشآت لتحمل تكاليف التدريب (والمتمثلة في انخفاض الانتاجية أثناء فترة التدريب) دون وجود ضمان للحصول على العائد (الزيادة في الانتاجية) بعد انتهاء فترة التدريب لأن العامل يمكن أن يستفيد من التدريب بالعمل في منشأة أخرى والحصول على أجر أعلى.

٢– التغيرات في سوق العمل التي تساعد على انتشار العقود المؤقتة وزيادة حماية العمال الدائمين يكون لها أثر سلبي على استثمارات المنشأة في رأس المال البشري[2].

٣– حجم المنشأة، حيث أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تكون أقل قدرة على تقديم تدريب لعمالها ويرجع ذلك الى أن العائد المتوقع للمنشأة من التدريب يكون صغيرا في حالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بسبب أن

---

[1] انظر:

Almeida, Rita, and Carneiro, Pedro, **The return to Firm Investments in Human Capital**, The World Bank, June 2008.

[2] لمزيد من التوسع يرجع الى:

Almeida, Rita K., and Aterido, Reyes, **The Incentives to Invest in Job Training: Do Strict Labor Codes Influence this Decision?** The World Bank, oct. 2008.

تكاليف التدريب قد تكون أعلى أو أن المنافع المتوقعة قد تكون أقل، هذا فضلا عن نقص الموارد المالية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة[1].

٤- عوامل أخرى مثل اعتقاد بعض المنشآت أن التدريب غير الرسمي- الخبرة التي يكتسبها الفرد بالممارسة والدورات التي يحصل عليها الفرد قبل الالتحاق بالوظيفة- كافي، ومدى امكانية الحصول على عمالة مدربة من منشآت أخرى ، ونقص الموارد المالية لدى المنشأة[2].

دور الحكومة في التدريب في الدول النامية: ترجع أهمية التدريب الى أنه يساعد في توفير احتياجات القطاعات المختلفة في الدول النامية من العمالة الماهرة وخاصة في ظل التقدم الفني المستمر. كذلك اتاحة برامج تدريب متنوعة وجيدة وبتكلفة منخفضة يخلق قوة عمل أكثر حركية وأكثر انتاجية مما يساهم في حل مشكلة البطالة في الدول النامية من خلال احداث نوع من التوافق بين هيكل الطلب وهيكل العرض في سوق العمل. ويعتبر التعليم والتدريب المهني vocational education and training (VET) وسيلة مباشرة لتزويد العمال بعديد من المهارات التي تحتاج اليها القطاعات المختلفة.

ويوجد دور مزدوج للحكومة في توفير التدريب حيث تعمل كمقدم للتدريب وكممول له . وتوجد أسباب عديدة تبرر تدخل الحكومة في تقديم و/أو تمويل التدريب ومن أهم هذه الاسباب[3]:

---

[1] لمزيد من التوسع يرجع الى :

Almeida, Rita K. and Aterido, Reyes, The Investment in Job Training: Why Are SMEs Lagging So Much Behind? The World Bank, May 2010.

[2] انظر:

Ibid.

[3] انظر:

Ziderman, Adrian, **Financing Vocational training to meet Policy Objectives: Sub-Saharan Africa Financing Vocational Training**, Paper prepared for the World Bank Revised, November 2001.

أ- وجود وفورات خارجية من توفير التدريب الكفء للقوة العاملة مثل زيادة الانتاجية على المستوى القومي ومن ثم ارتفاع معدل النمو.

ب- أن المنشأة ليس لها حقوق ملكية على رأس المال البشري الذي خلقته بتوفير برامج تدريب لعمالها . وبالتالي ربما يمثل هذا مبرر لتفضيل المنشأة الحصول على عمالة مدربة بدلا من تقديم برامج تدريب لتوفير حاجاتها من المهارات المختلفة. وهنا ربما يأتي دور الحكومة في توفير حزمة من الحوافز التي تشجع المنشأت على تقديم برامج تدريب مثل الدعم المقدم في صورة اعفاء ضريبي.

ج- عدم كفاية التدريب المقدم من جانب المنشأة حيث في الدول التي بها قطاع أعمال متقدم ضعيف وحجم المنشآت صغير ربما لا يوجد الاساس لتقديم تدريب كافي وبتكلفة منخفضة بالاعتماد على المنشأت فقط.

د- عدم ملاءمة التدريب المقدم من جانب المنشأت مما يستلزم تدخل الحكومة لتقديم الاستشارات والدعم الفني لتحسين كفاءة البرامج التدريبية التي تقدمها المنشآت.

هـ- يوجد بعد اجتماعي واقتصادي في توفير برامج تدريب بتكلفة مخفضة للمجموعات الاقل حظا مثل المتعطلين والعمالة الاقل مهارة في القطاع غير الرسمي والفقراء مما يساعد في امكانية الحصول على وظيفة وتحسين الانتاجية والدخول.

دور البنك الدولي في تمويل التدريب في الدول النامية[1]: لقد وجه الجزء الاكبر من قروض البنك الدولي للتعليم خلال الفترة من الستينات الى الثمانينات الى التعليم الفني على المستوي الثانوي وما بعد الثانوي. لكن مع مراجعة القروض الممنوحة من البنك الدولي للتعليم والتدريب المهني خلال تلك الفترة وجد أن معظم تلك القروض استخدمت لتمويل برامج تدريب فني مكلفة ومعقدة . لذلك أدخل البنك الدولي منذ بداية التسعينات عدة شروط تجعل دعمه لبرامج التدريب في الدول النامية أكثر فاعلية. ومن أهم تلك الشروط :

١- أن تكون هناك دراسات مسبقة لحاجة أسواق العمل.

٢- اتخاذ عدة حوافز لتشجيع التدريب في القطاع الخاص.

٣- أن يكون الاقراض في المستقبل لتحسين كفاءة التدريب العام.

٤- خلق استراتيجية طويلة الاجل للتنسيق بين دور الحكومة والدول المانحة في تمويل برامج التدريب.

وقد كانت معظم مشروعات التدريب التي ساهم البنك الدولي في تمويلها تهدف الي تحديث المؤسسات التدريبية القائمة وبناء مؤسسات جديدة، وتوفير بنية تحتية جديدة أو أجهزة جديدة للتدريب، وتدريب المدربين وتحسين المحتوي العلمي والفني لبرامج التدريب. كذلك كانت تستهدف برامج التدريب هذه الداخلين الجدد الى سوق العمل، والعمالة المسرحة من القطاع

[1] يرجع الى :
Canagarajah, S., and et.al, **Effectiveness of Lending for Vocational Education and Training: Lessons from World Bank Experience**, the World Bank, sept. 2002.

الخاص، واعادة تدريب العاملين في القطاع العام، والافراد الأكثر عرضة لفقد وظائفهم مثل المرأة والعجزة.

٥- ٣- ٣ : الخدمات والتسهيلات الصحية: لقد نظر الى الصحة لوقت طويل على أنها نتيجة لعملية التنمية الاقتصادية، فزيادة الثروة وزيادة الدخول تقود الى تحسين مستوى الصحة. ولقد دعم هذه النظرة وجود ارتباط بين العمر المتوقع عند الميلاد – كمقياس للحالة الصحية– ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. كذلك يلاحظ في عالم الواقع أن الدول الأغنى أفضل من حيث المستوى الصحي. هذا فضلا عن أن تحسين الصحة يعتمد على عوامل أخرى كثيرة منها التقنيات والاستثمارات الجديدة في مجال الخدمات الصحية ، والكوادر الجديدة من العمال المتخصصين في مجال الرعاية الصحبة. وفي دراسة عن دول أفريقيا جنوب الصحراء وجد أن الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وارتفاع معدل القراءة والكتابة ، ومدى توافر الغذاء تتمخض كلها عن تأثير ايجابي ومعنوي على المستوى الصحي للأفراد مقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الميلاد. كذلك وجدت الدراسة أن انخفاض استهلاك الفرد من الكحول وزيادة التحضر وانخفاض معدل نمو متوسط نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون تحسن العمر المتوقع عند الميلاد وأن كان تأثير تلك العوامل غير معنوي احصائيا[١].

لكن في الوقت الذي تتحسن الصحة نتيجة للتنمية وتراكم الثروة نجد أن تحسين المستوى الصحي للأفراد يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية

---

[١] يرجع إلى:
Fayissa, Bichaka,and Gutema, Paulos, " Estimating a Health Production Function for Sub- Saharan Africa (SSA)", **Applied Economics**, Vol. 37, No. 2, 2005, PP. 155 – 164.

والاجتماعية، وتحسين نوعية الحياة، كذلك ربما تساعد في تحقيق الاستقرار السياسي. ذلك أنه على المستوى الكلي تعتبر الصحة مكونا من مكونات رأس المال البشري وبالتالي فهي عنصر أساسي في التنمية الاقتصادية، وعلى المستوى الجزئي تعتبر أساسية في ضمان زيادة انتاجية الافراد وتحقيقهم لدخول أعلى. فالحالة الصحية يمكن أن تؤثر على التنمية الاقتصادية بطرق شتى منها[1]:

أ- تقليل الفاقد في الانتاج الراجع الى مرض العمال وتغيبهم عن العمل.

ب- استخدام أمثل للموارد التي كان يمكن أن تفقد بسبب المرض.

ج- تزيد القدرة على تركيم رأس المال البشري حيث توجد علاقة طردية بين الحالة الصحية والقدرة على تحصيل المعرفة.

د- توفير قدر من الموارد النادرة لاستخدامات بديلة بدلا من انفاقها على علاج المرضى .

وقد أشار Bloom (وأخرون) الى أن كل سنة اضافية في العمر المتوقع عند الميلاد تؤدي الى زيادة في الناتج الكلي بنسبة ٤ %[2]. **والخلاصة** أن الصحة لها أثر ايجابي على التنمية الاقتصادية وأن التنمية الاقتصادية لها أثر ايجابي على الصحة.

<u>وضع الصحة في الدول النامية :</u> لقد حدثت تحسينات كبيرة في الصحة مع نهاية القرن العشرين-وبداية القرن الحادي والعشرين حيث زاد الانفاق العام على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، وزاد العمر المتوقع للحياة

---

[1] البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٣**، ص ٣٣- ٣٦ .

[2] لمزيد من التوسع انظر:

Bloom, David E., et al.," The Effect of Health on Economic Growth: A Production Function Approach", **World Development**, Vol. 32, No. 1, 2004, PP. 1 – 13.

عند الميلاد في عدد كبير من الدول. ومع ذلك حدثت اخفاقات في مجال الصحة و لم يتحقق مبدأ " الصحة للجميع"[1] في عدد من الدول ليس بالقليل. ففي حين وصل العمر المتوقع عند الميلاد في بعض الدول– مثل اليابان– الى أكثر من ٨٠ سنة ، نجده في البعض الأخر– مثل زيمبابوي– أقل من ٥٠ سنة، انظر **جدول** رقم (٥ – ١).

كذلك مازالت عديد من الدول – خاصة دول أفريقيا جنوب الصحراء– تعاني من ارتفاع معدل وفيات الأطفال الرضع ووفيات الأطفال تحت سن خمس سنوات. ففي حين لم تتجاوز وفيات الأطفال الرضع في اليابان– على سبيل المثال– ٣ لكل ألف، نجدها في زامبيا ١٠٣ لكل ألف، كما يبينه **جدول** (٥–١) . فضلا عن ذلك يلاحظ انتشار كثير من الأمراض المزمنة مثل مرض نقص المناعة البشرية HIV، ومرض التهاب السحايا ، والملاريا ، وسوء التغذية، والعمى Cataract blindness في تلك الدول. وفي نفس الوقت تعاني تلك الدول من نقص في الخدمات الصحية، ففي بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء يوجد أقل من ١٠ أطباء لكل ١٠٠ ألف من السكان، كذلك لا تمتلك ١٤ دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء متخصص أشعة واحد radiologist ، والخدمات الصحية المتاحة – إن وجدت – تكون متركزة في المدن.

---

[1] في عام ١٩٧٨ في مؤتمر Alma-Ata تقابل الوزراء من ١٣٤ دولة مع ممثلي منظمة الصحة العالمية WHO واليونسيف UNICEF وأصدروا بيانا Declaration بعنوان " الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠". هذا الاعلان عرف الصحة بأنها " تمام الحالة الجسمانية والعقلية والاجتماعية للفرد " وليس فقط غياب المرض أو الضعف الجسدي infirmity . واعتبر الاعلان أن الصحة حق أساسي من حقوق الانسان. وكان مقرر أن كل فرد يجب أن يتمتع بمستوى الصحة الذي يقوده الى حياة منتجة اقتصاديا واجتماعيا، وعلى الرغم من عدم تحقق هدف مؤتمر Alma-Ata إلا أنه خلق جوا عالميا للاهتمام بالصحة وظهر ذلك في توالي المؤتمرات الخاصة بمرض الأيدز ، وكذلك اشتمال أهداف الألفية الجديدة على عدد من الاهداف المرتبطة بتحسين الصحة .

جدول (٥-١)
بعض مؤشرات الصحة في عدد من الدول، ٢٠٠٧

الدولة	الانفاق على الصحة (% من الناتج المحلي الاجمالي)	الأطباء لكل ١٠٠٠ من السكان	العمر المتوقع عند الميلاد (سنوات)	وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ من المواليد	وفيات الأطفال لكل ١٠٠٠
اليابان	٨,1	٢,١	٨٣	٣	٤
ايطاليا	٩	٣,٧	٨١	٣	٤
اليونان	٩,٥	٥	٨٠	٤	٤
مصر	٦,٣	٢,٤	٦٩,٩	٣٠	٣٦
اليمن	٤,٥	٠,٣	٦٣	٥٥	٧٣
غانا	٥,١	٠,٢	٦٠	٧٣	١١٥
النيجر	٥,٩	*0,٠	٥٧	٨٣	١٧٦
أثيوبيا	٣,٩	*0,٠	٥٣	٧٥	١١٩
زيمبابوي	٩,٣	٠,٢	٤٣	٥٩	٩٠
زامبيا	٦,٢	٠,١	٤٢	١٠٣	١٧٠

* أقل من ٠,٠٥ .

<u>المصدر:</u>

World Bank, **World Development Indicators**, 2009, Pp. 98- 100: 122-124.

ويلاحظ وجود عوامل عديدة تؤثر في الوضع الحالي للصحة منها:

١- **قلة الموارد:** فالحكومات في الدول النامية لا تنفق بشكل كافي على الخدمات الصحية. ففي الدول المتقدمة تنفق الدولة حوالى ٥% من الناتج المحلي الاجمالي على الصحة أما في معظم الدول النامية تنفق على الصحة أقل من هذه النسبة. فمثلا في الهند لا تتجاوز ميزانية الأدوية في كل مركز رعاية صحية - والذي يخدم في المتوسط حوالي ٤٠ ألف من السكان- ٧٥٠ دولار لكل ثلاثة شهور[1]. وعلى الرغم من زيادة المساعدات التي تقدم الى قطاع الصحة في الدول النامية الا أنها لا تتجاوز ٠,٠١% من ناتج الدول المانحة ولا تكفي لتغطية احتياجات الدول النامية من الخدمات الصحية الاساسية .

٢- **سوء استخدام الموارد وعدم العدالة في توزيع خدمات الرعاية الصحية:** فالمشكلة ليست في نقص الموارد فقط بل المشكلة أيضا في كيفية إستخدامها ودرجة العدالة في توزيعها بين الأفراد والمناطق الجغرافية. ووفقا لتقرير البنك الدولي عام ١٩٩٣ كان الانفاق العالمي على الصحة يتسم بسوء التخصيص وعدم الكفاءة وكان موجها بشكل أساسي للقادرين وليس للفقراء . كذلك أشار التقرير إلى أن جزءا كبيرا من الانفاق الحكومي وجه الى التجهيزات الصحية المتقدمة tertiary health. وقدر هذا التقرير أنه لو أعيد تخصيص نصف المنفق على التجهيزات المتقدمة تستطيع الدول النامية

[1] انظر:
Mosse, Emilio Luis; and Sahay, Sundeep, " The Role of Communication Practices in the Strengthening of Counter Networks: Case Experiences From the Health Care Sector of Mozambique", **Information Technology for Development**, Vol. 11, No. 3, 2005, P. 210.

أن تخفض عبء المرض لديها بنسبة ٢٥% موفرة بذلك الحياة لحوالي ٩ مليون طفل سنويا[1].

٣- أن الفقراء لا يتجاوبون مع أنظمة الصحة العامة: وقد أرجع ذلك الى الفساد وضعف أوعدم كفاءة القائمين على الخدمة الصحية، هذا فضلاً عن ارتفاع معدل غيابهم. ففي دراسة عن بنجلاديش - مارس / ابريل ٢٠٠٢ - وجد أن معدل غياب العاملين في مجال الرعاية الصحية في المؤسسات العامة يصل الى حوالي ٣٥ %[2] ، كذلك يعتبر السفر الى أقرب مركز صحي مكلف ويستغرق وقتا.

٤- عدم العدالة في توزيع الدخول: وتؤثر هذه سلبا على الحالة الصحية للسكان. ففي دراسة عن الاتحاد الاوربي في الفترة (١٩٩٣- ٢٠٠٠) وجد أن عدم العدالة في توزيع الدخول (مقاسة بمعامل جيني) تؤثر عكسيا على متوسط العمر المتوقع عند الميلاد وطرديا على معدل وفيات الأطفال[3].

٥ - ٤ : أسئلة الفصل

أ - وضح لماذا توافق أو تعترض على كل من العبارات التالية :

١- في حالة التدريب العام يتحمل العامل تكلفة التدريب ويجني عائده .

٢- ليس هناك ما يبرر تدخل الحكومة في سوق التدريب في الدول النامية .

---

[1] انظر:
Bloom, David E, and Canning, David, "The Health and Poverty of Nations: from theory to practice", op.cit, p. 59.

[2] لقراءة أكثر تفصيلا يرجع إلى :
Chaudhury, Nazmul; and Hammer, Jeffrey S.," Ghost Doctors: Absenteeism in Rural Bangladeshi Heath Facilities" **The World Bank Economic Review**, Vol. 18, No. 3, 2004, PP. 423 – 441.

[3] لمزيد من التوسع انظر:
Cantarero, David; et al., " Effects of Income Inequality on Population Health: New Evidence from the European Community Household Panel", **Applied Economics**, Vol. 37, No. 1, January 2005, PP. 87 – 91.

٣- تؤثر التنمية الاقتصادية ايجابيا على الوضع الصحي للسكان بينما لا يؤثر التحسن في الوضع الصحي للسكان على التنمية الاقتصادية .

ب - قارن بين كل اثنين مما يلي :

أ- سلوك التكاليف والعوايد الخاصة والاجتماعية للاستثمار في التعليم.

٢- التدريب العام والتدريب المتخصص .

ج - أذكر دون أن تشرح :

١- أسباب ضعف مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي في الدول النامية.

٢- العوامل التي تؤثر في الوضع الصحي للسكان في الدول النامية.

الفصل السادس

تمويل التنمية الاقتصادية*

٦ – ١ : مقدمة

تتمثل الاستراتيجية المثلى للتنمية –من وجهة نظر معظم الاقتصاديين– في احداث تركيم رأسمالي في قطاع الصناعة وذلك لأسباب كثيرة منها أن قطاع الصناعة أكثر ديناميكية، ولتوفير فرص عمل جديدة لاستيعاب العرض الزائد من القوة العاملة، واحداث تنويع في مصادر الدخل القومي، كذلك تنويع الصادرات وزيادة حجمها مما يساعد في حل مشاكل ميزان المدفوعات والصرف الاجنبي.

هذا فضلا عن حاجة البلد النامي الى توجيه قدر من الاستثمارات الى مشروعات البنية التحتية مثل شبكة المواصلات والاتصالات ومحطات المياه والكهرباء والطرق والكباري. وكذلك الاستثمار في الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة لما لتلك الخدمات من أثر ايجابي على كفاءة الموارد البشرية – كما أشرنا سابقا في الفصل الخامس – ومن ثم يوفر احتياجات المجتمع من التخصصات المختلفة.

بالاضافة الى ما سبق توجد ضرورة للاهتمام بتوجيه قدر من الاستثمارات لتنمية قطاع الزراعة حيث أن تخلف هذا القطاع يؤثر سلبا على سير عملية التنمية لأسباب عديدة منها عدم القدرة على تلبية الطلب المتزايد

---

* كتب هذا الفصل د/ عبير شعبان .

وقد تم الاعتماد على المراجع التالية:

١- أ.د/ عجمية ، محمد عبدالعزيز، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها** ، الفصل الثامن، قسم الاقتصاد -كلية التجارة- جامعة الاسكندرية ، ١٩٩٧.

٢- أ.د يونس، محمود، **تنمية اقتصادية وتخطيط** ، الفصل الخامس والسادس ، مركز التعليم المفتوح، كلية التجارة -جامعة الاسكندرية.

3- World Bank, **Global Development Finance**, 2010.

على الغذاء بسبب النمو السكاني مما يؤدي الى ارتفاع أسعار الغذاء . ولتفادي ذلك تضطر الدولة الى استيراد الغذاء من الخارج مما يستنزف الصرف الاجنبي . كذلك عدم توفير حاجة الصناعة من المواد الخام، وتوفير سوق لبعض المنتجات الصناعية.

وخلاصة القول أن كسر حلقة التخلف يتطلب قيام المجتمع باستثمارات كبيرة في نواحي عدة. والمشكلة التي تظهر هنا والتي يعتبرها بعض الاقتصاديين والسياسيين أهم عقبة لعملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي افتقارها للموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الاموال أو لتمويل الاستثمارات المطلوبة. فقد أرجع **نيركس**- على سبيل المثال- تخلف الدول النامية أو عدم قدرتها على احداث تنمية اقتصادية الى وجود **حلقات مفرغة** في جانب العرض والطلب على رأس المال. فعلى **جانب العرض** يتحدد عرض رأس المال بالموارد الادخارية المتاحة، والموارد الادخارية المتاحة ضعيفة بسبب انخفاض الدخول والذي يرجع الى انخفاض الانتاجية، وانخفاض الانتاجية يرجع الى انخفاض التجهيزات الرأسمالية القائمة.

وعلى **جانب الطلب** على رأس المال، يكون الطلب على رأس المال ضعيف بسبب انخفاض الطلب على السلع الاستهلاكية والذي يرجع الى انخفاض الدخول والذي يرجع الى انخفاض الانتاجية ، وانخفاض الانتاجية يرجع الى ضعف التجهيزات الرأسمالية القائمة والذي يرجع الى ضعف الحافز على الاستثمار بسبب ضيق السوق وهكذا يسير المجتمع في دائرة مغلقة.

وبالتالي يتطلب احداث التنمية أو الخروج بالمجتمع من الحلقة المفرغة قدرا كبيرا من الموارد لتمويل الاستثمارات المطلوبة لعملية التنمية. والسؤال الذي يثار هنا من أين للدول النامية أن تأتي بتلك الاموال أي **ما هي**

مصادر تمويل التنمية الاقتصادية ؟ والاجابة على هذا التساؤل هي محل اهتمامنا في هذا الفصل.

٦- ٢: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:

يتحدد الدخل التوازني في اقتصاد مفتوح- كما تعلمنا سابقا- بالمعادلة التالية :

ل = س + ث + (ص – و) ---------------------- (٦-١)

حيث ل هي الدخل أوالناتج القومي الاجمالي، س الاستهلاك الخاص والعام ، ث الاستثمار الخاص والعام ، (ص- و) صافي الصادرات.

ومن ناحية أخرى نعلم أن:

ل = س + خ ---------------------------- (٦-٢)

حيث أن خ الادخار. من المعادلتين السابقتين نخلص الى أن:

ث + (ص – و) = خ

وباعادة ترتيب المعادلة نحصل على :

ث = خ + (و- ص) -------------------------- (٦-٣)

وتوضح المعادلة (٦- ٣) أنه يمكن تمويل الاستثمارت في أي دولة من مصدرين هما:

١- المدخرات المحلية (خ).

٢- تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والتي تأتي لتغطية العجز في ميزان المدفوعات (و – ص).

وسوف نتناول كل مصدر بشيء من التفصيل فيما يلي.

٦ – ٢ – ١ : المدخرات المحلية : تتمثل المدخرات المحلية في مدخرات كل من القطاع العائلي وقطاع الأعمال والحكومة. وتتمثل مدخرات

القطاع العائلي فيما يمكن استثماره مباشرة في القطاعات المختلفة وفيما يمكن اقراضه الى قطاع الاعمال والى الحكومة اما بطريق مباشر من خلال شراء الاسهم والسندات التي تصدرها الشركات والحكومة أو بطريق غير مباشر عن طريق الوسطاء الماليون مثل البنوك . **ومدخرات قطاع الاعمال** تشمل الاحتياطيات والارباح غير الموزعة، بينما تنشأ **مدخرات الحكومة** نتيجة لزيادة ايرادات الحكومة عن نفقاتها الجارية وكذلك نتيجة لما يمكن للحكومة الحصول عليه عن طريق التضخم حيث يقوم البنك المركزي باصدار نقود جديدة تستخدم الحكومة بعضها في مجالات الاستثمار.

وسوف نتناول كل مصدر من هذه المصادر بشيء من التحليل على التوالي.

أولا: مدخرات القطاع العائلي: تتمثل مدخرات القطاع العائلي في الفرق بين الدخل المتاح- وهو الدخل بعد دفع الضرائب الشخصية- وبين الانفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة. وتعتبر مدخرات القطاع العائلي أهم مصادر الادخار في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة. **وتأخذ مدخرات القطاع العائلي صور عدة من أهمها :**

أ- المدخرات التعاقدية مثل أقساط التأمين والمعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها الهيئات والمؤسسات المختلفة، وتتفق هذه الأوعية في طبيعتها الالزامية واتصافها بقدر من الاستقرار.

ب- الاصول النقدية الخاصة بالأفراد والتي تأخذ شكل الودائع الجارية والآجلة لدي صناديق التوفير والبنوك أو تستخدم في شراء الأوراق المالية (الاسهم والسندات).

ج- الاستثمار المباشر في اقتناء الاصول الحقيقية مثل الحلي والمجوهرات ، والأراضي والمساكن.

د- سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

وتزداد فاعلية الادخار العائلي في تمويل الاستثمارات الجديدة كلما كان الجزء الاكبر منه يأخذ شكل المدخرات التعاقدية والودائع وشراء الاوراق الماليّة ، حيث أنه في هذه الحالة تأخذ تلك المدخرات طريقها لتمويل المشروعات الجديدة والتوسعات في المشروعات القائمة.

<u>العوامل المحددة لمدخرات القطاع العائلي</u>: توجد مجموعة من العوامل لها أثر كبير على حجم مدخرات القطاع العائلي نوجز أهمها فيما يلي :

١- **حجم الدخل** : الدخل المتاح من أهم العوامل المحدة للادخار في كل من الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء. والأكثر أهمية من مقدار الدخل المطلق عند نقطة زمنية معينة هو التغير في حجمه حيث توجد عادة فجوة زمنية بين التغير في الدخل والتغير في مستوى الاستهلاك.

٢- **درجة توزيع الدخل:** كلما زادت درجة عدم عدالة توزيع الدخول يزيد الادخار وذلك لأن الميل الحدي للادخار أعلي لذوي الدخول المرتفعة.

٣- **عوامل اقتصادية أخرى:** توجد عوامل اقتصادية أخرى تؤثر في الادخار العائلي مثل أسعار الفائدة وتوقعات المستقبل بارتفاعها أو انخفاضها أو استقرارها. كذلك مدى انتشار البنوك والمؤسسات الادخارية، ومدي وفرة وتنوع الاوعية الادخارية. هذا فضلا عن أن الادخار يتأثر سلبيا بالتضخم والذي يمثل مشكلة في معظم الدول النامية، حيث يؤدي التضخم الى انخفاض حجّم المدخرات بالاضافة الى انخفاض فاعليتها. ففىَ حالة ارتفاع الاسعار بمعدلات كبيرة يقبل الأفراد على الاحتفاظ بمدخراتهم - ان وجدت- في صورة أصول حقيقية مثل الذهب والأراضي والعقارات تجنبا لأثار التضخم. وتلك الصور من الادخار لا تساهم كثير في تمويل التنمية.

٤ - **عوامل غير اقتصادية:** توجد مجموعة من العوامل الديمغرافية والاجتماعية التي تؤثر على قدرة الأفراد على الادخار من أمثلة تلك العوامل: التركيب العمري للسكان فالفئة العمرية التي تقوم بالادخار تكون من ٣٥ الى ٦٠ سنة ، وبالتالي اذا مال التركيب العمري للسكان لصالح تلك الفئة العمرية من المتوقع أن يزيد الادخار. كذلك عبء الاعالة يؤثر على القدرة على الادخار فكلما زاد عبء الاعالة– كما هو عليه الواقع في الدول النامية – كلما قلت القدرة على الادخار. كذلك توجد علاقة عكسية بين معدلات الادخار وحجم الأسرة حيث أنه في ظل مستوى معين للدخل تزيد قدرة الأسرة الصغيرة على الادخار مقارنة بالأسرة الكبيرة. كذلك هناك العديد من العوامل الاجتماعية التي تؤثر في رغبة الأفراد للادخار مثل الرغبة في ترك أموال للأولاد، والكرم والبذخ، والمعتقدات الدينية التي تحث على عدم الاسراف والاعتدال.

كيف تقوم الدول النامية بتنمية مدخرات القطاع العائلي ؟

يقترح بعض الاقتصاديين عددا من الوسائل التي يمكن أن تساعد الدول النامية على تنمية مدخرات الافراد، ومن أهم الوسائل المقترحة في هذا الصدد ما يلي :

أ- التوسع في اقامة المؤسسات الادخارية كصناديق الادخار البريدية والبنوك التي تمتد فروعها ومندوبوها الى كافة أنحاء الدولة كذلك نشر البنوك الاسلامية وشركات التأمين. وذلك لتوفير كافة أشكال المؤسسات المالية بما يناسب تفضيلات جميع المدخرين.

ب- تنويع الاوعية الادخارية مع مراعاة أن تتمتع بسيولة عالية، وأن يكون من بينها أوعية ضئيلة القيمة حتى تجذب أصحاب الدخول الصغيرة.

ج- العمل على مكافحة وضبط التضخم .

د- تشجيع الادخار من خلال التمييز الضريبي .

ثانيا: مدخرات قطاع الأعمال: وهي ما تقوم به المنشآت والشركات الخاصة الزراعية والصناعية والخدمية بادخاره. وتعتبر مدخرات قطاع الأعمال أهم مصادر الادخار جميعا في الدول المتقدمة اقتصاديا لما تتميز به من وجود قطاع خاص كبير ومتقدم. وتأتي مدخرات قطاع الاعمال من دخله الصافي والذي يمثل الفرق بين ايراداته الكلية ونفقاته.

تتمثل **ايرادات قطاع الأعمال** في حصيلة المبيعات السلعية والخدمية، وتشمل **نفقاته:**

أ- قيمة مستلزمات الانتاج من مواد أولية ووقود وغيرها.

ب- مدفوعات عناصر الانتاج من أجور ومرتبات وحوافز وبدلات وايجارات وفوائد.

ج- أقساط اهلاك الاصول المختلفة من أراضي ومباني وآلات.

د- صافي الضرائب المدفوعة الى السلطات المركزية والمحلية.

هـ- الأرباح الموزعة على أصحاب رأس المال.

ويتوقف ادخار قطاع الأعمال على الأرباح المحققة وعلى سياسة توزيع تلك الارباح. فكلما كانت الأرباح كبيرة كلما زادت مدخرات قطاع الاعمال. لذلك نتوقع زيادة ادخار المنشآت في فترات الرواج بينما تميل الى الانخفاض أو الاختفاء في فترات الكساد. كذلك كلما كانت سياسة توزيع الأرباح غير منتظمة كلما زادت مدخرات قطاع الاعمال. فضلا عن ذلك يتوقف ادخار قطاع الأعمال على طبيعة نشاطه وبرامجه وخططه المستقبلية. فتحتاج صناعة البترول- مثلا- بطبيعتها الى التوسع المستمر في الانفاق على البحوث والدراسات وعمليات الاستكشاف والحفر حتى تحافظ على انتاجيتها

أو تزيدها والا ستواجه بنضوب حقولها وتدني انتاجيتها وما يترتب على ذلك من ارتفاع في التكلفة. ويتحتم على مثل هذه المنشآت توجيه قدر كبير من أرباحها الى أنشطة البحث والاستكشاف.

ليس هناك خلاف بين الاقتصاديين على أهمية أرباح المنشآت كمصدر رئيسي لتمويل الاستثمارات الجديدة. فقد نجحت تلك المدخرات في الماضي والحاضر في بناء صرح انتاجي في الدول المتقدمة اقتصاديا يتمثل فيما يمتلكه قطاع الاعمال في هذه الدول من رأس مال انتاجي واجتماعي اضافة الى ثروة بشرية متميزة. ومع ذلك فان هذا المصدر للتمويل توجه اليه بعض المآخذ والسلبيات في الدول النامية من أهمها:

١- تتجه مدخرات قطاع الأعمال غالبا الى نفس النشاط الاقتصادي أو النواحي المرتبطة به بينما قد يكون المجتمع في حاجة الى توجيه تلك المدخرات الى أنشطة وقطاعات أخرى.

٢- أن عدم تدفق مدخرات قطاع الاعمال الى سوق رأس المال كثيرا ما يعرقل فاعليتها ويضعف من كيانه.

٣- أن اعتماد التنمية الاقتصادية على تلك المدخرات قد يؤدي الى تدعيم أركان الاحتكار وتثبيته وما يترتب على ذلك من آثار ومشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية.

ثالثا : مدخرات القطاع الحكومي: يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الايرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية. فاذا كان هناك فائض فانه يتجه الى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الدين العام (في حالة مديونية الحكومة). أما اذا زادت النفقات الجارية عن الايرادات الجارية أي في حالة وجود عجز فانه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق الاقتراض من البنك المركزي .

وتتمثل أهم **الايرادات الجارية للدولة** في حصيلة الضرائب، وتعتبر الضرائب لونا من ألوان الادخار الاجباري وتمثل اقتطاعا نهائيا من جانب الدولة من دخول الأفراد. وكثيرا ما تجد الدولة صعوبة في الاهتداء الى الضرائب التي تعود عليها بأكبر حصيلة ممكنة وفي نفس الوقت لا تؤدي الى اعاقة النشاط الاقتصادي أو محاولة التهرب منها. وعادة تقسم الضرائب الى قسمين رئيسيين هما :

أ- **الضرائب المباشرة :** هي الضرائب التي يتحمل بعبئها من يقوم بدفعها، ومن أمثلتها الضرائب على الاجور والمرتبات والضرائب على الارباح والقيم المنقولة والتركات وغيرها. وتزداد أهمية هذا النوع من الضرائب بنمو الاقتصاد القومي وتزايد التشابك بين قطاعاته لذلك تلائم تلك الضرائب اقتصاديات الدول المتقدمة .

ب- **الضرائب غير المباشرة :** هي الضرائب التي يستطيع من يقوم بدفعها أن ينقل جزءً من أو كل عبئها الى الأخرين. وتلائم الضرائب غير المباشرة ظروف الدول النامية. ومن أهم الأمثلة للضرائب غير المباشر الضرائب على الواردات والتي تمثل حصيلتها المصدر الأول للموارد المالية الحكومية في الدول النامية. وبجانب الأهداف المالية للضرائب على الواردات نجد أنها كثيرا ما تفرض لأغراض أخرى من أهمها الحد من الاستيراد لتقليل العجز في ميزان المدفوعات ، وحماية المنتج المحلي من المنافسة الأجنبية وذلك لدعم الصناعة المحلية.

بالاضافة الى ما سبق توجد مصادر أخرى للايرادات الحكومية مثل الاتاوات التي تحصل عليها الحكومة مقابل ما تمنحه من امتيازات وعقود لاستغلال مواردها الطبيعية.

أما عن **النفقات الحكومية الجارية** فتتمثل في الانفاق العام أي الانفاق على ما تقدمه الدولة من خدمات عامة في مجالات الأمن والدفاع والتعليم والصحة ومشروعات المنافع العامة الاخرى. هذا بالاضافة الى النفقات التحويلية التي تتمثل في الاعانات والدعم وفوائد وأقساط الدين العام .

ولا شك أن زيادة الدور الملقى على الحكومة من توفير الضروريات والسعي المستمر نحو رفع الأحوال المعيشية للمواطنين يحتاج الى موارد مالية ضخمة. ومن هنا يتعين أن تسعى الحكومات الى زيادة مواردها المالية دون أن يترتب على ذلك آثار سلبية على الانتاج. ويوجد من القواعد ما يؤدي الى زيادة الموارد المالية للدولة والى زيادة فاعلية وكفاءة الانفاق الحكومي مثل :

١- تطوير النظام الضريبي باعادة النظر في قوانين الضرائب ونظم التقدير والتحصيل وذلك لتقليل التهرب الضريبي.

٢- استحداث ضرائب جديدة ملائمة لزيادة الايرادات وفي نفس الوقت عدم الاضرار بالاهداف الاقتصادية أو الاجتماعية مثل تشجيع الاستثمار وتحقيق العدالة وغيرها .

٣- ترشيد الانفاق العام من خلال تقنين الدعم المقدم من الحكومة للأفراد أو للمشروعات ، واعادة هيكلة الجهاز الاداري الحكومي وذلك للتخلص من العمالة الزائدة وخلق فرص عمل منتجة وضغط النفقات الجارية للقطاع الحكومي.

رابعا : تكوين الادخار الاجباري عن طريق التضخم: ان عدم كفاية المدخرات السابقة (مدخرات القطاع العائلي و مدخرات القطاع الخاص ومدخرات الحكومة) لمواجهة مطالب التنمية كثيرا ما يؤدي الى التجاء الدولة الى مصادر الادخار الاجباري، حيث تقوم الحكومة باقتطاع جانب

من الدخول والموارد الحقيقية للأفراد ويتأتى ذلك من خلال انفاق قوة شرائية جديدة تقترضها من الجهاز المصرفي وذلك لتغطية عجز تستحدثه في الميزانية مما يترتب عليه ارتفاع في الاسعار بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الدخول النقدية. وهذا يعني أن الدخول الحقيقية للأفراد قد انخفضت وانخفاضها يعني اجبار الأفراد على تخفيض حجم استهلاكهم والذي يعني في المقابل تكوين ادخار حقيقي من وجهة نظر المجتمع أو الطبقة التي زادت دخولها النقدية بمعدل يفوق الزيادة في الاسعار وهي في هذه الحالة الحكومة.

كذلك يتم عن طريق التضخم نقل الثروة من المستهلكين في صورة أسعار مرتفعة الى المنتجين في صورة أرباح استثنائية. هذه الطريقة تعتبر حافزا هاما على التوسع في الانتاج من خلال اعادة استثمار تلك الارباح. وتوجد حجج قوية تؤكد أن السبب الأساسي في قيام ونمو الرأسمالية يرجع الى زيادة مستوى الاسعار فوق مستويات التكاليف وعلى الأخص مستويات الأجور أي يرجع الى ما يسمى التضخم الربحي.

وعلى الرغم من أن التضخم يعتبر من الوسائل الهامة لتكوين الادخار الاجباري الا أنه توجه اليه العديد من المآخذ التي من أهمها :

أ- يشجع ارتفاع الأسعار على التوسع في الانتاج اذا كانت هناك موارد عاطلة. لكن نجد أنه توجد في الدول النامية قلة أو عدم مرونة في عرض بعض عناصر الانتاج مما ينتج عنه عدم قدرة المنتجين على زيادة الانتاج استجابة لارتفاع الاسعار. كذلك قد يؤدي التضخم الى انتشار المضاربة عن طريق محاولة المتعاملين في الأسواق الحصول على أقصى أرباح ممكنة.

ب- لا يوجد ما يضمن اعادة استثمار الأرباح المترتبة عن التضخم في مشروعات التنمية الاقتصادية. أضف الى ذلك أن التضخم اذا تجاوز حدودا معينة قد يترتب عليه فقدان الثقة في العملة وتدهور ميزان المدفوعات بسبب أنه يجعل من الدولة سوقا رديئا للتصدير وصالحا للاستيراد ، مما يؤثر سلبا على حصيلة دخلها من العالم الخارجي. هذا فضلا عن أثار السلبية على عدالة توزيع الدخول حيث أن التضخم يكون في صالح أصحاب الدخول المتغيرة ويضر بأصحاب الدخول الثابتة.

٦- ٢-٢ : **التمويل الأجنبي** : على الرغم من شبه الاجماع على ضرورة توفير الجزء الأكبر من الموارد المالية لتمويل التنمية من مصادر محلية الا أن هذآ لا يعني الاستغناء كلية عن مصادر التمويل الأجنبية. وتأتي الحاجة الى الاستعانة بالتمويل الأجنبي لسببين:

أ- عدم كفاية الموارد المحلية عن الوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية خلال فترة زمنية معينة. أي تنشأ الحاجة للتمويل الاجنبي لتغطية ما يعرف بالفجوة الادخارية والتي تتمثل في الفرق بين الموارد الاستثمارية الكلية المطلوبة خلال فترة زمنية مقبلة وبين المدخرات المحلية التي يمكن تحققها وتعبئتها دون تضخم أو تخفيض لمستوى الاستهلاك القومي.

ب- كذلك تلجأ الدول النامية الى التمويل الاجنبي لتغطية ما يعرف بفجوة الصرف الاجنبي والتي تتمثل في الفرق بين حاجة الدولة من الصرف الاجنبي (العملة الصعبة) والمتاح لديها منه عن طريق صادراتها من السلع والخدمات خلال فترة زمنية مقبلة.

ويوضح جدول (٦- ١) أن صافي تدفقات رأس المال الى الدول النامية بلغ حوالي ٨٦٦,٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٨ . ويلاحظ أن نصيب الدول النامية الواقعة في جنوب آسيا وفي افريقيا جنوب الصحراء وفي الشرق الأوسط وشمال افريقيا كان ضئيلا حيث بلغ حوالي ١٤ % فقط من اجمالي صافي التدفقات.

جدول (٦ – ١)

صافي تدفقات رأس المال للدول النامية ٢٠٠٨

البيان	القيمة (بليون دولار)	نسبة من الاجمالي
أولا:صافي التدفقات الخاصة والرسمية:		
الاجمالي:	٨٦٦,٥	%١٠٠
صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي	٥٣٦,٥	% ٦١,٩
صافي تدفقات القروض	٢٤٣,٨	% ٢٨,١
المنح الرسمية (مع استبعاد المنح الفنية)	٨٦,٢	% ٩,٩
حسب المناطق الجغرافية:		
أوربا ووسط آسيا	٣١٣	% ٤٠
شرق آسيا	١٧٩	% ٢٣
أمريكا اللاتينية	١٧٣	% ٢٢
جنوب آسيا	٦٣	% ٨
أفريقيا جنوب الصحراء	٣٤	% ٤
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١٩	% ٢

المصدر:

World Bank, **Global Development Finance**, 2010, p. 1- 2.

وعادة يأخذ التمويل الأجنبي الأشكال التالية : القروض الأجنبية، والمنح والمعونات من الدول الأجنبية ، والاستثمار الأجنبي . وسوف نتناول كل شكل منها بشيء من التفصيل فيما يلي .

أولا: القـروض الأجنبيــة: هي احدى الوسائل للحصول على تمويل خارجي. والقروض الأجنبية قد تكون عامة أو خاصة . **القروض العامة** هي التي تعقدها حكومات الدول النامية مع المقيمين في الخارج سواء كانوا حكومات أجنبية أو هيئات تابعة لها أو أشخاص طبيعين أو معنويين، وسواء كانت هيئات تمويل دولية أو هيئات تمويل اقليمية. أما **القروض الأجنبية الخاصة** فهي القروض التي يعقدها الاشخاص الطبيعين والمعنويين في الدول النامية مع المقيمين في الخارج سواء كانوا أفراد أو شركات أو منظمات تمويل دولية أو اقليمية.

وقد بلغ صافي تدفقات القروض للدول النامية في عام ٢٠٠٨ حوالى ٢٤٣,٨ بليون دولار، منها ٢٨,١ بليون دولار من جهات رسمية أجنبية والباقي ويعادل ٢١٥,٧ يأتي من جهات خاصة أجنبية. وتوجد بعض المؤسسات الدولية التي لها أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي وتقديم قروض للدول النامية. ولعل من أهم هذه المؤسسات البنك الدولي للانشاء والتعمير، ومؤسسة التنمية الدولية ، ومؤسسة التمويل الدولية.

أ – البنــك الــدولي للانــشاء والتعميــر: تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) في عام ١٩٤٤ لمساعدة أوروبا على الخروج من آثار الحرب العالمية الثانية. ويعتبر هذا البنك إحدى المؤسسات الخمس التي تتألف منها مجموعة البنك الدولي[1] والذي يعمل مع الدول المتوسطة الدخل

[1] تتألف مجموعة البنك الدولي من خمس مؤسسات: **البنك الدولي للانشاء والتعمير IBRD** و يقدم القروض إلى حكومات الدول متوسطة الدخل والدول منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية، ومؤسسة

والأشد فقراً المتمتعة بالأهلية الائتمانية من أجل تمويل مشروعات التنمية المستدامة والتي تؤدي إلى خلق فرص العمل، والحد من انتشار الفقر، ومعالجة القضايا ذات الأهمية الإقليمية والعالمية. ويحصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على موارده المالية من حصص الأعضاء (١٨٧ دولة) ومن حصيلة ما يصدره من سندات تتداول في الأسواق المالية الدولية. ويعتبر البنك الدولي للإنشاء والتعمير من بين أكثر الجهات المقترضة ثباتاً منذ إصداره أول سند له في عام ١٩٤٧ لتمويل إعادة إعمار أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ويعتبر المستثمرون سندات البنك الدولي للإنشاء والتعمير وسيلة آمنة ومُربحة لإيداع أموالهم. ويتراوح اقتراض البنك من الأسواق المالية الدولية في الوقت الحالي ما بين ١٠ إلى ١٥ مليار دولار أمريكي سنوياً . وتُستخدم تلك الأموال في تقديم قروض للحكومات في الدول المتوسطة الدخل على أساس شروط الاقراض السوقية . ويقدم البنك القروض لمشروعات التنمية التي يتوقع أن يكون عائدها ١٠% على الأقل . وتشير التقارير الى أن العائد على هذه المشروعات بلغ في الأونة الاخيرة ١٨ % في المتوسط وحققت القروض في مجال التعليم أعلى عائد. ويوضح **جدول رقم (٦ – ٢)** أن قيمة القروض المقدمة من البنك الدولي للانشاء والتعمير الى الدول النامية بلغت حوالي ٣,٩ بليون دولار في عام ٢٠٠٨ ، وتمثل حوالي ١٤% من اجمالي القروض التي حصلت عليها الدول النامية من الجهات الأجنبية الرسمية في ذلك العام.

التنمية الدولية **IDA** وتقدم قروضاً بدون فوائد ومنحاً إلى حكومات الدول الأشد فقراً في العالم، ومؤسسة التمويل الدولية **IFC** وتقدم قروضا ومساهمات في أسهم رأس المال ومساعدات فنية للقطاع الخاص في الدول النامية، **والوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA** وتتيح الضمانات ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية التي يواجهها المستثمرون في الدول النامية، وأخيرا **المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ICSID** ويقدم تسهيلات دولية من أجل المصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

جدول (٦ – ٢)

صافي التمويل الأجنبي الرسمي للدول النامية

سنوات ٢٠٠١ و٢٠٠٨ (بليون دولار)

البيان	٢٠٠١	٢٠٠٨
اجمالي المنح الرسمية	**٢٧,٩**	**٨٦,٢**
المنح المقدمة من مؤسسة التنمية الدولية	--	٢,١
اجمالي القروض	**٢٧,٣**	**٢٨,١**
القروض من البنك الدولي للانشاء والتعمير	٢,٥	٣,٩
القروض من مؤسسة التنمية الدولية	٥	٤,٥٠
القروض من صندوق النقد الدولي	١٩,٥	١٠,٨
القروض من جهات رسمية أجنبية أخرى	٠,٠	٩,٧

المصدر:

World Bank, **Global Development Finance**, 2010, p. 2-3.

ب – مؤسسة التنمية الدولية Internaional Development Association (IDA): تمثل هذه المؤسسة – إلتي أنشئت في عام ١٩٦٠– مصدراً هاما للقروض السهلة – أي قروض فوائدها شديدة الانخفاض وآجالها طويلة– التي تقدم للدول ذات الدخل المنخفض . وتحصل مؤسسة التنمية الدولية على مواردها المالية بصفة رئيسية عن طريق المساهمات التي تقدمها حكومات الدول الأعضاء الأكثر غنى بالبنك الدولي كل ثلاث سنوات . وقد بلغ عدد المانحين في يونيو ٢٠٠٨ حوالي ٨٤ دولة كان على رأسهم الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة . كما تحصل المؤسسة على أموال إضافية من صافي دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومن مدفوعات سداد الاعتمادات السابقة التي حصلت عليها الدول

المقترضة منها. وتعد المؤسسة واحدة من أكبر مصادر التمويل المقدم إلى الدول الأشد فقرا والبالغ عددها حوالي ٨١ دولة، من بينها ٣٩ دولة في أفريقيا. وتقوم مؤسسة التنمية الدولية بإقراض الأموال بشروط ميسرة، حيث أن اعتمادات المؤسسة تقدم بدون فوائد، وتمتد فترة سدادها إلى ما بين ٢٥ إلى ٤٠ سنة ، وتشمل فترة سماح مدتها تتراوح بين ١٠ سنوات الى ٥ سنوات. كما تقدم المؤسسة منحاً إلى الدول التي تعاني من ارتفاع أعباء مديونياتها .

ولا تقدم قروض مؤسسة التنمية الدولية الا للدول النامية شديدة الفقر والتي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ١١٦٥ دولارا أمريكيا وفقا لبيانات عام ٢٠١١. ويوجد حاليا ٧٩ دولة مؤهلة لتلقي موارد من مؤسسة التنمية الدولية. وتضم تلك الدول معا حوالي٢,٥ مليار شخص يشكلون نصف مجموع السكان في دول العالم النامي. وجدير بالذكر أن حوالي ١,٥ مليار نسمة في هذه الدول يعيشون على دولارين أو أقل للفرد في اليوم. ومنذ بدء عملها في عام ١٩٦١، بلغت قيمة اجمالي القروض والمنح التي قدمتها المؤسسة حوالي ٢٣٨ مليار دولار أمريكي . كما بلغ متوسط ما تقدمه سنوياً في السنوات الأخيرة حوالي ١٥ مليار دولار أمريكي ، تم توجيه نحو ٥٠ % منها إلى منطقة افريقيا جنوب الصحراء ، وحوالي ٣٠ % للخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والمياه النظيفة والصرف الصحي.

ج – مؤسسة التمويل الدولي **International Finance Corporation (IFC)**: ينحصر نشاط تلك المؤسسة في تقديم التمويل لمشروعات القطاع الخاص في الدول النامية. وتحصل مؤسسة التمويل الدولية على مواردها المالية عن طريق الاقتراض من البنك الدولي بالاضافة الى حصيلة ما تصدره من سندات تتداول في أسواق المال الدولية. وتستخدم

هذه الموارد في تقديم قروض للقطاع الخاص والى اقامة وتطوير أسواق المال في الدول النامية . ولقد قامت مؤسسة التمويل الدولية في عام ٢٠٠٥ باستثمارات في ٢٣٦ مشروعاً شملت ٦٧ دولة تغطي أماكن عديدة في أفريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية وغيرها. وتقدم مؤسسة التمويل الدولية قروضا بأسعار فائدة ثابتة ومتغيرة لمشروعات القطاع الخاص في الدول النامية. كذلك تأخذ مؤسسة التمويل الدولية حصصا في أسهم رؤوس أموال الشركات والكيانات الأخرى التابعة للقطاع الخاص مثل المؤسسات المالية، وصناديق الأوراق المالية وصناديق الاستثمار في تلك الدول . وتعتبر مؤسسة التمويل الدولي مستثمرا طويل الأجل حيث تحتفظ عادة باستثمارات في أسهم رأس المال لفترة تتراوح بين ٨ سنوات و ١٥ سنة. هذا فضلا عن أن مؤسسة التمويل الدولي تساعد في تنمية القطاع الخاص من خلال تقديم المساعدات الفنية والخدمات الاستشارية التي تساهم في دعم مؤسسات الأعمال مثل دعم مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتحسين البيئة التنظيمية، وتوسيع نطاق القدرة على الحصول على الموارد التمويلية، والمساعدة في إعادة هيكلة وخصخصة مؤسسات الأعمال المملوكة للدولة، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

على الرغم من الدور الهام الذي تقوم به المنظمات الدولية السالفة الذكر في تزويد الدول النامية بقدر من حاجتها الى رؤوس الاموال فانه يوجه اليها بعض الانتقادات من جانب الدول المدينة على أساس أنها لا تمدها الا بقدر محدود من احتياجاتها ، كما أنها تقدم قروضها الى مشروعات محددة في الصناعة وفي البنية الأساسية وليس لبرامج تحوي مشروعات متكاملة.

ونود الاشارة الى أن مدى فاعلية أسلوب الاقتراض الأجنبي في تمويل التنمية في الدول النامية يعتمد على :

أ- **الطريقة التى يتم بها استثمار مبلغ القرض:** فيجب أن توظف الاموال المقترضة في مشروعات تساهم في رفع الطاقة الانتاجية والتصديرية للاقتصاد النامي وذلك حتي يمكن سداد القرض.

ب- **مدى ملاءمة شروط القروض الأجنبية** لظروف الدول النامية. فالدول النامية تحتاج الى قروض بفوائد منخفضة وآجال استحقاق طويلة وفترة سماح كبيرة وذلك حتى تستطيع الوفاء بالالتزامات الخاصة بخدمة الديون في المستقبل دون تعطيل لحركة التنمية. ووفقا لبيانات ٢٠٠٨ كانت الشروط الخاصة بالاقتراض من الجهات الرسمية الاجنبية في المتوسط كالتالي: معدلات الفائدة ٣% ، مدة الاستحقاق ٢٣,٨ سنة، فترة السماح ٦,٧ سنة . أما شروط الاقتراض من الجهات الأجنبية الخاصة في المتوسط كانت كالتالي: معدل فائدة ٦% ، مدة استحقاق ١١,٨ سنة ، فترة سماح ٨,٣ سنة. ومما سبق يتضح أن القروض من الجهات الرسمية الأجنبية تكون أفضل بالنسبة للدول النامية.

ج- يجب أن تكون القروض الأجنبية خالية من شروط مستترة أو ظاهرة يترتب عليها أي نوع من التبعية الاقتصادية أو السياسية للدولة المقرضة.

ومع ذلك بالنظر الى عام الواقع نجد أن الاعتبارات السابقة لم تتحقق بشكل كافي والدليل على ذلك تضخم أعباء الديون الخارجية للدول النامية. فوفقا لبيانات عام ٢٠٠٨ ، يشكل رصيد الدين الخارجي للدول النامية ٥٨,٧% من اجمالي صادراتها، و ٢٢,١% من دخلها القومي الاجمالي. وتمثل خدمة الدين ٩,٥% من اجمالي صادراتها[1]. وتصاعد المديونية

[1] يرجع الى:

الخارجية للدول النامية يعكس غياب الاستخدام الامثل لحصية القروض الأجنبية والعجز عن تنمية الطاقة التصديرية لهذه الدول.

ثانيا : المنح والمعونات الاجنبية الرسمية: تعتبر المعونات من الدول الصناعية والدول النفطية والتي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية ODA من أهم مصادر التمويل للدول النامية شديدة الفقر ، ويرجع ذلك الى عدم ملاءمة قروض البنك الدولي الدولي ومؤسسة التمويل الدولي لظروف تلك الدول. هذا وقد شكلت تلك المعونات الرسمية حوالى ٧ % من اجمالي الناتج القومي لمجموعة الدول شديدة الفقر في بعض السنوات وان بلغت أكثر من ذلك في بعض الدول منفردة . ومع ذلك من الصعب ايجاد علاقة ايجابية بين المعونات وبين درجة تحسن الأداء الاقتصادي وذلك لعدد من الأسباب من أهمها:

أ- صغر حجم المعونات في حالات عديدة ، كذلك قد تكون المعونة مقيدة كأن تلتزم الدولة المتلقية للمعونة بانفاقها على شراء السلع من الدولة المانحة ، أو انفاقها في قطاع معين وهذا قد يتعارض مع مصلحة الدولة المتلقية للمعونة ومع التخصيص الأمثل للموارد لديها.

ب- تفتقر الدول المتلقية للمعونات في معظم الاحوال الى السياسات الاقتصادية الملاءمة التي تمكنها من تحقيق أقصى فائدة منها، كذلك تكون المساعدات عادة في صالح سكان المدن وليس لصالح البيئات الريفية .

World Bank, **Global Development Finance**, 2010, p. 24.

ج- كثيرا ما لا توجه المعونات الى الدول الأكثر حاجة اليها ، حيث أن توزيع المعونات غالبا ما يعتمد على عوامل سياسية وهذ ا ما يطلق عليه تسييس المعونة .

ومع ذلك فان المعونات لعبت دورا هاما في مساعدة بعض الدول من خلال اسهامها في توفير قدر من حاجاتها من الغذاء وتوفير بعض الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمواصلات والكهرباء وغيرها. كذلك في بعض الأحيان تأخذ المعونة شكل المعونة الفنية ونظم الادارة الحديثة والتي لا توجد عادة في القروض الخاصة . وقد بلغت المعونات الرسمية للدول النامية حوالي ٨٦,٢ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨ ، منها ٢,١ بليون دولار أمريكي من مؤسسة التنمية الدولية. كذلك بلغت المعونة الفنية المقدمة للدول النامية في نفس العام ما يعادل ١٨,٧ بليون دولار أمريكي[1] .

ثالثا: الاستثمار الأجنبي الخاص : يحتل الاستثمار الأجنبي الخاص أهمية كبيرة في تمويل التنمية في عديد من الدول النامية . وقد يكون الاستثمار الاجنبي الخاص غير مباشر اذا قام المستثمر الاجنبي بشراء الاسهم والسندات المصدرة في دولة ما ، وقد يكون مباشرا عندما يقوم المستثمر الأجنبي باقامة مشروعات داخل الدولة المستضيفة. وسوف نتناول كل نوع منهما بشيء من التفصيل.

١ - **الاستثمار الاجنبي غير المباشر:** كان للاستثمار الاجنبي غير المباشر أهمية كبيرة منذ أوائل القرن العشرين حيث قام العديد من المستثمرون في الدول المتقدمة بشراء الأسهم والسندات لمشروعات في كل من الولايات المتحدة الامريكية وكندا واستراليا ونيوزيلندا والارجنتين وشيلي

---

[1] يرجع الى:

World Bank, **Global Development Finance**, 2010, p. 24.

وغيرها وكانت على قمة هذه الدول بريطانيا . لكن تعرض الاسواق المالية لاضطرابات عديدة أخطرها كان الكساد العالمي العظيم في ثلاثينيات القرن العشرين أدى بطبيعة الحال الى عدم الاستثمار في شراء الأسهم والسندات الخاصة بالدول النامية لسنوات طويلة . وتمخض عن هذا الأمر هبوط تدفق الأموال الى أقل من نصف بليون دولار سنويا في الفترة (١٩٦٠ – ١٩٧٥). لكن حدث بعد ذلك انتعاش في الأسواق المالية الاوربية واليابانية فبلغت قيمة السندات التي أصدرتها الدول النامية ذات السمعة الجيدة في عام ١٩٧٨ حوالي ٥ بليون دولار (١٥ % من قيمة السندات المصدرة في ذلك الوقت). الا أنها عادت وانخفضت في أوائل الثمانينات لتبلغ ٣,٥ % من قيمة السندات الدولية في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤. وقد بلغت قيمة صافي الاستثمار الأجنبي غير المباشر في الدول النامية في عام ٢٠٠٧ حوالي ١٣٥,٤ بليون دولار. غير أن تلك القيمة انخفضت بمعدل كبير جدا في الثلاث سنوات الاخيرة بسبب الازمة المالية العالمية.

وبصفة عامة ، تتأثر تدفقات الاستثمار الاجنبي غير المباشر الى الدول النامية بالاضطرابات في أسعار الصرف الخارجي وما يرتبط بذلك من مخاطر، وكذلك بمدى استقرار أسواق المال الدولية والمحلية وكذلك بالاستقرار السياسي في الدول النامية.

٢ – **الاستثمار الاجنبي المباشر:** تفوق أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في-معظم السنوات أهمية الاستثمار غير المباشر . فقد بلغ صافي تدفقات الاستثمار المباشر الى الدول النامية في عام ٢٠٠٨ حوالي ٥٩٣,٦ بليون دولار أمريكي ، اتجه ربع تلك الاستثمارات الى الصين بما يعادل ١٤٧,٨ بليون دولار أمريكي. ويثير الاستثمار المباشر قضايا غير متفق عليها تماما وأهمها هي الشركات متعددة الجنسيات. هذه الشركات يكون لديها مقر

رئيسي في دولة معينة والتي تسمى الشركة الأم ويكون لها فروع في دول أخرى. وعلى الرغم من أن ٧٥ % من نشاط الشركات متعددة الجنسيات المباشر كان في الدول المتقدمة والباقي في الدول الأقل تقدما الا أن نشاطها كان في نمو لدرجة أن الاستثمارات الجديدة لهذه الشركات في الدول النامية زادت من ٢,٨ بليون دولار في السبعينات الى ١٩,٧ بليون دولار في الثمانينات ، لكن كان قدر لا يستهان به من هذه الزيادة مصدرها الدول النامية نفسها. ويتجه ثلث استثمارات الشركات متعددة الجنسيات الى النشاط الصناعي، ويتجه الثلث التالي الى قطاع البترول، وحوالي العشر يتجه الى التعدين، والربع الباقي يتجه الى مجال الخدمات والذي ينمو بمعدلات مرتفعة.

تتمثل أهم **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر** في : تكلفة ودرجة مهارة عنصر العمل ، ومدي توافر وجودة البنية الاساسية، ومعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ، والتغيرات في سعر الصرف، والتغيرات في معدل الفائدة العالمي، ودرجة انفتاح البلاد النامية على العالم الخارجي، واجراءات وقوانين الاستثمار في البلاد النامية.

وتوجد عديد من المنافع – بخلاف تدفق رؤوس الاموال– يتوقع أن تعود على الدول النامية من نشاط الشركات متعددة الجنسيات وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر للدول النامية ، ومن أهمها ما يلي :

أ- من المتوقع أن يترتب على قيام الشركات متعددة الجنسيات انتاج كميات أكبر ونوعية أجود من السلع والخدمات .

ب- زيادة ايرادات الحكومة نتيجة لزيادة نشاط تلك الشركات .

ج- خلق فرص عمل جديدة وتدريب عمالة جديدة .

د- كثيرا ما تنجح الشركات متعددة الجنسيات -نتيجة لسياساتها التسويقية وقدراتها على التخطيط - في تخفيض نفقات الانتاج .

هـ- نقل تكنولوجيا حديثة للدول المضيفة.

و- التوسع في نشاط تلك الشركات يساعد على تشجيع الاستثمارات المحلية بما تتيحه من مجالات وفرص .

ز- تفوق قدرة الشركات متعددة الجنسيات قدرة الدول المضيفة في مجال التصدير لما تمتلكه من شبكات واسعة للتسويق ومعرفة بظروف الأسواق الدولية .

ورغم تلك المنافع المتوقعة من نمو نشاط الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية الا أنه يوجه اليها العديد من الانتقادات لعل أهمها :

١- تقوم الشركات بتحويل الارباح التي حققتها الى الشركة الأم في الخارج في حين أنه لو أعيد استثمارها في الدول المضيفة لكان لها أثر ايجابي على اقتصاديات تلك الدول وقلل من حاجتها الى الاقتراض من الخارج .

٢- الاعباء والتكاليف التي تتحملها الدول النامية في سبيل جذب الشركات متعددة الجنسيات ، والتي تتمثل في تخفيض الضرائب ومنح امتيازات ومعدلات فائدة مخفضة وأثمان الأراضي المخفضة لاقامة المصانع والحماية الجمركية . وكثيرا ما يترتب على تنافس الدول النامية في جذب الشركات متعددة الجنسيات أن تفوق التكاليف والأعباء التي تتحملها تلك الدول المنافع التي تعود عليها. ومن هنا ظهر من ينادي بضرورة وضع قواعد لترشيد ما تقدمه الدول الأقل تقدما من حوافز للشركات متعددة الجنسيات.

٣- الاتاوات العالية التي تحصل عليها الشركات الأم مقابل حقوق الاختراع وعمولات المبيعات .

٤- ينسب الى الشركات متعددة الجنسيات قيامها بانتاج العديد من السلع الغير مرغوب فيها والتي لا تلائم حاجات جمهور المستهلكين في الدول النامية ، كذلك الترويج لانتاج العديد من السلع الغير صحية مثل السجائر والملابس المصنوعة من الألياف الصناعية والقابلة للاشتعال ، وانتاج وبيع بعض العقاقير الطبية التي قد يمنع انتاجها وبيعها في البلد الام.

٥- كذلك تفضل الشركات متعددة الجنسيات استخدام التقنيات المكثفة لرأس المال، وهذا لا يناسب ظروف الدول النامية التي تعاني من وجود بطالة .

تدفق الإستثمار الاجنبي المباشر في مصر: قامت الحكومة المصرية منذ السبعينات من القرن العشرين بتشجيع الاستثمار الاجنبي الى مصر ، وقد قامت باصدار القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ الذي يتضمن مزايا واعفاءات مختلفة ويحدد المجالات التي يعمل فيها الاستثمار الاجنبي. تم تلى ذلك اصدار القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٤ الخاص بتعديل ضمانات وحوافز الاستثمار.

وارتفعت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر من ١٢,٤ مليار جنيه عام ١٩٩٨/١٩٩٩ الى ١٥,٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، وترجع تلك الزيادة بصفة أساسية الى زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى قطاع البترول حيث زاد من ٧ مليار الى ١١مليار جنيه خلال نفس الفترة[1] .

---

[1] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار المباشر الى مصر، يوليو ٢٠٠٤.

وحتى نهاية العام المالي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ كان ٤٧% من الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر يأتي من الدول العربية و ٥٣% يأتي من الدول الاجنبية. وكان في مقدمة الدول التي لها استثمار مباشر في مصر السعودية بنسبة ١٥,٣ % يليها بريطانيا بنسبة ١٠,٧% . وقد بلغ عدد الشركات متعددة الجنسيات التي ساهمت في شركات تعمل في المجالات الصناعية في مصر حوالى ١٧٥ شركة بنهاية عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ . وبلغت قيمة مساهمة هذه الشركات ٣,٧ مليار جنيه وساهمت في توفير حوالي ٣٧ ألف فرصة عمل. ويلاحظ أن ٥٤,٧ % من الشركات المتعددة الجنسيات تعمل في مجال الصناعة الدوائية ويرجع ذلك الى اعتماد هذه الصناعة على التقنية الواردة من الخارج وأهمية مجال البحث والتطوير فيها والذي يتطلب قدرات مالية عالية.

ويلاحظ أن تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر لمصر كان ضعيفا مقارنة بالدول النامية الاخرى . فوفقا لبيانات ٢٠٠٢ بلغت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى مصر حوالي ٦٤٧ مليون دولار والتي تمثل ٠,٤% فقط من اجمالي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية، و١٨,٣% من الاستثمار الاجنبي المباشر لدول شمال أفريقيا.

وتتمثل وسائل تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الآتي:

١- وضع استراتيجية لتنمية الموارد البشرية.

٢- انشاء محاكم متخصصة للفصل في قضايا حقوق الملكية الفكرية.

٣- الاستفادة من تجارب بعض الدول في مجال ترويج الاستثمارات مع الاستعانة بالمنظمات الدولية.

٤- تطوير النظام الضريبي وربط الاعفاءات الضريبية بتحقيق أهداف اقتصادية محددة.

٥- السعي نحو التكامل الاقليمي مع الدول العربية والافريقية.

٦- تحسين كفاءة البنية الأساسية (الطرق الكباري الموانى شبكة الاتصالات والكهرباء والمياه والصرف الصحي).

٧- تحقيق الاستقرار الاقتصاد الكلي مثل تحقيق نمو في الناتج واستقرار في أسعار الصرف وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم . كذلك تحقيق الاستقرار السياسي.

٦ – ٣ : أسئلة الفصل

أ – وضح لماذا توافق أو تعترض على كل من العبارات التالي :

١- ساهمت المنح والمعونات الرسمية بدور أساسي في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

٢- كان للشركات متعددة الجنسيات العديد من السلبيات على الدول النامية.

٣- يمثل الادخار الاجباري عن طريق التضخم أداة جيدة لتمويل التنمية في الدول النامية.

ب – قارن بين كل اثنين مما يلي :

١. دور البنك الدولي للانشاء والتعمير و دور مؤسسة التمويل الدولي في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية .

٢. الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر.

ج – أذكر دون أن تشرح :

١. وسائل تنمية مدخرات القطاع العائلي في الدول النامية.

٢. الأسباب التي تؤدي الى حاجة الدول النامية الى التمويل الاجنبي.

٣. المآخذ التي توجه الى دور قطاع الأعمال الخاص في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية .

٤. المنـافع التـي تتوقـع الـدول الناميـة الحـصول عليهـا مـن الـشركات متعددة الجنسيات .

د- أذكر المقصود بالمصطلحات التالية:

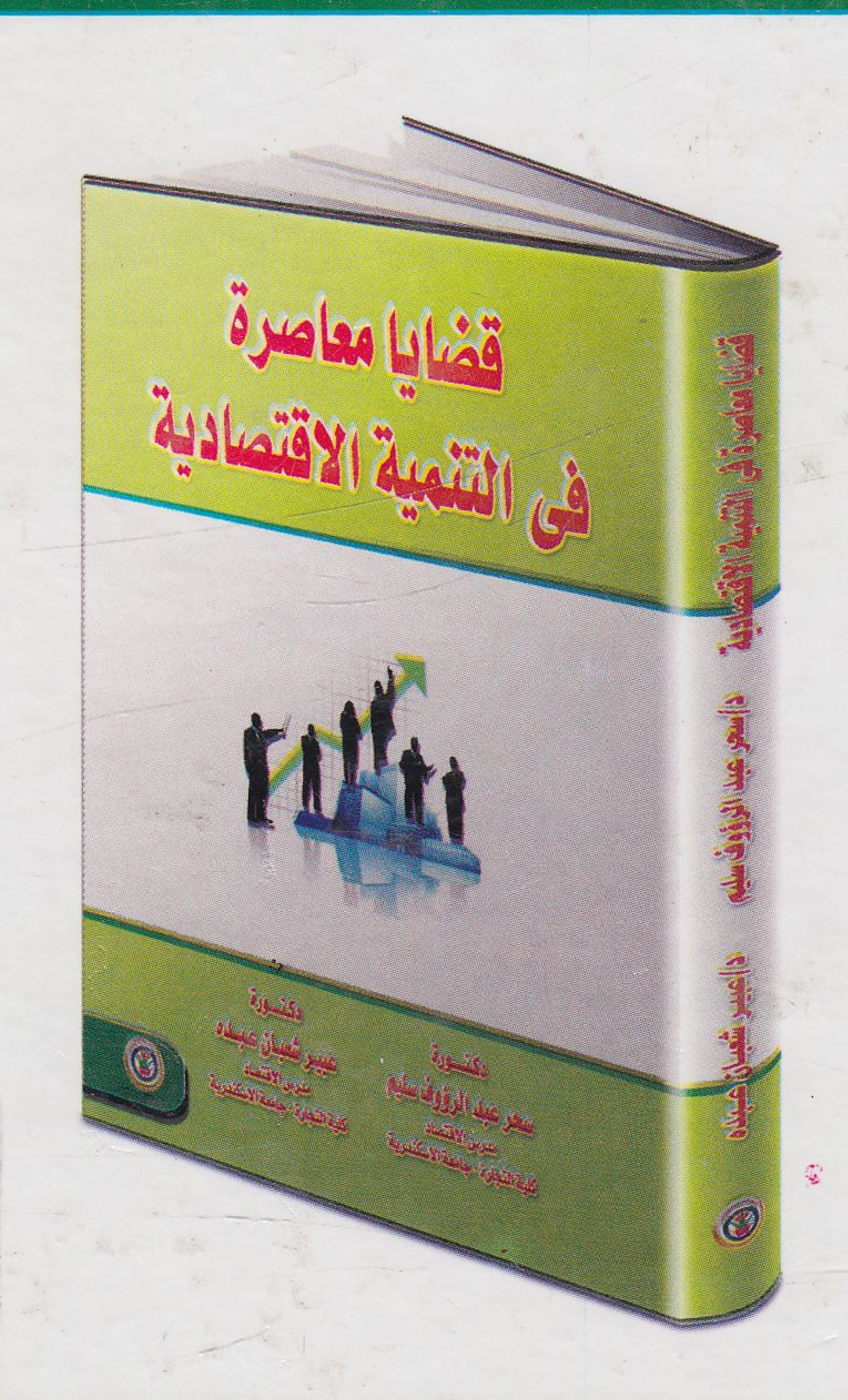
١- فجوة الصرف الاجنبي .

٢- القروض الاجنبية العامة.

٣- الاستثمار الاجنبي غير المباشر.

Inv:460000376

Date:9/4/2015







الناشر
مكتبة الوفاء القانونية
٠٠٢٠١٠٠٣٧٣٨٨٢٢
تليفاكس
٠٠٢٠٣/٥٤٠٤٤٨٠
الاسكندرية



ISBN : 977-6441-76-7
9 789776 441767